الأمالي المطلقة

[إمـلاء ١]

[الضمائـر الـواقعـة للـربـط]

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العاليمن وصلواته على سيدنا محمد وآله أجمعين.

مسألة. قال الشيخ رحمه الله مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة: الضمائر الواقعة للربط، وهو أنْ تربطَ الثاني بالأول، على ثلاثة أضرب: في باب الصلة والصفة والمبتدأ.

ففي باب الصلة أنت في الضمير المنصوب بالخيار، إنْ شئتَ أثبته وإنْ شئتَ حذفته، مثالُ ذلك: جاءني الذي ضربت. وفي خبر المبتدأ الأكثرُ إثباتُه، وقد جاء حذفُها قليلاً، مثالُ ذلك: زيدٌ ضربته، وقد جاء: زيدٌ ضربت، قليلاً. والضميرُ في الصفة ليس كالاستواء في الصلة ولا كالقلة في خبر المبتدأ. وسرُّ ذلك هو أن الصلةَ مع الموصول جزءٌ واحد، فاستُغْنِي بالربط اللفظي عن التزام الضمير، وخبرُ المبتدأ مع المبتدأ مستقل في الجزئية، فلذلك التُزم الاتيانُ بالضمير في الغالب ليحصل الربطُ بينه وبين الجزء الآخر. والصفةُ ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال. فلما كانت بينهما جُعل لها[1] حكمٌ بينهما، فلم تكنْ كالصلة في استواء جواز الحذف والاثبات. وأمّا الضمائرُ

---

(١) لها : سقطت من د.

المرفوعة والمجرورة فلا بدَّ من إثباتها، مثالُه قولك: جاءني الذي قام، وجاءني الذي مررت به[1]. وفي المبتدأ: زيدٌ مررت به، وفي الصفة: رأيتُ رجلاً قام، وضربت رجلاً مررت به. وإنما كان كذلك[2] لأن المرفوعَ أحدُ جزئي الجملة، فلا يجوز حذفُه بخلاف ما تقدم. وأما المجرورُ وإنْ كان فضلة فلأنه يلزم من حذفه حذفُ الجار، فيفوت معنى الجار مع الضمير جميعاً، فلا يلزمُ من جواز حذف شيء واحد حذفُ شيئين.

[إمـلاء ٢]

[المعارف يضاف إليها ولا تضاف]

مسألة. وقال مملياً [بالقاهرة سنة أربع عشرة][3]: المعارفُ كلها يضافُ إليها مثل قولك: غلامُ زيد، وشبهه. وليست هي مضافة، لا يقال: زيدُ جعفرٍ، لأنهم لا يجمعون على الاسم تعريفين مجردين، إذْ يُستغنى بأحدهما عن الآخر، فيقعُ الآخَرُ ضائعاً.

فإنْ قيل: فقد قالوا: يا زيدُ، وحرف النداء يُوجبُ التعريفَ كقولهم: يا رجلُ، فقد جمعوا على الاسم تعريفين: العلمية والنداء. فالجوابُ عنه من وجهين: أحدُهما: أن الاسمَ جُرِّد عن العلمية ونودِيَ كما تنادى أسماء

---

(١) في باب الصلة يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد نحو قوله تعالى: ﴿ **وهو الذي في السماء إله** ﴾ أي: هو إله ـ الزخرف: ٨٤. ويجوز حذف العائد المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفاً غير ماضٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ **فاقض ما أنت قاض** ﴾، أي: ما أنت قاضيه ـ طه: ٧٢، والمجرور بالحرف إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف نحو قوله تعالى: ﴿ **ويشرب مما تشربون** ﴾ أي: منه ـ المؤمنون: ٣٣.

(٢) في ب، د: ذلك.

(٣) زيادة من ب، د، س.

الأجناس، فتعريفهُ إذن ليس إلا بالنداء خاصة. الآخر[1]: أن التعريفَ بحرف النداء إنما جيء به لطلب إجابة المنادى، والتعريفُ فيه لازم، فلا يلزم من الجمع بين تعريفين أحدُهما غيرُ مقصود، أنْ يُجمعَ بين تعريفين كلُّ واحد منهما مقصودٌ.

[إمـلاء ٣]
[معنى التعلّق]

وقال مملياً [بالقاهرة][2]: معنى تعلُّق هذا بهذا في مثل قولنا: مررتُ بزيدوشبهه، إيصالُ الحرفِ معنى الفعل إلى الاسم. فالذي وصلَ معناهُ هو الذي يتعلّقُ به الحرفُ كقولك: سرتُ من البصرة. فَـ «مِنْ» أوْصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلّق به.

[إمـلاء ٤]
[معنى الجملة المعترضة]

وقال مملياً [بالقاهرة][3]: مسألة. معنى الجملة المعترضة: هي التي تتوسطُ أجزاءَ الجملة مستقلةً لتقرر معنى يتعلّقُ بها أو بأحد أجزائها[4].

---

(١) في د : الثاني.

(٢) زيادة من ب، س .

(٣) زيادة من ب، د، س.

(٤) وقد وقعت في مواضع ، منها : بين الفعل وفاعله ، وبين الفعل ومفعوله ، وبين المبتدأ وخبره ، وبين ما أصله المبتدأ والخبر ، وبين الشرط وجوابه ، وبين القسم وجوابه ، وبين الموصوف وصفته ، وبين الموصول وصلته ، وبين أجزاء الصلة ، وبين المتضايفين . انظر : مغني اللبيب ٢/ ٣٨٦ - ٣٩٤ (محيي الدين).

[إمـلاء ٥]

[قد يكون للشيء معنيان فيؤتى بأحدهما]

وقال مملياً [بالقاهرة][1]: العربُ تأتي بالشيء لمعنيين، ثم تأتي بـه في أحد المواضع لأحد معنييه. مثاله قولك: يا أيّها الرجل، إذا نـادْيتَ، فيه معنيـان: أحـدُهما: النـداء، والثاني: تخصيصُ الشخص المنـادى. ثم تأتي بـه لأحـد معنييه في مثل قول القائل: أما أنا أيُّها الرجل فأَفْعلُ كذا. فهو ليس فيـه سوى معنى التخصيص وليس فيه معنى نداء، لأن المتكلّمَ لا ينادِي نفسَه[2].

[إمـلاء ٦]

[إسقاط حرف الجر والعطف مع «إياك»]

وقال مملياً [بالقاهرة][3]: مسألة. إياك وأنْ تفعلَ كذا، وإياك من أنْ تفعلَ كذا، وعن أن تفعل كذا. كل ذلك جائز. فإن قلت: إياك أنْ تفعلَ كذا، جازَ على إسقاط الجار، لا على إسقاط حرف العـطف، لأن حروفَ الجـر تحذفُ مـع أنْ وأنّ قياسـاً مطرداً، وحـروفُ العطف لا تحـذفُ. وأما إذا قلت: إيـاك وزيداً، فلا يجوز حذفُ الواو لأنه إنْ كان التقديـرُ: إياك عن زيـد، فلا يجـوز حذفُ حرف الجـر، وإنْ كان: وزيـداً، لم يجزْ أيضـاً، لأن فيه حـذفَ حرف العطف. وقد جاء في الشعر في كتاب سيبويه:

إيّـاكَ إيّـاكَ الـمـراءَ فـإنّـه إلى الشَّـرِ دعّـاءٌ وللشّـرِ جـالبُ[4]

(١) زيادة من ب، د، س.

(٢) ويكون المعنى: أنا أفعل ذا مخصوصاً من بين الرجال.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) هذا البيت من البحر الطويل وقد نسبه الزبيدي للمفضل بن عبد الرحمن. انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٥٠. وهو من شواهـد سيبويـه ١/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والخصائص ٣/ ١٠٢، والرضي ١/ ١٨٣، وابن يعيش ٢/ ٥٢٥. والشاهد فيه أنه أتى بالمراء =

قال سيبويه: زعموا أن ابن إسحق[1] أجاز هذا البيت وأنشده. وقال سيبويه في تفسيره: كأنه قال: اتق المراءَ، فنصَبَه بفعل مقدّر بعد إياك، فيكونُ على هذا جملتين[2]. وقال سيبويه: لو قلت: إياك زيداً، لم يجز، كما لا يجوز: رأسَك الجدارَ[3]. وإنما جاز ذلك في: إياك إياك المراء، لأنه مصدر، وأنْ تُمارِيَ في معناه. فكأنه قال: إياك أن تُماريَ، ولو قاله كذلك لكان جائزاً باتفاق، فحُملَ قوله: إياك المراءَ، عليه، لأنه بمعناه.

وقد قال صاحب المقدمة[4]: وتقول إياك الطريقَ، على الإغراء، وهذا ظاهرُ الخطأ، لأنه مثل قولك: إياك زيداً، وقد صرّح سيبويه بعدم جوازه.

[إمـلاء ٧]
[إعمال الأفعال المتعدية إلى مفعولين متغايرين]

وقال مملياً [بالقاهرة سنة تسع وستمائة][5]: مسألة. الأفعال المتعدية إلى

= وهو مفعول به بعد إياك بغير حرف عطف. قال ابن الحاجب في الإيضاح: «وحمله ابن أبي إسحق على أن أصله إياك من المراء، فحذف حرف الجر لما كان المراء بمعنى أن تماري، فحمله عليه من حيث المعنى على شذوذه» ١/٣٠٦.

(١) هو عبد الله بن إسحق الحضرمي. كان مائلاً إلى القياس في النحو. توفي سنة ١١٧ هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٥.

(٢) قال سيبويه: «كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر، فقال: اتق المراء». الكتاب ١/٢٧٩.

(٣) قال سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز أن تقول: إياك زيداً، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار». الكتاب ١/٢٧٩.

(٤) هو ابن بابشاذ. انظر المقدمة المحسبة ص ٥ (مخطوط بدار الكتب رقم ١٥٤٠). وابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري. ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ وأخذ عن علمائها ورجع إلى مصر واستخدم في ديوان الرسائل. توفي سنة ٤٦٩ هـ. من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي، المحتسب في النحو، شرح النخبة، تعليق في النحو، شرح المقدمة المحسبة. انظر بغية الوعاة ٢/١٧. وإنباه الرواة ٢/٩٥.

(٥) زيادة من ب، د.

مفعولين متغايرين كأعطيت وكسوت في باب إعمال الفعلين، أنك إذا أعملت الثاني والأولُ يحتاج إلى فاعل، قلت في المفرد المذكر: أعطاني وأعطيتُ زيداً درهماً. وفي التثنية: أعطياني وأعطيتُ الزيدين درهمين. وفي الجمع: أعطوني وأعطيتُ الزيدين دراهمَ. وفي المفرد المؤنث: أعطتني وأعطيتُ هنداً درهماً. وفي التثنية: أعطتاني وأعطيت الهندين درهمين. وفي الجمع: أعطينني وأعطيتُ الهنداتِ دراهمَ.

وإنْ أعملت الثاني والأولُ يحتاج إلى مفعول قلت في المفرد المذكر: أعطيت وأعطاني زيدٌ درهماً. وفي التثنية: أعطيتُ وأعطاني الزيدان درهمين. وفي الجمع: أعطيت وأعطاني الزيدون دراهم. وفي المؤنث: أعطيتُ وأعطتني هندٌ درهماً. وفي التثنية: أعطيتُ وأعطتني الهندان درهمين. وفي الجمع: أعطيتُ وأعطتني الهنداتُ دراهمَ، وإنْ شئت قلت: وأعطاني.

فإنْ أعملتَ الأولَ والثاني يحتاج إلى فاعل قلتَ في المفرد المذكر: أعطيت وأعطانيه أوْ إياه زيداً درهماً. وفي التثنية: أعطيت وأعطانيهما أو إياهما الزيدين درهمين. وفي الجمع: أعطيت وأعطونيها أو اعطونيهن أو إياها الهندات دراهم.

فإنْ أعملت الأول، والثاني يحتاجُ إلى مفعول قلت في المفرد: أعطاني وأعطيته إياه زيدٌ درهماً. وفي التثنية: أعطانِي وأعطيتهما إياهما الزيدان درهمين. وفي الجمع: أعطاني وأعطيتهم إياها أو إياهن الزيدون دراهم. وفي المؤنث: أعطتني وأعطيتها إياه هندٌ درهماً. وفي التثنية: أعطتني وأعطيتهما إياهما الهندان درهمين. وفي الجمع: أعطتني أو أعطاني[1] وأعطيتهن أو

(١) بعدها في نسخة الأصل وفي م . كلام مكرر بقدر سطر ونصف.

أعطيتها إياها أو إياهن الهندات دراهم.

وفي هذه المسائل إشكال، وبيانُه: أن الاسمَ المضمر مدلولُه مدلولُ الاسم الظاهر. فإنْ كان المرادُ في هذه المسائل أن الدرهم المعطى باعتبار الفعل الأول هو الدرهمُ المعطى باعتبار الفعل الثاني صحت المسائل، ولا إشكال، وليس بالظاهر. وإنْ كان دراهمُ كل واحد من الفعلين غيرَ الأخرى تعين الإشكالُ من جهة أن الضميرَ يعود على شيء وهو غيره. وتوجيهه أنْ يقال: المرادُ مثلُها، فحذف المثل للعلم به، كأنه قال: أعطيته دراهمَ وأعطاني مثلَها، فحذف المثل، فصار الضميرُ واقعاً موقعَ مثل، فيعرب باعرابه. ومثالُه قولُهم: ضربتُ ضربَ زيد، والمعنى ضربتُ مثلَ ضرب زيد، فحذف للعلم به، وحذفُ المضاف جائزٌ في كل موضع يكون في الكلام قرينةٌ تدل عليه[1].

[إمـلاء ٨]
[مسألة في «ليس» و «مـا»]

مسألة. قال مملياً [بالقاهرة سنة تسع وستمائة][2]: «ليس» فيها مسائل، وكذلك «ما». أحدها: ليس زيد بقائم ولا قاعد أبوه. فهذه المسألة يجوز فيها ثلاثة أوجه: الخفض على اللفظ فيرتفع «أبوه» بالفاعلية. والنصب على وجهين: أحدهما: أنْ يكونَ خبراً مقدماً معطوفاً على الخبر الذي هو «بقائم»، و«أبوه» معطوفٌ على اسم ليس. والآخرُ: أنْ يكون معطوفاً على موضع «بقائم»، و«أبوه» مرفوعٌ بالفاعلية. والرفعُ: مبتدأٌ وخبر، قُدّم خبرُه عليه.

فإذا قلت: هذه المسائل في «ما» جازت الأوجهُ الثلاثة، فالخفضُ كما

(١) نحو: واسأل القرية، أي: أهل القرية.
(٢) زيادة من ب، د.

ذُكر في «ليس»، والنصبُ على الوجه الثاني لا على الوجه الأول، لأنه يؤدي إلى إعمال «ما» في الخبر المقدم وهو ممتنع[1]. والرفعُ على ما ذُكر في «ليس».

فإنْ كان موضع «أبوه» أجنبياً كقولك: عمرو وشبهه، امتنع الخفضُ في «ليس» و«ما» جميعاً، لأنه يؤدي إلى الإخبار بالأجنبي أو العطف على عاملين، وكلاهما ممتنع.

وجاز النصبُ في «ليس» خاصة على الوجه الأول لا على الوجه الثاني لأنه يؤدي إلى الاخبار بالأجنبي. ولا يجوز النصب في «ما» البتة، لأنك إنْ جعلْتَ «عمراً» فاعلاً أخبرت بالأجنبي؛ وإنْ جعلته خبراً مقدماً أعملت «ما» مع تقدم الخبر وهو ممتنع. والرفعُ جائز فيهما جميعاً، على أنْ يكون مبتدأ وخبراً.

[إمـلاء ٩]
[قول للإمام الجويني في فائدة الواو والرد عليه]

مسألة. قال مملياً [بالقاهرة][2]: قال الإمام[3] في البرهان: إن الواو إذا دخلت في الجمل ليس لها فائدة إلا التحسين اللفظي[4]. وهذا مردودٌ بالفاء وثُمَّ، فإنك لو قلت: قام زيدٌ فخرج عمرو، أو ثُمَّ خرج عمرو، فإنه يُفهم منه ما فُهم في المفرد، وهو أن هذا مُشعر بالتعقيب، ولا مهلةَ، وهذا مشعر بالتعقيب والمهلة. إلا أن الفرقَ بينهما في المفردات، أنهما اشتركا في إعراب بعامل وهذه ليست كذلك.

---

(١) انظر سيبويه ١/٥٩.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) هو الإمام الجويني إمام الحرمين الشريفين وقد سبقت ترجمته في صفحة ٢٨٠.

(٤) البرهان ١/٣٩١.

[إمـلاء ١٠]
[الاعتبارات التي يطلق بها المفرد]

مسألة. قال مملياً [في القاهرة سنة ثلاث عشرة][1]: المفردُ يطلق باعتبارات ثلاثة: أحدُها: المفردُ الذي هو ضدّ المضاف. والآخرُ: المفردُ الذي هو ضد المثنى والمجموع. والآخرُ: المفردُ الذي هو ضد الجملة. فليُنظَر في كل باب على حسبه. إذا وقع الكلامُ على المفرد وهو في النداء في قولهم: إذا كان مفرداً، يعني ضدّ المضاف.

[إمـلاء ١١]
[أقسام الكلمة]

قال مملياً [بالقاهرة سنة ست عشرة وستمائة][2] في تقسيم بعض النحويين وقولهم في بيان أن الكلمةَ لا تخرج عن الاسم والفعل والحرف. لا يخلو إمّا أنْ يُخبر به وعنه أوْ لا. فإنْ كان فهو الاسمُ، وإنْ لم يُخبر به وعنه، فلا يخلو إمّا أن ينتفيا جميعاً فهو الحرف، وإما أن ينتفي أحدُهما وهو الفعل. إنّ ذلك غيرُ مستقيم لوجوه منها: أنّ من التقسيم قسماً رابعاً وهو كونهُ مخبراً عنه لا به، ولم يتعرض له، وقد دخل في قوله: أو ينتفي أحدهما، وهذا التقسيم غيرُ واقع في كلام العرب، فكيف يصح التقسيمُ مع جرّه قسماً ليس من أنواع المقسم؟. ومنها: أن صفاتِ التقسيم ينبغي أنْ تكون جارية في جميع أنواع المقسم. وليس الأسماءُ كلُّها يُخْبر بها وعنها، بل بعضُها يُخبر بها لا عنها وعكسُه. فالأول: أين زيدٌ؟ وكيف عمرو؟ ومتى القتال؟ والثاني: مَنْ أبوك؟. ومنها: أنّ كونَها يُخبر بها وعنها فرعٌ لمعرفة حقيقتها. ألا ترى أنك لا تحكم بذلك إلا بعد نظرك من أي

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) زيادة من ب، د.

قبيل هي، فكيف يصحُّ أنْ يُجعل فرعُ معرفة الشيء معرِّفاً لـه؟ وذلك مؤدّ إلى الدور. ومنها: أنّ حدَّ كل شيء على حسب معقوليته، فحدُّ الكلمة يجبُ باعتبار دلالتها لأنه هو المعنى الذي يتميز به لفظٌ عن لفظ. وإذا وجب ذلك وجب تبيين الألفاظ بدلالتها، ودلالة قسم الاسم المعنى المجرّد عن الزمان، ودلالة قسم الفعل المعنى المتعرّض للزمان، فيجب تبيينه بذلك.

وكونُه يُخبر به وعنه، أو يُخبر به لا عنه، ليس هو دلالته، إنما هو حكم بعد معرفة دلالته، فكان حدَّه باعتبار دلالته أوْلى.

وقال ابن باب شـــاذ وغيرُه متعرّضاً لبيان حصر الأقسام: لا يخلو إمّا أنْ يكـون المدلـولُ ذاتاً أو حـدَثاً عن ذات أو واسـطة بينهما[1]. فـالأول: اسم، والثـاني: الفعل، والثـالث: الحرف. وهـذا وإنْ لم يكن في لفـظه مـا يُشعـر بالحصر، فقد عُلم بقولهم: واسطة بينهما، نفيُ الأمرين عنه فيحصل الحصر. ثم هو بعد ذلك فاسدٌ قطعاً، وذلك أن المصادرَ كلّها مدلولاتُها أحداثٌ، فيجب أنْ تكون أفعالاً، وهـو خرقُ إجمـاع البصريين وكثيـر من الكوفيين. نعم إنّمـا يستقيمُ أن يصدرَ هذا ممن المصادر عنده من قسم الأفعال وهو بعض الكوفيين، ولعل قائـلَ هذا الحصـر رأى ذلك في كـلامهم فاعتقـد أنه يجـري على ذلك الاصطلاح.

---

(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/٩٢ (تحقيق خالد عبد الكريم).

[إمـلاء ١٢]
[حكم علامة التأنيث في الفعل]

وقال مملياً [بالقاهرة سنة ستة عشرة][1]: إذا كان الفاعلُ ظاهراً، أعني غير مضمر، فلا يخلو أن يكون تأنيثُه حقيقة أو غيرَ حقيقة. فإنْ كان حقيقة فلا بدَّ من علامة التأنيث في الفعل، سواء كان بينهما فاصلٌ أو لم يكن، إلا في لغة رديئة، فإنه لا يأتي بالعلامة إذا كان بينهما فاصل[2]، وهو مما ردَّه المبرد[3].

ولو كان المؤنثُ غيرَ حقيقي جاز إثبات العلامة وحذفها، كان بينهما فاصلٌ أو لم يكنْ، إلا أنّ الأحسنَ في حالة الفصل عدمُ العلامة، وإثباتها في عدم الفصل. وبعضهم يسوي بينهما لأن القرآنَ العظيم واردٌ بهما[4].

وقال الفقهاءُ: ما كان تأنيثهُ غيرَ حقيقي جاز إثباتُ العلامة وحذفُها، وهذا من حيث الاطلاق لا يصح إذ لابدّ من علامة التأنيث في الفعل إذا كان فاعلهُ مضمراً سواء كان حقيقياً أو غيرَ حقيقي مثل قولك: الشمسُ طلعت والسماءُ انشقت، ولا يجوز: طلع ولا أنشق.

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) إذا لم يكن بينهما فاصل فيجب تأنيث الفعل كما ذكر المؤلف، وأما إذا فصل بينهما بفاصل فالصحيح جواز الوجهين، وإن كان التأنيث أكثر. إلا إن كان الفاصل «إلا» فالتأنيث خاص بالشعر عند الجمهور.

(٣) انظر المقتضب ٢ / ١٤٨.

(٤) قال تعالى: ﴿**سرابيلهم من قطران وتغشى وجوههم النارُ**﴾ (إبراهيم: ٥٠). وقال تعالى: ﴿**فيومئذ لا ينفعُ الذين ظلموا معذرتُهم**﴾. (الروم: ٥٧).

[إمـلاء ١٣]

[التمييز موضوع للذات أو المعنى]

وقال مملياً [بالقاهرة سنة ست عشرة][1]: التمييزات على ضربين: أحدُهما: موضوع للذات فيؤتى على ما وُضع كدرهم ودينار ودار وما أشبه ذلك. والآخرُ: أن يكون موضوعاً للمعنى، فللعرب فيه عبارتان: أحدُهما: أنْ يأتوا بذلك اللفظ كقولهم: لله درّه فروسية، فيأتون بالصيغة الموضوعة للمعنى. والآخرُ: أنْ يأتوا باللفظ الموضوع للذات التي قام بها ذلك المعنى وهو الفروسية، فيقولون: فارساً، لأنه لم يُسمَّ إلا باعتبار قيام الفروسية به.

[إمـلاء ١٤]
[معنى واو الصـرف]

وقال مملياً [بالقاهرة][2]: معنى قولهم: واوُ الصرف[3]، أن الكلامَ انصرف من معنى الشرط إلى معنى آخر.

[إمـلاء ١٥]
[ضعف إدخال لام الابتداء في «لكنّ»]

وقال أيضاً [بالقاهرة][1]: إنما ضعُف إدخالُ اللام في «لكنّ»؛ لأن

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) وهي تسمية الكوفيين. وهي الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول. فالأول كقوله:

ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

والثاني كقوله: لا تنه عن خلق وتأتي مثله. والنصب بها عندهم. قال ابن هشام: «والحق أن هذه واو العطف». المغني ١/٣٦١ (محيي الدين).

(١) زيادة من ب، د.

«لكنّ» متعلّقةٌ بما قبلها، واللامُ منقطعة، فلو دخلت اللامُ لأشعرَ نقيضتين متغايرتين.

[إمـلاء ١٦]
[الأفصح إلغاء « كأنّ » إذا خففت]

وقال أيضاً [بالقاهرة][١]: وإنما كانت «كأنّ» إذا خففت أُلغيت على الأفصح[٢] لوجهين: أحدُهما: بعدُها عن شَبَه الفعل، لأنها إنما عملت لشبهها به، وبيانُ بُعدها دخولُ حرف الجر عليها. الثاني: أنها لم تكثر كثرَة «إنّ» إذا خففت[٣].

[إمـلاء ١٧]
[تقديم «إنّ» على لام الابتداء]

وقال أيضاً مملياً [بالقاهرة][٤]: إنما قدّمت «إنّ» وأخّرت اللامُ[٥] لأن «إنّ» لها أخوات وجب تقديمُها وهي: ليت ولعل وكأنّ، واللام لا أختَ لها، فغُيّرت المنفردةُ وتُركت ذاتُ الأخوات لتكون كأخواتها. الآخرُ أنّ «إنّ» عاملةٌ واللامُ ليست عاملة فما كان عاملاً قوي بالتقديم للعمل، لأن العاملَ أصلُه التقديم،

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح: «كأن إذا خففت جاز إعمالُها وإلغاؤها. إلا أن الإلغاء أكثر» ٢/١٩٧. والصحيح أنها إذا خففت لا تلغى بل تعمل.

(٣) إذا خففت (إنّ) كثر إهمالها لزوال اختصاصها بالأسماء. ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل، كقراءة نافع وابن كثير: ﴿ **وإن كلاً لما ليوفينّهم** ﴾. هود: ١١١. وأما (أنّ) فيبقى عملها إذا خففت لأنها أكثر مشابهة للفعل من (إنّ) ويجب أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً وخبرها جملة.

(٤) زيادة من ب، د.

(٥) المقصود باللام هي لام الابتداء.

فكانت اللامُ بالتأخير أولى[1].

[إمـــلاء ١٨]

[عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه]

وقال أيضاً [بالقاهرة][2]: القياسُ يقتضي أنْ لا يجـوز إضافـةُ الحسن إلى الوجه، لأن الحسنَ هو الوجهُ، والوجهُ هو الحسنُ من حيث المعنى. والإضافة إنما يُبتغى بها تخصيصٌ أو تعريف[3]، وهذه ليست كذلك. فيلزمُ على ما ذُكر إضافةُ الشيء إلى نفسه. وإنه محال.

[إمـــلاء ١٩]

[توجيه إعراب قولهم: إن المصطلحَ وأخوه مختصم]

وقال أيضاً مملياً [بالقاهرة][4]: إنّ المصـطلحَ وأخوه مختصم. رفعتَ الأخَ أو نصبته، وحّدْتَ مختصماً أو ثنيتـه، فهذه أربعةُ أوجه.

فإذا رفعتَ فإمّا أن ترفـع على الضمير في «المصـطلح» أو على موضـع «إنّ». ولا يستقيم العطفُ على الضمير لأمرين: أحدُهمـا: أنك عـطفتَ على

---

(١) قال الرضي: «اعلم أن هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم. وكان حقها أن تدخل أول الكلام، ولكن لما كان معناها هو معنى (إن) سواء، أعني التوكيـد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخروا اللام وصدروا (إن) لكونها عاملة، والعامل حري بالتقديم على معموله، وخـاصة إذا كـان حرفـاً، إذ هو ضعيف العمـل». شرح الكافية ٢/٣٥٥.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) هـذه الإضافة المعنوية. أما الإضافة اللفظية فـلا تفيد تعـريفاً ولا تخصيصـاً، بل تفيـد التخفيف. فإذا قلنا: حسن الوجه، يكون من باب الإضافة اللفظية، لأن المضاف صفة مشبهة. ولم أر أحداً من العلماء منع مثل هذه المسألة.

(٤) زيادة من ب، د.

الضمير من غير تأكيد. والآخرُ: أنك أخبرتَ عن «المصطلح» بأنه مختصمٌ، ولا يصح الاختصامُ من واحد، ولا يمكنُ أنْ يُقال: قد اشترك الأخُ مع المصطلح في الاصطلاح فليشتركا في الاختصام، لأمرين: أحدهما: أنّ المختصمَ ههنا مفردٌ، والآخرُ أنّ الخبرَ عن الموصول لا يدخل معه شيء في الصلة. فإنْ رفعته على الموضع والمختصمُ مفردٌ لم يستقمْ لأمرين: أحدُهما: أنّ المصطلحَ لا يكون لواحد، والآخرُ: أن الاختصامَ مُخْبر به عن كل واحد منهما على الافتراق، ولا يستقيم. فإنْ ثنيّتَ «مختصم» في كل واحد من التقديرين فسدَ في الوجه الأول لعدم التأكيد، ولأجل أنك أخبرتَ بقولك: مختصمان، عن واحد. ويفسدُ في الوجه الثاني من أجل أنّ الاصطلاحَ يبقى من واحد ضرورةَ أنّك عطفتَ «أخوه» على الموصول، والمعطوفُ على الموصول لا يشترك مع ما في الصلة.

فإنْ نصبتَ الأخَ و«مختصم» مفردٌ، فإمّا أنْ تعطفَه على المضمر على المفعول معه، وإما أنْ تعطفَه على لفظ «المصطلح» الذي هو اسم «إن». فإنْ عطفته على المفعول معه لم يستقم من جهة أنك أخبرتَ بمختصم عن كل واحد منهما على الافتراق. فإنْ قلت: أخبرتُ به باعتبار الاجتماع، كان فاسداً من جهة أنك أتيتَ به مفرداً.

فإن ثنيّت «مختصمان» على التقديرين جميعاً فسد في الوجه الأول من جهة أنّك أخبرتَ عن واحد وهو المصطلح باثنين وهو مختصمان. وفي الوجه الثاني من جهة أنَّ الإصطلاح يقع من واحد. فهذه ثمانيةُ تقديرات كلها ممتنعة[1].

---

(١) قال أبو علي في هذه المسألة: «ولا يجوز: أن المصطلح وأخاه مختصم، رفعت الأخ أو =

[إمـلاء ٢٠]
[الفرق بين زيد صديقي وصديقي زيد]

وقال مملياً [بالقاهرة][1]: قولهم: زيدٌ صديقي وصديقي زيد. قال الإمام[2]: إنك إذا أخّرت «صديقي» كانت الصداقةُ غيرَ محصورة في زيد، وإذا قدّمت «صديقي» كانتِ الصداقةُ محصورة في زيد. وكلامهُ مشعر بأنه خبرٌ في المحلين جميعاً. وقال بعضُهم هذا القول وزعم أنه أيهما قُدم فهو المبتدأ. وقال قومٌ: التقديمُ والتأخيرُ سواء.

ووجهُ قول الإمام: أنّ «صديقي» متعيّنٌ للخبرية بدليل دلالته على المعنى المنسوب إلى زيد. كما أنك إذا قلت: زيدٌ صديق لي، أو صديقٌ لي زيد، فإنه متعيّنٌ بالاجماع للخبرية. فإذا ثبت أنه خبرٌ وقد أخّرته في المسألة الأولى لم يلزم الحصرُ لجواز أنْ يكون الخبرُ أعمَّ كقولك: زيدٌ عالم. فإذا قدّمته مع ثبوت كونه خبراً فلم تقدّمْه إلا لغرض، ولا غرضَ إلا قصدُ الحصر، فثبتَ بذلك الفرقُ بين المسألتين.

ووجهُ القول الثاني: أن المعرفتين إذا اجتمعا كان المقدّمُ منهما هو المبتدأ. فإذا قلت: زيدٌ صديقي، وجب أنْ لا يحصل الحصر لجواز عموم الخبر. وإذا قلت: صديقي زيدٌ، وجبَ الحصرُ لأن المبتدأَ صديقي. فلو قدّرت الخبرَ عامّاً لم يستقمْ، فلا بدّ من مطابقته. وإذا وجبت المطابقةُ وجب أنْ لا صديقَ سواه، وليس القولان بقويين. والدليلُ على القول الثالث هو أنّ

= نصبته. فإنْ زِيد في المسألة اسم آخر وثنيّ الخبر فقيل: إن المصطلح هو وأخوه وزيداً مختصمانِ، استقامت المسألة». انظر الإيضاح العضدي ١/١٢٢.

(١) زيادة من ب، د.

(٢) أي: الإمام الجويني إمام الحرمين. انظر: البرهان ١/٤٧٩.

المعرفتين إذا اجتمعا كان المقدّم هو المبتدأ. وهذه المقدمةُ يوافق فيها القائل الثاني ويخالف فيها الأول. والدليلُ عليها هو أنّ المعرفتين إذا اجتمعا[1] فلا بد من فائدة تُقدّر نسبةَ أحدهما إلى الآخر. ولا يجوز أنْ يُقدّرَ في قولك: زيدٌ العالمُ، مثلُ ما قُدِّر في قولك: زيدٌ عالم. ألا ترى أنك إذا قلت: زيد عالم، أفدتَ المخاطبَ نسبةَ العلم إلى ذات لم يكن يعلم نسبةَ العلم اليها في ظنك. فلو ذهبْتَ تقصد ذلك في: زيدٌ العالم، كان خطأ من جهة أنك لم تعرّفه العالمَ إلا وقد علمَ المخاطبُ الذاتَ المنسوبَ إليها العلمُ، لأنّ التعريفَ في الألفاظ لم يُوضع وضعَ النِسَب، وإنّما وُضع وضعَ الصفات. ألا ترى أنه لو لم يكن المخاطبُ عالماً بذاتٍ منسوبٍ[2] إليها العلم معهودة بينه وبين مخاطبه لعُدّ هاذياً.

وإذا ثبت أنه لا يستقيم أنْ يكون إخباراً بالعلم عن زيد وجب النظرُ في معنى يفيد المخاطبَ فائدة لم تكنْ عنده. وذلك انما هو الحكمُ على أحد الذاتين بأنه في الوجود هو الآخرُ. وذلك أنّ المخاطبَ قد يكون علِمَ زيداً من وجه فصار عنده معرفة، وعلِمَ رجلاً عالماً معهوداً بينه وبين مخاطبه ولكنه لا يعلمُ أنه زيد، فإذا قال المتكلم: زيدٌ العالمُ، فقد أفاده ما ذكرناه.

وإذا ثبت ما ذكرناه، فنقول: قولُ القائل: صديقي زيدٌ وزيدٌ صديقي، لا يخلو إمّا أن يريدَ بالصديق صديقاً مفرداً معهوداً، أو عمومَ الأصدقاء. فإن قصدَ إلى صديق معهود مفرد، وقدّم زيداً أو أخّره، فالمعنى واحد على ما ثبت فيما ذكرناه، وإنْ قصد إلى عموم الأصدقاء وقدم زيداً أو أخّره وجب العمومُ أيضاً، لأنه إذا قصدَ ذلك فواجبٌ استواء التقديم والتأخير. لأنه إذا قال: صديقي زيدٌ،

---

(١) في الأصل: اجتمعتا. والصواب ما أثبتناه، لأن المقصود: الاسمين المعرفتين، وبدليل قوله في نهاية العبارة: أحدهما.

(٢) في الأصل وفي النسخ الأخرى: منسوباً. والصواب ما أثبته لأنه صفة للذات.

وقصد إلى أن كلّ صداقة لي محصورةٌ في زيد، أو قال: زيدٌ صديقي، وقصد إلى أنَّ زيداً هو المُخْبر عنه، لا صديقَ سواه، وجبَ الحصرُ فيهما جميعاً.

ثم نقول: نُسلّم أنّ «صديقي» يتعيّن «للخبرية» في المسألتين جميعاً على ما ذكره الإمام، ونقولُ: المعنى فيهما واحدٌ، لأنه لا يخلو إما أن يقصد بصديقي العهدَ العامّ أو العهدَ الخاص. فإنْ قصد الخاصّ فلا عمومَ في التقديم والتأخير، وإنْ قصد العامّ فالمعنى واحدٌ، لأنه إذا قال: زيدٌ صديقي، وقصدَ إلى أنّ «صديقي» عامٌ وجب أن يكونَ المعنى: أنّ زيداً هو جميع أصدقائي، فلا صديقَ لي سواه، وهو يسلّم ذلك في المسألة الأخرى.

وإنما وقع الوهمُ في ذلك من جهة توهُّم أن «زيدٌ صديقي» مثلُ قولك: زيدٌ صديق، في تأخير «صديق»، وليس بسواء، لأنك إذا قلت: زيدٌ صديق، وجب أن لا يكونَ المعنى إلا أن يُخبر عن زيد بأنه صديقٌ، فجائزٌ أنْ يكون ثَمَّ صديقٌ غيره كقولك: زيدٌ عالم.

وأمّا إذا قلت: زيدٌ صديقي، وقصدتَ إلى ذلك المعنى كان فاسداً من جهة ما أثبتناه في امتناعه في: زيدٌ العالم، فوجب أنْ يكون المعنى الإخبارَ عن زيد بأنه الصديقُ المعهود المعيّن، أو بأنه لا صديقَ سواه.

وإذا وجب أنْ يكون المعنى كذلك استوى تقديمُ «صديقي» وتأخيرُه على ما ذكرناه. وإنّما أخذَ قائلُ هذا القول «صديقي» عند تأخيره فجعله مثل: زيدٌ عالم، وقدّر فهمَ ذلك، فلزمَ منه تجويزُ الصداقة في غيره، وأخذ «صديقي زيدٌ» عند تقديم «صديقي» فجعلَه عاماً لجواز ذلك فيه، وقدّر فهمَ ذلك وأخبرَ عنه بزيد، فلزمَ حصرُ الصداقة في زيد. ومَنْ نظَرَ ما ذكرناه علمَ أنهما سواء[1] والله الموفق للصواب.

(١) قال السيوطي: «قال ابن الخباز: إن قلت: ما الفرق بين: زيد أخوك وأخوك زيد؟ =

[إمـلاء ٢١]
[حـذف نـون الـوقـايـة]

وقال مملياً [بالقاهرة][1]: إذا قلت: يضربونني، فلك أنْ تأتي بنون الوقاية ولـك أن لا تأتي بهـا، وأيهما المحـذوفُ؟ قال: نـونُ الوقـاية هي المحـذوفةُ لأمرين: أحدُهما: أنّ نونَ الإعراب دلالتها معنويةٌ والوقاية لفظية. وإذا دار الأمرُ بين المعنوي واللفظي، فالمعنويُ بقاؤه هو الوجهُ، واللفـظي أولى بالحـذف. الآخرُ: أن الوقايةَ هي التي جاء بها الثقل، وذلك أنّ النطقَ بنون الإعراب حاصلٌ أولاً قبـل النطق بهـا، فلم تأت الكـراهةُ إلا من الأولى، ولـذلك قـال الشيـخ الشاطبي[2] في هذا بعينه: والحذفُ لم يكُ أولاً.

[إمـلاء ٢٢]
[وجـه تسمية حـروف العلـة بـذلـك]

وقال مملياً بالقدس سنة ست عشرة وستمائة: إنمـا سُميت حروفُ العلة

= قلت: من وجهين، أحدهما: أن (زيد أخوك) تعريف للقرابة، و(أخوك زيد) تعـريف للاسم. والثاني: أن (زيد أخوك) لا ينفي أن يكون له أخ غيره، لأنك أخبرت بالعـام عن الخـاص. و(أخوك زيـد) ينفي أن يكون لـه أخ غيره، لأنـك أخبرت بـالخاص عن العام. وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم: زيد صـديقي، وصديقي زيـد. نقله ابن هشام في تذكرته». الأشباه والنظائر ٢/٢٢٢ (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد).

(١) زيادة من ب، د. س.

(٢) هو القاسم بن فيرة من شيوخ ابن الحاجب. انظر ترجمته ص ٢٤. قال:

وخفف نـونـا قبـل في الله من لـه بـخـلف أتى والحـذف لم يـك أولا

انظر: الشاطبية ص ٥٤ (مطبعة مصطفى البابي الحلبي).

بذلك، إمّا لأنها تُعِلُّ ما تكون فيه بالتغيير، أي: تغيّره، فتكون إضافتُها كاضافة حروف الجر، فإنا أضفناها إلى أثرها. وإما لأنها حروفٌ تعتلّ في أنفسها فتكون إضافتها كإضافة حروف الاستعلاء، فأضفناها إلى صفة من صفاتها، كما تقول: رجلُ علمٍ. وليس المرادُ هنا الإضافةَ التي في اصطلاح النحويين من منعهم إضافة الصفة إلى موصوفها أو العكس، فإنّا ههنا قد بيّنا المرادَ من قولنا: إنها مضافة إمّا إلى أثرها أو إلى صفة من صفاتها، فليتأملْ ذلك.

[إمـلاء ٢٣]

[إعراب «السماوات» في قولهم: خلق الله السماوات]

وقال مملياً [بالقاهرة][1]: قولُهم: خلق الله السموات. من قال: إن الخلقَ هو المخلوق، فواجبٌ أنْ تكون «السماوات» مفعولاً مطلقاً لبيان النوع. إذ حقيقةُ المصدر المسمى بالمفعول المطلق أنْ يكون اسماً لما دلّ عليه فعلُ الفاعل المذكور، وهذا كذلك. لأنا بنينا على أن المخلوقَ هو الخلق، فلا فرقَ بين قولك: خلق اللهُ خلقاً، وبين قولك: خلق اللهُ السماواتِ، إلا ما في الأول من الإطلاق وفي الثاني من التخصيص. فهو مثلُ قولك: قعدتُ قعودا وقعدتُ القرفصاء. فإنّ أحدَهما للتأكيد والآخر لبيان النوع وإنْ استويا في حقيقة المصدرية، وهذا أمرٌ مقطوع به بعد إثبات أن المخلوقَ هو الخلق.

ومن قال: إن المخلوقَ غيرُ الخلق، وإنما هو متعلّقُ الخلق، وجب أنْ يقول: إن «السماوات» مفعولٌ به، مثله في قولك: ضربت زيداً، ولكنه غيرُ مستقيم، لأنه لا يستقيم أنْ يكون المخلوقُ متعلّقَ الخلق. لأنه لو كان متعلقاً له لم يخلُ أنْ يكون الخلقُ المتعلَّق قديماً أو مخلوقاً، فإن كان مخلوقاً تسلسل

(١) زيادة من ب، د.

فكان باطلاً، وإنْ كان قديماً فباطلٌ لأنه يجب أنْ يكون متعلّقه معه، إذ خلقٌ ولا مخلوق محال، فيؤدي الى أنْ تكون المخلوقاتُ أزلية، وهو باطلٌ، فصار القولُ بأن الخلقَ غيرُ المخلوق يلزم منه محالٌ.

وإذا كان اللازمُ محالاً فملزومُه كذلك. فثبت أن الخلقَ هو المخلوقُ. وإنما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة أنهم لم يعهدوا في الشاهد مصدراً إلا وهو غيرُ جسم، فتوهّموا أنه لا مصدرَ إلا كذلك. فلما جاءت هذه أجساماً استبعدوا مصدريّتها لذلك، ورأوا تعلّقَ الفعل بها فحملوه على المفعول به. ولو نظروا حقَّ النظر لعلموا أن اللهَ تعالى يفعل الأجسام كما يفعل الأعراض، فنسبتُها إلى خلقه واحدة.

فإذا كان كذلك، وكان معنى المصدر ما ذكرناه وجب أنْ تكون مصادرَ[1]. وليست هذه المسألة وحدها بالذي حملوا فيها أمرَ الغائب على الشاهد، بل أكثر مسائلهم التي يخالفون فيها على ذلك كمسألة الرؤية وعذاب القبر وأشباههما.

(١) انظر ما قاله ابن هشام في هذه المسألة . مغني اللبيب ٢ / ٦٦٠ (محيي الدين). وقد أيد قول ابن الحاجب بأنها مصدر وليست مفعولاً به ، ونسب هذا القول للجرجاني . وقد حاولت جهدي البحث في **هذه المسألة في كتب المتقدمين والمتأخرين فلم أجد أحداً قال: إنها مفعول** مطلق . وحملها على المفعول به أولى. انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ٢٨٦ (مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني)، والأشباه والنظائر ٤/ ٩٧ وفيه رد على من قال: إنها مصدر.

[إمـلاء ٢٤]

[جـواز الاشارة إلى شيء موجود في الذهـن]

وسُئل بالقاهرة في ورقة أرسلَها أبو علي الحاسب[١] عن قـولهم: أكلتُ هـذا الرغيفَ، فقيل في السؤال: كيف تصحُّ الإشـارةُ إلى شيء وهو معـدوم؟ فأجاب بأن المشارَ إليه لا يُشترط أنْ يكون موجوداً حاضراً بل يكفي أن يكـون موجوداً ذهناً. والدليل عليه قوله تعـالى: ﴿ تلكَ الدارُ الآخـرةُ ﴾[٢]، وهي معدومةٌ. ومَنْ شرَطَ وجودَ المشار إليه فهو جهلٌ محض.

[إمـلاء ٢٥]
[لا يستقيم تقدير التمييزات كلها بِـ «مِنْ»]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة وستمائة][٣]: لا يستقيم أنْ تُقدّر التمييـزاتُ كلهـا بـ «مِنْ». لأنّ «مِنْ» المـرادة بتقـديـر التمييـز إنمـا هي «مِنْ» التبيينية. وذلك أنّ المتمييزَ لمّا كان تبييناً للمميَّز عنه جرت «مِنْ» التبيينية فيه. إلا أن شرطَ التبيينية أنْ تجريَ على مذكور. ولمّا كان التمييزُ تارة لمذكـور، وتارة لمقدّر لم يصح الإتيانُ بها في المقدّر. فلذلك لا يحسُن أنْ يقـال في: حسنُ زيدٌ داراً، حسنُ زيدٌ من دار، ولا تصبَّب من عرق.

فإنْ زعم زاعمٌ أنه يصح أنْ يقال: تصبَّب زيدٌ من العرق، وحسنُ زيدٌ من الدار. فنقول: ليست «مِنْ» هذه «من» التي أردناها، وإنما هـذه[٤] «مِنْ» التي للسببيّة، كقولك: جئتك من أجل أنْ أكرمتني. وحينئذ يفسد ماقُصد من تبيين

(١) لم أعثر له على ترجمـة.
(٢) القصص: ٨٣.
(٣) زيادة من ب، د.
(٤) في م: وهي.

التفسير بـ «مِنْ» لصحة دخول «مِنْ» هذه على غير التمييزات كقولك: أكرمتك حباً لك. ويصح أن تقول: أكرمتك مِنْ حبّي لك. وهذا بعد التسليم لصحّة تقدير: تصبَّب زيدٌ من العرق، وليس في التحقيق بمستقيم، لأنه إذا جعلناه للتبيين لم يستقم كما تقدم. وإنْ جعلناه للتعليل وجب نسبةُ التصبُّب لزيد، وهو غيرُ مستقيم، فلذلك قلنا: إنه لا يستقيم دخولُ «مِنْ» على كل تمييز.

[إمـلاء ٢٦]

[مسألة في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة][1]: لم يختلف أحدٌ في أنّ اسمَ الفاعل واسم المفعول والصفة المشابهة أنه[2] ليس جملة مع ضميره المرفوع به في مثل قولك: زيدٌ ضارب، وزيد مضروب، وزيد حسن. فضارب ومضروب وحسن مفردات باتفاق. وإنْ كان لا بدَّ لها من مرفوع غير المبتدأ، وسببُ ذلك أمران: أحدُهما: أن الجملةَ هي التي تستقل بالإفادة باعتبار المنسوب والمنسوب إليه، وهذه ليست كذلك، فوجب أنْ لا تكونَ جملة. الثاني هو: أنَّ وضْعَ هذه الأسماء على أنْ تكون معتمدة على من هي له، لأنّ وضْعَها على أنْ تُفيد معنى، في ذات تقدم ذكرُها.

فإذا استُعملت مبتدءات خرجتْ عن وضعها، ولذلك لمّا خرج بعضُها عن هذا المعنى وجُعل لمعنى الفعل بشرط ما يكون كالعِوَض عما كان يستحقّه من الاعتماد، أو كالدال على إخراجه عن وضعه الأصلي إلى هذا الوضع، جاز أنْ يكونَ مع مرفوعه جملة. واشتُرط حينئذٍ أنْ لا يكونَ ذلك المرفوعُ ضميراً خشية التوهّم من أنه هو ذلك الجاري على من هو تَبَعٌ له، تنبيها على أنه أُخْرج

(١) زيادة من ب، د.
(٢) أنه : سقطت من د.

عن وضعه، فقيل: أضاربٌ الزيدان؟ وما ضاربٌ الزيدان. ولم يقل: أضاربان؟ ولا ما ضاربان، خشية مِنْ توهّمِ أنه الجاري صفة على ذات تقدم ذكرُها، وتنبيها على أنه أُجري مجرى الأفعال في إفادة النسبة للمخاطب، فجرى مجرى قولك: أيضربُ الزيدان؟ وما يضربُ الزيدان، في صحة وقوعه خبرا به عن متأخر غير مشروط بتقدّم مَنْ هو له.

والذين خالفوا في: زيدٌ ضارب غلامُه، وإنْ كان غلامُه فاعلا، وجعلوا «ضارب غلامه» جملة، فليس يخالفون في القواعد التي ذكرناها. وإنما الخلافُ في ذلك مبني على أنه هل ثبت أن «ضاربٌ غلاماه» مثل: أضاربٌ الزيدان؟ أو لم يثبت؟ فمن جَوّزه[1] أجراه مجرى: أضاربٌ الزيدان؟ في إخراج الصفة عن موضوعها الأصلي واستعمالها استعمالَ الفعل. ومن مَنَعها قصرَ ذلك على باب الهمزة و«ما» وهو الصحيح، لأنه لم يثبت إخراج الصفة عن أصلها إلاّ في ذلك، فوجب قصرُه عليه. ولا يصح قياسُه عليه لِما ذكرناه مِنْ أن فيه تعويضاً عن المعتمد وتنبيها على الإخراج، وهما أمران مناسِبان، فلا يجوز إلغاؤهما، فوجب القصرُ على ذلك.

[إمـلاء ٢٧]

[معنى قول النحويين: الإخبار بالذي وأخواتها]

وقال أيضا مملیا [بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة][2]: معنى قول النحويين: الاخبارُ بالذي وأخواتها، وإنْ لم يهتدوا لمعنى ذلك: أنْ يكونَ المخاطبُ يَفهم نسبة معيّنة إلى منسوب إليه غير معيّن عنده، أو يَفهمُ منسوباً إليه

(١) هو الفراء. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤١.

(٢) زيادة من ب، د.

معيناً منسوبا إليه أمرٌ غيرُ معيّن، فيقصدُ المتكلمُ إلى إعلامه بالتعيين فيهما، فيتوصلُ إلى ذلك بالذي مطلقا، وبالألف واللام في الفعلية. فمثالُ الأول وهو بيانُ تعيين المنسوب إليه قولك: الذي هو قائمٌ زيد. ومثالُ الثاني قولك: الذي زيدٌ هو قائم. وإنما وضعوا في ذلك «الذي» لأنه هو الذي وُضع متوصَّلاً به إلى الإخبار عن المنسوب أو المنسوب إليه مع ذكر ذلك بعده، ولذلك لم يُوصل إلا بالجمل، فتعيّن فيما نحن فيه كذلك، لأن الغرضَ بيانُ المنسوبِ أو المنسوب إليه حسب ما ثبت للمخاطب. وإنما وجب أنْ يكون في موضع المبهم ضميرٌ، لأنه في المعنى هو الذي، فلو لم يكن ثَمَّ ضميرٌ لكانت الجملةُ أجنبية عنه أو كانت غيرَ جملة فيفسد المعنى. وإنما وجبَ أنْ يكون الاسمُ الذي به يقع التعيينُ خبرا لأن الغرضَ بيانُ ذلك المبهم بالخبر، فوجب أن يكون ذلك مؤخّرا لأنه خبره.

وقول النحويين[1]: الإخبارُ بالذي، ليس على ظاهره، لأن المرادَ أنك جعلتَ «الذي» خبراً. وإنما المرادُ بهذه الباء باءُ التوصل والتسبب[2]، كقولك: كتبت بالقلم. فمعنى أخبرتَ بالذي، أي: توصلتَ إلى هذا الإخبار بالذي، لا أنك جعلتَ «الذي» خبراً، لأنه مُخبر عنه في جميع هذا الباب.

ومعنى قولهم: أخبرني[3] عنْ زيد، في: زيد قائم، ليس على ظاهره، لا باعتبار قولهم: عن، ولا باعتبار قولهم: زيد. أما باعتبار قولهم: زيد، فلأنه لو كان «زيد» معلوما لم يُخبر عنه، وإنما أخبر باعتبار كونه مجهولا، وإنما المعنى إذا كان المجهولُ عند المخاطب هو زيد، كيف يكون الإخبار؟ وأمّا باعتبار «عن» فلا يستقيم أنْ يكون على ظاهره، لأن الإخبارَ ليس عن زيد وإنما

---

(١) النحويين : سقطت من د.

(٢) وتسمّى باء الآلة ، لأنها تدل على آلة الفعل وأداته التي يحصل بها معناه.

(٣) في الأصل : أخبرلي ..وهو تحريف.

هو عن «الذي»، و «زيد» مُخبر به، فكيف يصح أنْ يكون مُخبرا عنه ؟

وإنما أرادوا بقولهم: إذا أخبرتَ عن زيد، أي: إذا كان المجهولُ في الحقيقة هو ذات زيد، كيف تُخبر عنه؟ فتجوّزوا في ذلك، لمّا كان المخبرُ عنه في الحقيقة هو زيد جاز أنْ يقال: كيف تُخبر عن زيد؟

[إمـلاء ٢٨]
[الاستثناء المنقطع]

وقال أيضاً ممليا [بدمشق سنة ثماني عشرة][١]: فائدة. الاستثناءُ المنقطعُ[٢] هو المذكورُ بعد «إلا» وأخواتها غير مُخرج، ويثبتُ له ما يثبت للاستثناء المتصل إنْ أمكن مثل: ما اشتريت أحدا إلا حمارا، أو ما يدل عليه سياقُ الكلام إن لم يمكن ذلك مثل: ﴿ **لا عاصمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللَّهِ إلاّ مَنْ رَحِم**﴾[٣]، أو الثبوت والحصول مثل: ما زادَ إلا ما نقص. وهل يجوز ذكرُ ما يُخبر به عنه؟ وهل يكون ما يُذكر معه إنْ ذُكر هو خبرٌ له كخبر «لكنّ» في قولك: لكن زيداً فعل كذا؟ أو يكون كلاما مستأنفا؟ فيه خلاف. مثاله قوله تعالى: ﴿**إلاَّ إبليسَ أبى**﴾[٤]، و ﴿**إلا إبليسَ لم يكنْ من الساجدين**﴾[٥] و ﴿**إلا إبليسَ قال أأسجدُ لِمَنْ خلقتَ طينا**﴾[٦].

---

(١) زيادة من «ب» و«د».

(٢) الاستثناء المنقطع هو الذي لا يكون فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، فلاهو فرد من أفراده، ولا جزء حقيقي منه. ولكن ينبغي أن يكون بينهما اتصال معنوي وعلاقة وربط.

(٣) هود: ٤٣. في الأصل وفي ب، د، م: إلا المرحوم. وهو خطأ. لأن المؤلف قصد نص الآية كما هو واضح من كلامه في آخر الإملاء.

(٤) البقرة: ٣٤ وقبلها: ﴿**وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا**﴾.

(٥) الأعراف: ١١. وقبلها: ﴿**ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا**﴾.

(٦) الإسراء: ٦١. وقبلها: ﴿ **وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا**﴾.

فمن جعله خبراً له لم يقف على قوله: ﴿إلا إبليس﴾، كما لا يقف على قوله: لكن إبليس. ومن جعله كلاماً مستأنفاً أتى به لإيضاح ما هو في المعنى له، وقف على (إلا إبليس) وابتدأ: (أبى واستكبر)، وكذلك ما أشبهه.

وقولهُ: ﴿لا عاصمَ اليوم، إنما جيءَ به رداً على توهُّمه أن ثَمَّ عاصماً يعصمه. فلو جُعل (إلاَّ مَنْ رَحِم) للمرحومين على أنهم عاصمون لكان فيه إثباتُ نفس ما سيق الكلام لإنكاره، لأنّ المرحومين كثيرون. وإذا كانوا عاصمين، لم يكن لإنكاره ظنّه أن ثَمَّ عاصما معنى[1].

[إمـــلاء ٢٩]

[تثنية العمرين والقمرين وشبه ذلك على خلاف القياس]

وقال أيضاً ممليا [بدمشق سنة سبع عشرة][2]: القمران والعمران وشبهُ ذلك، تثنيتُه على خلاف القياس. لأن القياسَ في كل مثنى أنْ يكونا مشتركين في الاسم، ومسمّيا هذا المثنى لا يشتركان في الاسم. ووجهُ خروجه عن القياس كثرةُ ذكرهما معا، فاقتضى تخفيفَ اللفظ بهما لأنه قد كثر قولُهم: أبو بكر وعمر، كما كثر قولُهم: الشمسُ والقمر، فهذا وجهُ مخالفة القياس. فلما خالفوه فلا بدَّ من تعيين أحد الاسمين، فكان عمرُ أوْلى من وجوه: أحدُها: أنّه دون الأول في الرتبة، كما فعلوا في القمرين. وسرّه قصدُهم إلى أن يكون الأولُ اشترك مع الثاني في المعنى، ولو عكسوا لم يكن المتروكُ اشترك مع المذكور في ثبوت الأفضلية للمذكور. الوجهُ الثاني: أن عمرَ أخفُ لفظا. الثالثُ: أن تثنية الاسم المضاف العلم على خلاف القياس. وبيانُ مخالفته

(١) قال المبرد: «فالعاصم الفاعل، ومن رحم معصوم. فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب». المقتضب ٤/٤١٢.

(٢) زيادة من ب، د.

للقياس[1] هو أنك إذا ثنّيت الأولَ فقد ثنّيت بعضَ الاسم، لأنه إنما كان علما بكماله، ولو ثنّيت الثاني كان أبعدَ، لأنه كذلك، ولأن المقصود بالنسبة هو المضافُ، ولو ثنّيتهما جميعا كان أبعدَ لأنك جمعتَ على الاسم تثنيتين باعتبار واحد. فلما كان ذلك مخالفاً للقياس ثنّوا ما لا مخالفة فيه، لئلا يجمعوا بين مخالفتين: المخالفة في أصل التثنية المتقدمة، وهذه المخالفة.

[إمـلاء ٣٠]

[الحروف التي تدل على خصائص أقسام الكلام لا يتقدم عليها ما هو في حيزها]

وقال أيضاً ممليا [بدمشق سنة سبع عشرة وستمائة][2]: لا يجوز: زيداً هلّا ضربتَ، ولا زيداً هلْ ضربتَ؟ ولا زيداً إنْ تضربْ أضربْ، ولا زيداً ما ضربت. لأنه لا يتقدم على الحروف التي تدل على خصائص أقسام الكلام معمولُ ما في حيّزها، كما لا يتقدم عليها ما هو في حيزها.

وجازَ: زيداً اضربْ، لأنه ليسَ ثَمَّ حرفٌ مما ذكرناه، فيمتنع التقديمُ عليه. وإنما صيغةُ الفعل نفسُها موضوعةٌ لذلك كما أن «ضربت» يتقدم عليه معمولُه وإنْ كان معناه إثباتاً لمّا لم يكنْ معه حرفٌ وُضع لذلك.

وجازَ: زيداً لِيضربْ، لأنه في معنى: اضربْ، فأُجريَ مجراه لموافقته له في معناه. ولذلك لم يحسُنْ: زيدا ليضربْ، كحُسن: زيدا اضربْ.

وجاز: زيداً لا تضربْ، إجراء له مجرى: زيدا اضربْ، لأنهما في

---

(١) في د: القياس.

(٢) زيادة من ب، د.

المعنى من باب واحد وهو الطلب للفعل، فشُبِّه الأمرُ بالنهي لذلك.

وجاء تقديمُ معمول ما بعد «لا» في الظروف[1] كثيراً، لأن «لا» التي للنفي أختُ «لا» التي للنهي في اللفظ والمعنى الأصلي، فحُملت النفيّةُ على النهيّة، وليس كذلك في «ما» لبُعْدها عن النهيّة في اللفظ والمعنى.

وجاء: زيدا لَنْ أضربَ، لأنها نظيرةُ «لا»، وتأكد امتزاجُها مع الفعل لكونه معمولاً لها، والمعمول كالتتمّة، فكانت كجزئه، بخلاف «لا» النفيية، وبذلك استُدّل على الخليل في أنها ليس أصلُها: لا أنْ[2]، لأنها لو كانت كما ذكر، وقد جاء: زيداً لنْ أضربَ، لأدى إلى تقديم معمول ما بعد «أنْ» عليه، وهو ممتنع باتفاق.

[إمـلاء ٣١]

[الاستثناء المفرغ لا يقع في الفاعل والمفعول إلا في غير الموجب]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة تسع عشرة][3]: إنما لم يقع الاستثناءُ المفرّغ إلا في غير الموجَب[4] في الفاعل والمفعول، لأن الواقعَ في الوجود لا

---

(١) كقوله تعالى: ﴿فيومئذٍ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان﴾. (الرحمن: ٣٩). وقوله تعالى: ﴿قل يوم الفتح لا ينفع الذين كفروا إيمانهم﴾. (السجدة: ٢٩).

(٢) قال سيبويه: «فأما الخليل فزعم أنها لا أنْ؛ ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم». الكتاب ٣/٥. وسيبويه لا يوافق الخليل على ذلك فيقول: «ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب، لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له». انظر: الكتاب ٣/٥.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) لأن التفريغ في الإيجاب يدعو إلى الاستبعاد. فإذا قلت: خرج إلا زيدٌ، كان معناه: =

يصحّ التعبيرُ به عنه في الموجَب لتعذّر وقوع ذلك. إذ لا يُمكن أن يقع معنى قولك: ضربتُ إلا زيدا، وقتلتُ إلا عمرا، وخرج إلا زيدٌ، وسافر إلا عمرو، لأنه يؤدي إلى أن يكون العامّ المسكوت عنه مُسْندا إلى جميعه ذلك وقوعا، وهو متعذّر الوقوع من حيث العادة. فلما كان ذلك هو الغالب باعتبار الإثبات، واستعملوه في النفي الذي لا يتعذّر فيه ذلك غالبا، كقولك: ما ضربت إلا زيدا، وما جاءني إلا زيد، وشبهه.

وأما غيرُ الفاعل والمفعول من نحو ظرف الزمان والمكان فيجيء في الموجب والمنفيّ جميعا، إذ لا يتعذّر ذلك في المعنى لصحة وقوعه كقولك: ضربتُ إلا يوم الجمعة، إذ يصحّ أنْ تضربَ في كل يوم غير يوم الجمعة، ويصحّ العكس، فجاز الأمران فيه لذلك.

[إمـلاء ٣٢]

[موضع «أنّ» و «أنْ» أذا حُذف عنهما حرف الجر]

وقال أيضا ممليا [بدمشق سنة تسع عشرة وستمائة][1]: مذهبُ الخليل في «أنّ» و «أنْ» وما في حيزهما إذا حُذف عنهما حرفُ الجر أنهما في موضع خفض بإضمار حرف الجر، ومذهبُ سيبويه أنهما في موضع نصب[2].

= خرج جميع الناس إلا زيد ، وهذا بعيد ، وليست هناك قرينة تدل على أن المقصود جماعة مخصوصة.

(١) زيادة من ب، د.

(٢) قال سيبويه : «فأنْ هاهنا حالها في حذف حرف الجر كحال أنّ ، وتفسيرها كتفسيرها ، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر». الكتاب ١٥٤/٣. وقال أيضاً : «واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من أنْ كما حذفت من أنّ ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فعلت ذاك حذر الشر ، أي لحذر الشر ، ويكون مجروراً على التفسير الآخر» . الكتاب ١٥٤/٣.

فوجهُ قول سيبويه أنه اسمٌ حُذف منه حرفُ الجر فوجب أن يتعدى الفعلُ إليه فينصبه كما في قوله: ﴿**واختارَ موسى قومَهُ**﴾(١)، وأمَرْتُك الخيرَ(٢). وهو واضح.

ووجهُ مذهب الخليل أنه اسمٌ سقط منه حرفُ الجر في موضع لا يصحّ تسلّطُ الفعل عليه فوجب إضمارُه كقولك: اللَّهِ لأفعلَنّ، وكقولك: وبلدة(٣)، وكقول رؤبة: خيرٍ(٤)، إذا قيل له: كيف أصبحتَ؟ وشبهه. وهذا وإنْ كان يقابله قياسُ حجة سيبويه إلا أنه أخصُّ من حيث كان أصلُ سيبويه يصحُّ أن يُعدّى الفعلُ إلى ما حذف عنه حرفُ الجر، وليس الفرعُ كذلك، والأصلُ والفرع فيما قاس عليه كذلك، فحصل الفرق في قياس سيبويه، إلا أنه يمكن أنْ يُلغى ذلك الفرق وهو أن يقال: أمّا قولُ رؤبة: خيرٍ، فشاذٌ لا ينبغي أن يُعوّل عليه في حمل اللغة الفصيحة. وأما: اللَّهِ، في القسم، فقد جاء النصبُ والخفض، والنصبُ هو الوجه، فالقياسُ عليه إذن أقوى من القياس على الآخر. وأما قولُه: وبلدةٍ، فالمنازعةُ أولاً في أنّ الخفض ليس بإضمار «رُب» وإنما هو بالواو التي بمعنى رُبّ(٥). وإذا احتمل ذلك صار الأصل منازعا فيه، فلا يصحّ القياسُ. وكيف والخفضُ بإضمار حرف الجر قليلٌ شاذ باتفاق(٦).

---

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) قال عمرو بن معد يكرب:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

انظر شعره ص ٤٧، وسيبويه ١/٣٧، والمفصل ص ٢٩١.

(٣) قال جران العود:

وبلدة ليس به أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

انظر سيبويه ١/٢٦٣، والخزانة ٤/١٩٧.

(٤) يروى أنه إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ عافاك الله. انظر المفصل ص ٢٩٢.

(٥) وعند سيبويه أن الخفض بإضمار (رب). الكتاب ١/٢٦٣.

(٦) كقول الفرزدق. . =

وإذا ثبت ذلك، فالقياسُ على ذلك مع إمكان القياس على ما هو الكثيرُ الشائع غيرُ سائغ.

فإذن القولُ ما قاله سيبويه، لما يؤدي من إضمار حرف الجر وإعماله وهو قليلٌ شاذ، فلا ينبغي أن يُحمل عليه مع إمكان ما هو الكثيرُ السائغ.

[إمـلاء ٣٣]

[حكم المستثنى إذا تكرر بعد نفي أو ما في حكمه]

وقال أيضاً ممليا [بدمشق سنة تسع عشرة][1]: قول بعض النحويين في قولهم: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا، لأن المعنى كلُّ الناس أكلوا الخبزَ إلا زيدا. هذا التعليلُ وإنْ كان مستقيما في مثل هذه المسألة، فإنه لا يطّردُ في بقية الباب، وهو بابٌ واسع. وأصلُه: أنّ كل مستثنى تكرر بعد نفي أو ما في حكمه لم يكن للتفريغيّ ولا[2] للبدليّ إلا واحد، وما زاد فهو منصوب على أصل الاستثناء[3]. وذلك أنه إذا تكرر الاستثناءُ المذكور فلا يستقيم في الجميع رجوعٌ إلى المستثنى منه بدلا، ولا ما في معناه من إقامته مقامه على ما هو حكم البدل التفريغي. لأنَّك إنْ أتيتَ به بغير حرف عطف كنت مشرّكا بينهما في الإثبات من غير حرف تشريك، وهو غيرُ سائغ. ولذلك إذا أمكن الإتيانُ بحرف

= إذا قيل: **أيُّ الناس شرٌّ قبيلة** أشارت كليب بالأكف الأصابعُ

(١) زيادة من ب، د.

(٢) لا: ساقطة من ب، د.

(٣) قال المبرد: «تقول ما جاني أحد إلا زيداً إلا عمراً. وإن شئت قلت: إلا زيداً إلا عمرو. فالمعنى فيهما جميعاً واحد، وإن اختلف الإعراب. لأنك إذا شغلت الفعل بأحدهما انتصب الآخر بالاستثناء. ولم يصلح البدل لأن المرفوع منها واجب». المقتضب ٤/٤٢٤.

عطف في المواضع التي يمكن التشريكُ بها في الإثبات والمعنى، صحّ أنْ يكون الثاني في معنى الأول كقولك: ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرو. ولو لم تأت بحرف العطف لوجب النصبُ في أحدهما. لا يستقيم مثلُ ذلك في قولك: ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدا، لأن «الخبز» و«زيدا» غيرُ مشتركين في معنى واحد، بخلاف قولك: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرا. إلا أن البابَ كله واحدٌ من جهة أنه إذا تكرر الاستثناءُ البدليُّ أو التفريغيُّ لم يكن على البدل والتفريغ إلا واحد[1]، وما زادَ فعلى أصل الاستثناء.

فإنْ جيء بحرف العطف وكان المكرر جائزاً في المستثنى فيه فالتشريكُ في المعنى بينه وبين المستثنى البدليّ أو التفريغيّ جاز كمسألة: ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمروٌ، وإنْ لم يصح ذلك امتنع، فلم يكن فيه إلا النصبُ بغير حرف عطف كقولك: ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدا. فهذا المعنى يشمل جميعَ الباب، فكان التعليلُ بالأمر العام الجامع لجميع الباب أوْلى من التعليل بأمر خاص.

ولا يحسن دفعُ ما ذكره الفارسي، لأن المستثنى لا يلزم فيه إثباتُ ما نُفي عن المستثنى منه، وإنما يلزم أنْ يكون مخرَجا من المفرد غيرَ مثبت إليه ولا منفيّ عنه شيء[2].

فعلى هذا لا يكون المعنى: أكلَ الناسُ كلهم الخبزَ، لأن الصحيح أن

---

(١) ويحسن أن يكون الأول منها.

(٢) قال أبو علي: «وتقول: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً، فلا يكون في زيد إلا النصب، لأن المعنى: كل الناس أكل الخبز إلا زيداً. وتقول: ما جاءني إلا زيد إلا عمراً. فترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر. ولا يجوز رفعهما جميعاً، إلا أن تدخل حرف العطف فتقول: **وإلا عمرو، لأن فعلاً** واحداً لا يرتفع به فإعلان إلا على جهة الاشتراك بالحرف». **الإيضاح العضدي** ١/٢٠٧.

المستثنى يثبت له الحكمُ الذي نُفي عن المستثنى منه، خلافاً لمن زعم ذلك. والدليلُ عليه القطعُ بإثبات الإلهيّة لله تعالى بقول القائل: لا إله إلاَّ الله. وعلى المذهب الآخر يلزم مَنْ قال به أنه لم يثبت المتكلمُ الإلهية له، وإنما نفاها عن من عداه، ولم يتعرض لإثبات ولا نفي للمستثنى. فيجوز أنْ يكون القائلُ بذلك قائلاً به وهو شاكّ مصرّح بالشك، لأن الشاكّ يصحُّ أن يكون غيرَ مُثبت ولا نافٍ، ونحن نقطعُ بخلافه.

[إمـلاء ٣٤]

[حـروف الهـجـاء]

وقـال أيضاً مملـيا [بدمشق سنـة عشـرين][1]: حـروفُ الهجـاء أسمـاءٌ لمفردات الكلم لفظاً وخطاً، متصلة أو منفصلة، فالجيمُ اسم جْـه، من جعفر ونحوها.

وجُعِلَ أوّلُها مسمـاها لمـا أمكن، تبعيدا للغلط في المسمى. وأشـركوا الألفَ مع الهمزة لسكونها. وشبهةُ التهليلُ والحوقلة والحيعلة والبسملة. وهي مبنية ما لم تركّب كغيرها.

ونحـو: صاد وقـاف، لم يُبْنَ بناءَ«أين وكيف»، إمّـا للفرق بين مـا بناؤه لفقدان التركيب وما بناؤه لوجود مقتضى البناء، وإمّا لأنهـا من قبيل المعـرب، وإما لقلتها غير مركبة. وخُفِّف ذو الهمزة مثلُ: ياء وتاء وثاء، بحذفها ما لم يُركَّب.

وصـرَّح الـزمخشـري بـأن سكـونهـا للوقف[2]. وفي مفـصّله[3]:

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) انظر الكشاف ١/٧٨.

(٣) ص ٣٥٣.

﴿الٓمٓ . اللَّهُ﴾[1]. حُرِّك لالتقاء الساكنين، فناقض، إذ لا يكون تحريكٌ لالتقاء ساكنين أولُهما للوقف.

وفي معناها أقوال: الأكثرُ أنها أسماء للسور، فتكون على ضربين: موازنٌ لكلامهم فيعربُ لفظاً ويحكى، وغيرُ موازن فيُحكى[2]، وتكون خبرَ مبتدأ، أيْ: هذه، أو نصبا بِـ «اذكر»، أو قسما.

وقراءةُ قاف وصاد، فتحا وكسرا ضعِيفٌ لِمَا يلزم من منع صرف «دعد» إنْ كان معربا، أو تحريك غير محرَّك.

وأما «يس» فَحسَنٌ على النصب بـ «اذكر»، وعلى الخفض بالقسم، لا على النصب مثل: اللَّهَ لأفعلن، لِمَا يلزم من مخالفة المعطوف، إلا عند من يُجيز أنّها واوُ القسم.

وضعُف قولُ من قال: إنها أسماءٌ للسور بكتابتها، وبأنه إنما يركَّب اثنان. فأما مثل: كهيعص، فلا، وبأنّه يكونُ الاسمُ والمسمى واحداً.

وأُجيب: بأنها كُتبت على نحو ما تُتهجى، أو خُولف القياسُ كغيره، وبأن التركيبَ المستكره أنْ يُجعل اسماً معرباً كحضرموت، فأما أن يكون اسماً محكياً مثل: تأبط شرا، وشابَ قرناها[3]، ومثل: قرأتُ الحمدُ لله رب العالمين، فلا، وبأنه تسميةُ مؤلّف بمفرد عكس.

الثاني من الأقوال: أنها مفرداتٌ عددت للتنبيه والتحريك للنظر في أن

---

(١) آل عمران: ١، ٢.

(٢) في الأصل: فتحكى.

(٣) قال الشاعر:

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصرُّ وتحلب

وهو لرجل من بني أسد. انظر سيبويه ٣/٢٠٧.

المعجزَ مركّبٌ من عين مفردات كلامكم، ليستيقنوا إذ عجزوا وهم المتهالكون على الافتنان بأنه ما بزّ بلاغةَ كل ناطق وشقَّ غبارَ كل سابق إلا لأنه من عند الله[1].

الثالث: أنها عدِّدتْ للتنبيه على أن الأميَّ لا يُعدّد حروفَ التهجي على وجه لا يتنبهُ له إلا بعلم الخط، حتى لو غُيّر حرفٌ بغيره لفات، إلا لأنه من عند الله. وذلك أنها نصفُ الجملة المستعمل كثيراً، وفيها نصفُ المستعمل كثيراً من كل نوع منها. فمن المهموسة: صحّ سكة، ومن المجهورة: ألمَّ طيرٌ نعق، ومن الشديدة: أَقِطُك، ومن الرخوة[2]: المرءُ صحّ سعيه، ومن المطبقة: طص، ومن المنفتحة: المكر سحقه عني، ومن المستعلية: قصط، ومن المنخفضة: المكر سنح عِيُّه، ومن القلقلة: قط[3].

وتفريقُها لإعادة التنبيه لأنه أبلغُ من جمعها مرة. ولا محلَّ لها على الوجهين الأخيرين بخلاف الأول. والأحسن أن تكون إلى (المتّقين) أربعَ جمل مستقلة مرتبطة المعنى. ويجوز أن تقدّر ثلاثا واثنتين وواحدة[4].

---

(١) انظر الكشاف ١/٩٦.

(٢) المثال الذي أتى به ابن الحاجب للرخوة ليس صحيحاً، إذ حروف الرخوة ستة عشر حرفاً هي: الحاء والسين والخاء والظاء والشين والهاء والزاي والصاد والعين والثاء والفاء والذال والواو والألف والياء والضاد. انظر: شرح المقدمة الجزرية للشيخ خالد الأزهري ص ١٤ (طبع في مطبعة التوفيق بدمشق). ولو قال: صح سعيه، لكان سليماً.

(٣) وقد تحدث الزمخشري عن معناها، فمما قاله: الجهر إشباع الاعتماد من مخرج الحرف ومنع النفس أن يجري معه، والهمس بخلافه. والشدة أن يحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري، والرخاوة بخلافها. والإطباق أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان وما حاذاه من الحنك، والانفتاح بخلافه. والاستعلاء ارتفاع اللسان إلى الحنك أطبقت أو لم تطبق، والانخفاض بخلافه. والقلقلة ما تحس به إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفز والضغط. انظر المفصل ص ٣٩٥.

(٤) أراد ابن الحاجب بكلامه هذا قوله تعالى: ﴿ الم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى =

[إمــلاء ٣٥]

[دخول الألف واللام على الأعلام]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة إحدى وعشرين][1]: الأعلامُ بالنسبة إلى الألف واللام عند المحققين على ثلاثة أقسام: قسمٌ يجوز دخولُ الألف واللام عليه، وقسمٌ لا ينفكُّ عنه، وقسمٌ لا يجوز دخولُ الألف واللام[2].

وعند غيرهم على قسمين: قسمٌ واجب دخولُها وقسمٌ ممتنع .وقال هؤلاء: لا يخلو العلمُ من أنْ يكون سُمِّي بالألف واللام أوْ لا. فإنْ سُمِّي بالألف واللام وجبتْ، وإن سُمِّي بغيرهما امتنعتْ. هذا حاصلُ كلامهم.

وأما المحققون فيُثبتون الجائزَ بما صحَّ عن العرب من قولهم للشخص الواحد المسمى بحسن: الحسن، وبحسين: الحسين، وبعباس: العباس، وفي الحديث الصحيح عن عبد الله بن عباس، وعن عبد الله بن العباس، وعن حسن وحسين، وعن الحسن والحسين.

ولو كان على ما زعم أولئك لم تجز هذه الأسماءُ إلا بألف ولام، أو لا بألف ولا لام.

ووجهُ دخولها أنّهم لما سمّوا بهذه الأسماء وأصلُها صفات ولمحوا فيها معنى الوصفية أدخلوا اللامَ فيها لذلك، بخلاف الأسماء التي لم يُقصد فيها قصد الوصفية كجعفر وأسد، فإنه لا يجوز دخولُ اللام عليها، إذ المعنى المسوِّغُ لدخول اللام مفقود.

الذي يدلُ على صحة واعتبار الوصفية فيها وإنْ كانت أعلاماً ما ثبت أنهم

= للمتقين ﴾. (البقرة: ١، ٢).

(١) زيادة من ب، د.

(٢) انظر: المفصل ص ١١، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٩٩.

يجمعون «أحْمر» وبابه إذا كان علما على «حُمْر» وعلى «أحامر»، ولولا لَمْحُ الوصفية لم يجز جمعُه على حُمْر، لأن «أفْعل» إذا كان اسماً إنما يُجمع على أفاعل، وبابه إذا كان صفة أنْ يجمع على فُعْل. فإذا جُمع على فُعْل لُمح معنى الوصفية كما لُمح في إدخال اللام. وإذا جُمع على أحامر لم يُلمح كما لم يُلمح إذا استُعمل بغير ألف ولام[1].

وأما ما يجب فيه اللامُ فهو كلُّ اسم غلب بالألف واللام من الصفات، أو سُمِّي بالألف واللام من غير الصفات. مثالُ الأول: الصَعِقُ ونحوه، ومثال الثاني: الدَّبَران[2] والعَيُّوق[3] ونحوه. ولا فرقَ بين أن يُعرف له اشتقاق أوْ لا يُعرف. ولو سُمِّي رجل بالأسد، بالألف واللام، غلبةً أو وضعا، للزمتْ لزومَها في الصفة.

ثم كل هذه اللامات الداخلة على الأسماء والأعلام وغيرها مما عُرف له اشتقاقٌ أو لم يُعرف زائدة على بنية الكلمة، إذ ليس في كلام العرب ما أوّله همزةُ وصل بعدها لامٌ ساكنة إلا وهي زائدة.

وقولُ بعض النحويين: إن الألف واللام في نحو: العباس والحرث، غير زائدة وفي نحو: اللات والآن، زائدة، وفي نحو العُزّى، محتملة للأمرين، ليس مخالفاً لما ذكرناه، وإنما أُطلِقَ الزائدُ ههنا بمعنى أنه أفاد ما لا يفيده الاسمُ لو كان مجرداً عنه، بخلاف الآخر. وذلك لأن[4] العباسَ إنما أُدخلت اللامُ فيه

---

(١) قال سيبويه: «وإن سميت رجلاً بأحمر فإن شئت قلت: أحمرون وإن شئت كسرته فقلت: الأحامر. ولا تقول: الحُمر لأنه الآن اسم وليس بصفة»، الكتاب ٣/٣٩٨.

(٢) الدبران: نجم بين الثريا والجوزاء وهو من منازل القمر. اللسان (دبر).

(٣) العيوق: كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا في ناحية الشمال ويطلع قبل الجوزاء. اللسان (عوق).

(٤) في ب، د: أن.

للمـح معنى الصفة، فصار دخولُها كدخولهاعلى الصفـات، بخلاف قـولك: الآن، إذ ليس معك آنٌ، فلمحتَ معنى جوّزَ دخولَ الألف واللام فيها، وكذلك اللات. وأما «العُزّى» فمنْ لَمح معنى «عُزّى» تأنيث الأعزّ، صحّ أنْ يقول: ليست زائدة بهذا الاعتبار، إذ دخولُها للمح معنى الصفـة. وإن لم يكن أصلُها ذلـك صحّ أن يقال: إنها زائدةٌ بمثابة اللات، والأمرُ في ذلك قريب.

[إمـــلاء ٣٦]

[تعليل عدم ترك أبي عمرو بن العلاء الهمزة في آية قرآنية]

وقال أيضاً ممْليا على تعليل قراءة أبي عمرو بن العلاء في كونه لم يترك الهمزةَ في قوله تعالى: ﴿إنْ تُصِبْكَ حسنةٌ تَسُؤْهُمْ﴾[1]، وشبهـه: يعلل ذلك بوجهين: أحدُهما: أنه إنما تركَ الهمزات السواكنَ في أصـل البناء، وسكـونُ هذه الأشياء عارضٌ، فأجراها مجرى المتحرك، ولم يعتدّ بالعارض، فلذلك لم يترك همزَها[2].

فإنْ قيل: هذا إنما يمشي فيما كان مجزوما، فأما ما كان من صيغ الأمرِ كَـ «أنبئهم ونبئهم» فإنه مبني لا مدخلَ له في الإعراب. فالجواب: أن هـذا قد اختُلف فيه، هل هو معربٌ أم مبنيٌ[3]؟ فإنْ بنينا على أنّه معرب فلا إشكالَ في كونه مثلَ الأول، وإن بنينا على أنه مبني فهو مشبّه به من حيث كونه مأخوذاً منه وراجعٌ إليه، فأُجْري مجـراه لذلـك، ومِنْ ثَمَّ لم يختلف في أن بناءَه على مـا

---

(١) التوبة: ٥٠.

(٢) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢ / ٥٩٦.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم. وذهب البصريون إلى أنـه مبني. انظر الإنصاف مسألة (٧٢).

يُعرب به المضارعُ، وليس إلا لحمله عليه وتشبيهه به.

فإنْ قيلَ: فلِمَ لَمْ يُجرَ «قرأت وأدارأتم» وشبهه مجراه، فلا يهمِزُه لأنه مبنيٌ على السكون مثله؟ فالجوابُ: أنّ هذا ليس له مدخلٌ في الإعراب بوجه أصلي ولا فرعي، وإنما هو مبني لا يدخله في هذا المحل حركةٌ بحال، فلذلك لم يُلحقه به.

والوجهُ الثاني: أنه لو ترك همزَ هذا الباب لأدى إلى أحد أمرين محذورين، وهو إبقاءُ حروف العلة آخر الفعل مع الجازم أو حذفُها، وإبقاؤها على خلاف القياس، لأن القياس أن يُحذف للجزم ما آخره واوٌ أو ياء أو ألف، وحذفُها على خلاف القياس، لأنّ أصلها همزة، وإنما يُحذف ما ليس بهمزة.

فإنْ قيل: إذا كان القياسُ في الحذف إنما يكونُ عن غير همزة، فبقاؤُها غيرُ مخالف للقياس. فالجوابُ: أن الكلامَ مفروضٌ على تقدير ترك همزها، وإذا ترك همزها فقد اعتدَّ بالعارض، وجعله كأنه أصل. ومقتضى ذلك أنْ يُعتدّ بالعارض الذي صارتْ إليه وهو حروفُ المدّ واللين، فيلزم على هذا أن تُحذف إجراء للعارض مجرى الأصلي. فلمّا كانت كذلك كان تركُها على همزيتها أوْلى.

[إمـلاء ٣٧]

[علة امتناع بناء «كان» الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله]

وقال أيضا ممليا [بدمشق سنة ثماني عشرة][1]: إنما امتنع بناءُ «كان» الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله، لأنها لو بُنيت لم يخلُ إما أن يحذف

(١) زيادة من ب، د.

معمولاها[1] جميعا أو يثبتا جميعا، أو أحدُهما دون الآخر، والجميع باطل، فكان باطلا.

أمّا إذا حُذفا جميعا فإنه فاسدٌ من جهة إخراج «كان» عن معناها الموضوعة له. لأنها موضوعةٌ لإثبات شيء على صفة، فإذا لم يذكرا جميعاً فقد استعملتها في غير ما وُضعت له، وهو فاسد. وأما إذا أُثبتا جميعا فلا يستقيم لأنه إخراجٌ لبناء ما لم يُسمَّ فاعلُه عن حقيقته، إذ حقيقتُه أن يُحذف[2] المنسوبُ إليه الفعلُ، وهذا لم يُحذف. وأما إنْ حُذف أحدُهما، فإن كان الأولُ فهو فاسد لوجهين: أحدُهما: أنه إخراج لـ «كان» عن معناها، وهو غيرُ مستقيم. والثاني: إقامةُ ما هو في المعنى خبرٌ مقامَ ما لم يُسمَّ فاعلُه. وإذا امتنع إقامةُ المفعول الثاني في «علمت» مع كونه مفعولا صريحاً لكونه خبراً في المعنى[3]، فلأنْ يمتنعَ هذا أجدر.

وإنْ كان الثاني دونَ الأول فهو فاسدٌ لوجهين: أحدهما: أنه يلزمُ في بناء ما لم يُسمَّ فاعله حذفُ المنسوب إليه، وهذا لم يُحذف، والثاني: خروجُ «كان» عن المعنى الموضوعة هي له، إذ وضعُها لإثبات الشيء على صفة ولم تُذكر الصفة.

[إمـلاء ٣٨]

[معنى المتعدد المنسوب إليه عدد أو ما في معناه خبرا أو صفة أو حالا]

وقال أيضا ممليا [بدمشق سنة تسع عشرة][4]: كل متعدد نُسب إليه عدد

(١) أي: اسمها وخبرها.

(٢) في الأصل: تحذف. وما أثبتناه من س. وهو الأصوب.

(٣) وقيل: يجوز إنابة الثاني في هذا الباب إن لم يلبس، ولم يكن جملة، واختاره ابن عصفور وابن مالك. انظر أوضح المسالك ٢/١٥٣.

(٤) زيادة من ب، د.

أو ما في معناه خبرا أو صفة أو حالا فمعناه الحكمُ على كل واحد من آحاده بأنه على نحو الواحد من العدد المكرر. فمثالُ الخبر قولُه عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى»[1]. ومثالُ الصفة قولُه تعالى: ﴿أُولى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى﴾[2]. ومثالُ الحال: ﴿فانكِحُوا ما طابَ لكم من النساءِ مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ﴾[3]. ومثالُ العدد المكرر قولك: صلاةُ الليل اثنتان اثنتان، وكذلك الباقيان. ومثالُ ما هو في معنى العدد المكرر ما تقدم في الأول.

وقولُه ﷺ: «صلاةُ الليل مثنى مثنى»، «مثنى»[4] الثانية جاءت على جهة التأكيد، كأنه قال: اثنتان اثنتانْ، اثنتان اثنتان. ألا ترى أنّ واحدة تفيدُ المعنى المقصود. وإذا كُرر اللفظُ الذي بمعناه فهو تأكيدٌ لفظي، فكذلك هذا.

ولا خلافَ أنّ معنى مثنى: اثنين اثنين، وأن معنى اثنين اثنين وشبهه ما تقدم ذكره. ولذلك اتّفقَ النحويون أنّ مثنى وشبهه معدولٌ عن لفظ اثنين اثنين، ولذلك امتنع من الصرف بانضمامه إلى الصفة. ومن النحويين من زعم أنه معدولٌ من جهتين[5]، وأنّ الوصفيةَ لا أثرَ لها، إمّا للاستغناء عنها، وإما لأن الاسمَ ليس بصفة لأنّ أسماءَ الأعداد ليست بصفات، وإن جرت في موضع صفات فبتأويل لا يُوجب كونَ الصفة فيها معتبرة. ألا ترى أنك تقول: مررتُ بنسوة أربعٍ، فتصرفه باتفاق، ولو كانت الصفة الطارئة على اسم العدد معتبرة لوجب منع صرفه، فقال على هذا: العدل من جهتين، وجعَلَه بمثابة الجمع

---

(١) سبق في الإملاء (٤٣) من الأمالي على **الأبيات**. ص: ٦٧٧.

(٢) فاطر: ١.

(٣) النساء: ٣.

(٤) مثنى: سقطت من ب، م، س.

(٥) قال أبو البركات الأنباري: «فدل أنه معدولٌ من جهة اللفظ والمعنى». انظر أسرار العربية ص ٣١٣.

وألفي التأنيث في قيامها مقام علتين لتكرُّره في المعنى، فقال: عُدِل من وجهين: أحدهما: عن اثنين، باعتبار لفظه ومعناه. أما اللفظُ فواضح، وأما المعنى فإفادتُه منفردا لِمَا أفاده اسمُ العدد مكررا. وهذا الذي قاله وإنْ كان متضمّنا بالتقرير الذي ذكرناه فليس بمستقيم، لأن الصفة في أسماء العدد إنما لم تُعتبر لأن شرطَ الاعتبار مفقودٌ وهو كونه موضوعا صفة في الأصل، وأسماءُ العدد ليست كذلك. وهذه الأسماء المعدولةُ وإنْ كانت معدولة عن أسماء العدد فإنما عُدلت عن اسم العدد باعتبار وقوعه صفة لا باعتبار كونه عددا. ألا ترى أنه لا يُستعمل موضع العدد البتّةَ وهو موضوعٌ صفة في الأصل. فكما أن اثنين اثنين لا يكونُ إلاّ صفة فكذلك «مثنى» وشبهه، وهو الوضعُ الأصلي له.

فإنْ قيل: فينبغي أنْ لا يصرفَ مثلُ قوله: اشتر الجَوار أربعا أربعا، لأنه لا يستعمل إلا صفة، فليس بمستقيم، لأن هذا كان موضوعا للعدد على التحقيق بهذا اللفظ، وإنّما زِيد التكرارُ لمعنى اقتضاه، بخلاف «مثنى» وشبهه، فإنّه موضوعٌ في الأصل صفة. وإذا كان كذلك فلا حاجةَ إلى تكلّف تقدير عدل ثان مع الاستغناء عنه.

[إمـلاء ٣٩]

[مسألة في حذف المضاف إليه]

وقال مملیا: مذهب سيبويه في مثل: يا تَيْمَ تَيْمَ عديّ[1]، أنّ المحذوفَ

---

(١) البيت بتمامه:

يـا تَيْـمَ تَيْـمَ عـديّ لا أبـا لَـكُمُ لا يُـلقيـنّـكـم في سـوأة عـمـرُ

وهو من البحر البسيط وقائله جرير، انظر: ديوانه ٢١٢/١. وهو من شواهد سيبويه ٥٣/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والخصائص ٣٤٥/١، والخزانة ٣٥٩/١. وتيم: هو تيم بن عبد مناة. وعدي: هو عدي بن عبد مناة. وعمر: هو عمر بن لجأ. والشاهد فيه إقحام (تيم) الثاني بين (تيم) الأول وما أضيف إليه.

المضافُ إليه من الثاني، والمضافُ إليه الأول هو المذكورُ بعد الثاني أُخّر ضرورةَ أنْ يكون المضافُ منتهى الاسم[1]. وقال في: زيدٌ وعمرو قائم: إن المحذوفَ خبرُ الأول، وما ذُكر بعد الثاني خبرُه.

والفرق بينهما من ثلاثة أوجه: أحدهما: أنّ الضرورةَ التي ألجأتْ إلى تأخيره ههنا هو كونُ تيماً[2] الثاني لو قُدّمَ ما بعده لبقي مضافاً إلى غير مضاف إليه، وذلك لا يستقيم، فكان تأخيرُه لمعنى مفقود في: زيدٌ وعمرو قائم، وليس كذلك في: زيدٌ وعمرو قائم. ألا ترى أنه لو قدّم في: زيدٌ وعمرو قائمٌ، فقال: زيدٌ قائمٌ وعمرو، جاز، ولو قال: يا تَيْمَ عديٍ، تَيْمَ، لم يجز باتفاق. دلّ على أنّ الموجبَ للتأخير في: يا تَيْمَ عديّ، غيرُ موجود في: زيدٌ وعمروٌ قائمٌ. الثاني: هو أنّ «يا تَيْمَ تيمَ عديّ» جملةٌ واحدة، و«زيدٌ وعمروٌ قائم» جملتان، ويُغتفر من التقديم والتأخير في الجملة الواحدة ما لا يُغتفر في المتعددة. الآخرُ: أنه يلزم في الجملتين مخالفةُ الأصل، ولا يلزم ثَمَّ إلا في جملة واحدة. ومخالفةُ الأصل في جملتين أبعدُ من مخالفته في جملة واحدة. الآخرُ: أن الدليلَ يقتضي في الجميع ما ذكرناه، إلا أنه تخصّصَ بدليل خاص في الجمل، فبقينا فيما عداه على الأصل المقتضي لذلك. والدليلُ الخاص قولُه:

نَحْنُ بما عندنا وأنتَ بما عندكَ راضٍ والرأيُ مُختَلِفُ[3]

---

(١) قال سيبويه: «وقال الخليل رحمه الله: هو مثل لا أبالك، قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيم تيم عدي» ٢/٢٠٦.

(٢) تيماً: سقطت من س.

(٣) هذا البيت من المنسرح. وقد اختلف في قائله، فقد نسبه سيبويه لقيس بن الخطيم. الكتاب ١/٧٥. انظر ديوانه ـ الملحقات ص ٢٣٩ (تحقيق ناصر الدين الأسد)، ونسبه ابن السيرافي لعمرو بن امرىء القيس، شرح أبيات سيبويه ١/١٨٦، وفي الإنصاف نسب لدرهم بن زيد الأنصاري ١/٩٥. وانظر: المقتضب ٣/١١٢، وأمالي ابن =

ولولا أنه خبرٌ عن الثاني لم يجز أن يقال: راضٍ، ولوجب أنْ يقول: راضون.

[إمـلاء ٤٠]

[الفرق بين «أن» المخففة من الثقيلة والناصبة للأفعال]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة][1]: إذا وقعت أنْ «بعد» «علمت»، وجب أنْ تكون مخففة من الثقيلة[2]، وإذا وقعت بعد «أردت» وجب أنْ تكون الناصبةَ للأفعال[3]. لأن «علمت» لمَّا كان متعلقُها متحققاً ناسبَ أن تكون بحرفٍ للتحقيق[4]، والمخففةُ من الثقيلة كذلك[5]. و«أردتُ» لمَّا كان متعلقها ليس للتحقيق وجب أنْ لا يقع بعدها حرفُ التحقيق لأنه وضعُ الشيء في غير محلّه. ألا ترى أنك إذا قلت: علمتُ زيداً قائماً، كنت مُخْبراً بتحقيق قيام زيد. وإذا قلت: أردتُ زيداً قائماً،

= الشجري ١/ ٣١٠. والمقصود: نحن بما عندنا راضون. فحذف خبر الأول اكتفاء بخبر الثاني وهو قوله: راض.

(١) زيادة من ب، د.

(٢) لأن (علم) من أفعال اليقين. وشرط المخففة من الثقيلة أن تقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته، كقوله تعالى: ﴿ **أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً** ﴾ (طه: ٨٩). وقوله: ﴿ **علم أن سيكون** ﴾ (المزمل: ٢٠). وهذه المخففة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، وشرط خبرها أن يكون جملة. وربما جاء اسمها ظاهراً وخبرها مفرداً وذلك في الضرورة. انظر: مغني اللبيب ١/ ٢٨، ٢٩ (دمشق).

(٣) لأن (أراد) فعل يدل على معنى غير اليقين. و(أنْ) هذه الناصبة للأفعال موصول حرفي، وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعاً كان، نحو: يعجبني أن تفعل، أو ماضياً نحو قوله تعالى: ﴿**لولا أنْ منّ الله علينا**﴾ (القصص: ٨٢)، أو أمراً نحو: كتبت إليه أن قم. انظر: مغني اللبيب ١ / ٢٦ (دمشق).

(٤) في د، م، س: التحقيق.

(٥) في الأصل وفي م، س: لذلك. وما أثبتناه هو الصواب. لأن المعنى يقتضيه.

فإنَّما أخبرتَ بإرادتك للقيام[1]، ولم تُخبر بالقيام، لأنه قد يكون وقد لا يكون، ولذلك يصحُّ لمن سمع مَنْ يقول: علمتُ زيداً قائماً، أنْ يُخبر عنه بأنه أخبر بقيام، ولا يجوز لمن سمع من يقول: أردتُ قيام زيد، أنْ يُخبر عنه بقيام زيد، فلذلك وجب أن تقول: أردتُ أنْ يقوم زيد، ووجب أن تقول: علمتُ أنْ سيقوم زيد. فإنَّ قولَه: أردتُ قيامَ زيد، لا يلزم منه الوقوعُ، لأن الإرادةَ الحادثة لا تخصيصَ لها بخلاف الإرادة القديمة.

وأمَّا قولُنا: علمتُ زيداً قائماً، فلا بد أنْ يكون حاصلاً على التقديرين: القديم والحادث، وإلاَّ لزَم منه الإخبارُ عن الشيء على خلاف ما هو عليه.

[إمـــلاء ٤١]

[فرق آخر بين «أنْ» المخففة من الثقيلة وبين الناصبة للأفعال]

وقال مملياً [بدمشق][2] على باب «أنْ المخففة من الثقيلة»: إنْ قيل: الفرقُ يحصل بنفس «علمت» فلا حاجةَ إلى فرق بينها وبين الناصبة للفعل وهو التعويضُ بالحروف التي هي السين أو سوف أو قد أو حرف النفي[3]. فالجوابُ من وجهين: أحدهما: أنه لمَّا كانت الناصبةُ هي الكثيرة وهذه قليلة قُصد إلى دفع ذلك التوهُّم بأنْ جُعل معها ما يدل على أنها ليست الناصبةَ. والآخرُ: هو أنَّ دلالةَ «علمت» على أنها ليست الناصبةَ إنما هو من حيث الاستحسان. ووقوعُ هذه الحروف تدل دلالة قاطعة على أنها ليست الناصبةَ، فكأنهم لم يكتفوا بذلك لتجويز الذهول عنه، أو لتجويز تقدير إهماله مع ذكره، فقصدوا إلى أنْ يكون الدالُ أمراً لا ريبَ فيه ولا إشكال. الثالث: هو أنهم أرادوا في نفس ما

---

(١) في ب: القيام. وفي م، د: لقيام.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) والشرط، ولو، كقوله تعالى: ﴿ أنْ لو نشاء أصبناهم بذنوبهم﴾ (الأعراف: ١٠. ومثال الشرط قوله تعالى: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم ﴾ النساء: ١٤٠.

يقع فيه اللَّبْس فرق، ولم يكتفوا بالفرق الخارجي عنه. ألا تراهم يقولون: أكلَ زيدٌ الخبزَ، فلا يكتفون بالقرينة الدالة على الفاعلية والمفعولية ما لم يأتوا بالإعراب الذي في نفس الاسم كأن لم يكن ثَمَّ قرينةٌ.

[إمـلاء ٤٢]

[إعراب الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور]

وقال مملياً: مذهبُ الأخفش في: «في الدار رجل» وشبهه أنه مرفوعٌ بالفاعلية[1]، لأن الجار لا بدَّ له من متعلّق، والمتعلق أصلُه التقديم، فوجب أن يقدَّر مقدّماً، وأصلُه الفعل، فوجب أن يكونَ فعلاً، وإذا وجب ذلك صار التقديرُ: استقر في الدار زيدٌ، وإذا صار التقديرُ كذلك وجب أنْ يكون فاعلاً، إذ لا معنى للفاعل إلا أنْ يكون كذلك. وما ذكره مستقيمٌ لو سَلِم من المانع الذي يمنع تقديرَه مقدماً، فمِنْ ثَمَّ اندفع استدلالُه. والذي يدفعه الإجماعُ على جواز دخول العوامل عليه. ولو كان فاعلاً لم يجز دخولُ عوامل الابتداء عليه. ولمّا دخلتْ عليه دخولَها على: «زيدٌ قائمٌ» اندفع توهمه، ووجبَ أنْ يُحتال في التقدير على وجه مستقيم، وذلك بتأخير المتعلّق، فعلاً أو اسماً، ولا مشاحةَ في هذا المقام في تعيين أحدهما، فيكون التقديرُ: في الدار رجلٌ استقرَّ، أو في الدار رجلٌ مستقرٌّ، ودخولُها عليه في مثل قولهم: إن في الدار رجلاً، وما أشبهه. ولولا أنه مبتدأٌ لم يجز دخولُ ذلك، ولما دخل عليه دلَّ على أنه مبتدأ،

---

(١) قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين. وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء». انظر: الإنصاف مسألة (٦).

فوجب تأويلُ المتعلّق على وجه مستقيم، ولا وجه أولى مما ذكرناه، فوجب الحملُ عليه.

[إمـلاء ٤٣]

[شُبهة بين بدل الكل والتوكيد اللفظي]

وقال مملياً: إن من النحويين من يقول: إنّ «جاء زيدٌ زيدٌ» بدلُ الكل من الكل، والصحيحُ على خلافه، وشُبْهتُه من حيث الجملة، أنَّ حقيقةَ بدل الكل من الكل أنْ يكون مدلولُه مدلولَ الأول[1]، وهذا كذلك.

[إمـلاء ٤٤]

[علة بناء «كيت وذيت»]

وقال مملياً: علةُ بناء «كيت وذيت» أنها شاركتْ «كم» و«كذا» في أصل وضعها، وهو كونُها موضوعة للكناية عن متعدّد، وهذه كذلك[2]. ولا يقوى أن يقال: إنها مثلُها في الكناية لئلا يردَ علينا: فلانٌ وفلانة، فإنهما كنايتان ومع ذلك هما معربان.

---

(١) قال الرضي: «قوله: فالأولُ مدلولُه مدلول الأول، فيه تسامح، إذ مدلول قولك: أخيك، في: بزيد أخيك، لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيداً، ثم قال: «لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة، وإن كان أحدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر». انظر: شرح الكافية ١/٣٣٩.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح: «وأما كيت وذيت فعلة بنائهما أنهما كنايتان عن الجمل، والجمل مبنية باعتبار الجملية، فبنيت تشبيهاً لها بما كني بها عنه» ١/٥٢٤.

[إمـــلاء ٤٥]

[الفرق بين الإنشاء والخبر]

وقال مملياً [بالقاهرة][1]: الفرق بين الإنشاء والخبر أنَّ كل كلام في النفس على وفق العلم أو الحسبان فهو الخبرُ. وكلُّ كلام في النفس عبّر عنه لا باعتبار تعلّق العلم والحسبان فهو المعنيُّ بالإنشاء. ولذلك إذا قام بالنفس طلبٌ وقصد المتكلم إلى التعبير عن ذلك الطلب باعتبار تعلُّق العلم به قال: طلبتُ من زيد كذا. ولو قصد إلى التعبير عنه لا باعتبار تعلُّق علم[2]، لكان التعبيرُ عنه بصيغة الأمر التي هي «افعلْ» أو «ليفعلْ» أو ما أشبهها. وكذلك إذا قام بنفسه تعجب، فعبَّر عنه باعتبار حصوله متعلقاً للعلم قال: تعجبتُ. ولو عبر عنه باعتباره من غير ذلك لقال: ما أحسنه أو ما أعلمه، وما أشبهه، مما هي من صيغ الإنشاء في التعجب، وكذلك جميعُ ما يردُ من الإنشاءات والأخبار.

[إمـــلاء ٤٦]

[دخول الفاء في جواب الشـــرط]

وقال مملياً [بالقاهرة][3]: كل موضع لم يُفد فيه الشـرطُ استقبالاً وجب دخولُ الفاء فيه. وكل موضع يفيد فيه استقبالاً لم يجز دخولُها فيه. وكل موضع يحتمل الأمرين جاز الوجهان[4]. فمثال الأول: إنْ تكرمْني فأنا أكرمُك، وإنْ تكرمْني فلن أكرمَك وفسوف أكرمُك. ومثال الثاني: إنْ تكـرمْني أكرمتُـك. ومثال الثالث: إنْ تكرمْني لا أكرمك، وإنْ تكرمْني أكرمْك.

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) في م: العلم.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) تكلم ابن الحاجب عن هذه المسألة في الإملاء (٤) من الأمالي على آيات من القرآن =

إنْ جعلتَ «لا» لمجرد النفي أفاد الشرط الاستقبالَ، فلا فاءَ، وإنْ جعلتَ «لا» مفيدة للاستقبال على ما هو الأصل فيها كانت مثل «لن» فتدخل الفاءُ كما تدخل في «لن». قال الله تعالى: ﴿ **ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف** ﴾[1]. وكذلك: إنْ تكرمْني أكرمْك. إنْ جعلتَ [الفعل][2] دالاً على الاستقبال، من قبل الشرط، امتنع دخولُ الفاء، وهذا هو الكثيرُ، لأن الفعلَ في أصل وضعه لا يدل على الاستقبال خصوصاً، فصار الاستقبالُ فيه من الشرط، وإنْ قدَّرتَ مبتدأً محذوفاً أو جعلتَ الفعلَ في نفسه مراداً به الاستقبالُ من حيث كان صالحاً له لوقوعه مشتركاً أو ظاهراً فيه عند قوم دخلت الفاءُ، لأن الشرطَ لَمْ يفد فيه معنى الاستقبال على التقديرين جميعاً، وهذا قليل، ولم يَرد في القرآن منه إلا قوله تعالى: ﴿ **أنْ تَضِلَّ إحداهُما فَتُذكِّرَ** ﴾[3]، في قراءة حمزة خاصة، لأن بقية القراء يفتحون (أن) فليست عندهم للشرط، فيخرج بذلك عن الباب، فتحقق صحةُ ما ذكرناه في مواضع الفاء وجوباً وامتناعاً وجوازاً.

[إمـلاء ٤٧]

[هل هناك فرق بين «لدى» و «عند»؟]

وقال مملياً: إن من النحويين من سوَّى بين «لدى» و «عند». تقول: لديَّ كذا، لِمَا كان في مُلكك حاضراً أو غائباً، وعندي كذلك. والأكثر على خلافه[4].

الكريم، ص: ١١٤، وفي الإيضاح ٢/٢٤٨، وفي شرح الكافية ص ٣٧.

(١) طه: ١١٢.

(٢) زيادة من د، م.

(٣) البقرة: ٢٨٢، انظر الإملاء (١٤) من الأمالي القرآنية. ص: ١٢٧.

(٤) قال الزمخشري: «ومنها لدى. والذي يفصل بينها وبين عند، أنك تقول عندي كذا، لما كان في ملكك حضرك أو غاب عنك. ولديّ كذا لما لا يتجاوز حضرتك». المفصل ص ١٧٢. وسيبويه جعلهما بمنزلة واحدة. الكتاب ٤/٢٣٤.

[إمـلاء ٤٨]

[القول: إن الأخبار كلها صفات]

وقال مملياً بالقاهرة: ذهب قوم إلى أن الأخبار كلها صفاتٌ. فإذا قلت: زيدٌ قائم، فمعناه: زيدٌ رجل قائم، فحُذف الكلامُ لدلالة ما تقدم عليه.

[إمـلاء ٤٩]

[مشابهة «هلمّ» لأسماء الأفعال]

وقال مملياً [بالقاهرة][1]: إنَّ «هلمّ» لمَّا ركبت شابهتْ أسماء الأفعال[2]، وأسماءُ الأفعال تجري على نمط واحد، فكذلك «هلمَّ» للواحد والاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث، على حد واحد[3]. ألا ترى أنك تقول: رويدَ الزيدَيْن والزيدِين، ورويدَ على حالها.

ومذهبُ البصريين على أنَّ أصلَها: ها أُلُمْ، أمشى من حيث المعنى، ومذهب الكوفيين أمشى من حيث اللفظ[4]. . . . . .

. . . . . [5]

---

(١) زيادة من ب.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٩٨.

(٣) قال سيبويه: «واعلم أن ناساً من العرب يجعلون هلم بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل، يقولون: هلمّ وهلمّي وهلمّا وهلمّوا». الكتاب ١/٢٥٢.

(٤) قال الزمخشري: «هلم مركبة من حرف التنبيه مع لم، محذوفة من ها ألفها عند أصحابنا، وعند الكوفيين من هل مع أم محذوفة همزتها». المفصل ص ١٥٢.

(٥) وجد هذا القدر خالياً في جميع النسخ.

[إمـلاء ٥٠]

[تعريف صاحب «الجمل» للمصدر]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][1] على قول صاحب الجمل[2]: «والحدثُ المصدرُ وهو اسمُ الفعل، والفعلُ مشتق منه»[3]. يعني بقوله: المصدر، وقوله: اسم الفعل، أي: المصدر دال على الفعل الحقيقي وهو المعاني وما أُجري مجراها من النِسب. وقوله: والفعل مشتق منه، يعني به الفعل الصناعيّ اللفظي قسيم الاسم والحرف الدال على حدث وزمان، مشتق منه، أي: من المصدر على ما هو مذهب البصريين[4]. فتضمن الكلامُ أمراً يسمى مصدراً، وأمراً يسمى فعلاً حقيقياً هو مدلولُ المصدر، وأمراً يسمى فعلاً صناعياً لفظياً هو مشتقٌ من المصدر.

فالمصدرُ الألفاظُ التي هي أسماءٌ للأحداث كالقيام والقعود والأكل والخروج ولذلك فسرها آخراً بقوله: «قمتُ قياماً، وقعدتُ قعوداً». ثم قال: «فالقيامُ والقعودُ وما أشبههما مصادرُ»، والفعلُ الحقيقي هي المعاني وما أُجريَ مجراها، كمدلول لفظ القيام والأكل والشرب والعلم والجهل ونظائرها.

والفعلُ الصناعي اللفظي المشْتقُّ من المصدر هي نحو قولك: ضرب وقتل وشبه ذلك. وكذلك مضارعاتها كقولك: يضرب ويقتل، وهي مشتقة من

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) هو عبد الرحمن بن اسحق أبو القاسم الزجاجي، ولد جنوبي همذان، ونزل بغداد، ثم سار إلى دمشق وطبرية ومات بها سنة ٣٣٩ هـ. من مؤلفاته: كتاب الجمل، والإيضاح في علل النحو. انظر: بغية الوعاة ٢/٧٧.

(٣) انظر: كتاب الجمل ص ١٧ (اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ ابن أبي شنب).

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضرباً، وقام قياماً. وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٢٨).

مصادرها. فـ «ضرب» من الضرب، و «قتل» من القتل، وكذلك جميعها، فهذا معنى قوله: والفعل مشتق منه، أي: الفعلُ اللفظي مشتق من لفظ المصدر على ما ذكرناه.

[إمـلاء ٥١]

[الجمل تكون نكرات ومعارف]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة][1]: الجمل إنما تكون نكراتٍ باعتبار معانيها على ما تقرر في النحو من كون الجمل نكرات[2]. فأما إذا قُصدتْ ألفاظُها وجب أن تكون معرفة كقولك: زيدٌ قائمٌ قولك. فَـ «زيدٌ قائمٌ» هنا مبتدأ، و «قولُك» خبره، ولم تُرد هنا إلا اللفظَ وقصدْتَ حكايته. واللفظُ إذا ذُكر وقُصد نفسُ صيغته كان معرفة مقصوداً به نفسه. ألا ترى أنك إذا قلت: مِنْ حرف جر، كانت «من» مبتدأ مخبراً عنها بقولك: حرف جر، قُصد نفسُ لفظها.

فإنْ قلت: اللفظُ لا بد له من مدلول، فإذا تلفظتَ بـ «مِنْ» فلا بد لها من مدلول، ولا مدلولَ لها هنا إلا نفسها، فيؤدي إلى أنْ يكون الدليلُ والمدلول واحداً. قلت: الألفاظُ إنما وُضعت دالة على غيرها لزوماً في الموضع الذي يكون مدلولُها غيرَ لفظ لاحتياج إبلاغ المعاني عن ما ليس بلفظ كقولك: الحصير حسنةٌ والثوب نافعٌ.

وأما إذا كانت مدلولاتُها لفظاً فقياسُها ألا تحتاج إلى دليل عليها، بل يُنطق باللفظ ويُقصد به نفسه، ويُستغنى عن الدلالة عليه بغيره، فلا يكون ثَمَّ دليلٌ بل

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) لأنها تجري أوصافاً على النكرات. انظر ابن يعيش ٣/٥٢، والأشباه والنظائر ١/١٤٦.

نفس المقصود هو الملفوظ به. ومع ذلك فإنهم قد وضعوا لفظاً دليلاً على لفظ آخرَ وإن كانوا في غنية عنه تارة لاختصارهم وتارة لتصرفهم. فمثالُ ما وضعوه لاختصارهم قولك في قصيدة: هذه القصيدةُ حسنة. فقولك: القصيدةُ، لفظٌ دال على لفظ للاختصار، لأنه أخصرُ من أن تذكر القصيدة وتخبر عنها بقولك: حسنةٌ، وإن كان ذلك ممكناً. وكذلك قولُنا: سورةُ البقرة والفاتحة، وما أشبه ذلك. ومثالُ ما وضعوه لتصرُّفهم في الكلام كقولك لِمَنْ قال: خرجتُ من البصرة، هذا الحرفُ الذي قبل البصرة يجرُّ ما بعده. فلم يكنْ هذا لاختصار، لأن قولَك: مِن، أخصرُ منه، وإنما هو من تصرفاتهم لاتساعهم في الكلام، وقد يكون لرفع لَبْسٍ كقولك لمن قال: زيدٌ كريم، لفظُ المبتدأ حسن، لأنك لو قلت: زيدٌ حسنٌ، لتوهَّم أنك تعني نفسَ المدلول. فإذا ذكرته بهذه الصيغة ارتفع هذا الوهمُ. وإنما سوّغه في الموضعين كونُه على قياس أوضاعهم، فأجروا ما لم يضطروا إلى الوضع له مجرى ما اضطروا فيه إلى الوضع.

[إمـــلاء ٥٢]

[لفظ الحرف باعتبار معناه لا يخبر به ولا عنه]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة وستمائة][1]: المحكومُ بكونه لا يُخبر به ولا عنه إنما هو ألفاظُ الحروف باعتبار معانيها المستعملة فيها، فأما قوله: الحرفُ، فليس من ذلك. وكذلك قولُهم: مِنْ: حرفُ جر، فإنه قد أُخبر عن الحرف، ولولا أنه خبرٌ عن الحرف لم يصدُق قولُه: حرفُ جر. ولكن ليس ذلك المعنيّ بقولهم، فإن هذا لم يُخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل هو فيه، وإنما أُخبر عنه باعتبار لفظه، وهو بهذا المعنى اسم. ألا ترى أنك تقول: «مِنْ» مبتدأ، و «حرفُ» خبرُ مبتدأ، ولا يقع كذلك إلا الأسماءُ.

---

(١) زيادة من ب، د.

فإنْ قيل كيف يصحُّ أن يكون اسماً وقد أُخبر عنه بأنه حرف، وهل هذا إلا تناقض؟ فالجوابُ: أنَّ الوجهَ الذي كان به اسماً غيرُ الوجه الذي أُخبر به عنه بأنَّه حرفٌ، ألا ترى أنك تقول في «مِنْ» وشبهها: هذه الكلمةُ حرفٌ. ولا شكَّ في أن قولك: هذه، اسم، ومع ذلك فقد أخبرت عنه بأنه حرفٌ، لأن لفظ الكلمة صالحٌ إطلاقه على الاسم والفعل والحرف جميعاً. فإذا قلت: هذه الكلمة حرفٌ، وأنت تعني «مِنْ» أوْ غيرها كان ذلك صحيحاً. فكذلك إذا قلت: مِنْ حرفٌ، لأنك لم تقصد إلا إلى نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة. وهذا بعينه يُجابُ به عن الفعل، فإنهم لم يعنوا بقولهم: لا يُخبر عنه، إلا في حال استعمالهم له على حسب وضعه في معناه في مثل قولك: ضربَ زيدٌ. فأما إذا قلت: ضربَ: فعلٌ ماض، فإنك وإنْ استعملتَ اللفظَ لم تستعمله باعتبار معناه الموضوع له. ألا ترى أنك لا تعني بقولك: ضربَ، إلا نفس اللفظ ولم تستعمله باعتبار معناه الموضوع له. وإنما قصدتَ إلى حكاية اللفظة الواقعة في كلام غير ذلك، فهذا هو الوجهُ في صحة قولهم: الحرفُ لا يُخبر به ولا عنه، والفعل يُخبر به لا عنه[1].

[إمـــلاء ٥٣]

[علة حذف الواو من نحو: يعـــد]

وقال مملياً [بدمشق][2]: إنما حذفوا الواوَ من « يوعِدُ » ولم يحذف من «يينعُ» و «ييسرُ» لأوجه ثلاثة: أحدُها: أن الواوَ أثقلُ والياءُ أخفُ، فلا يلزم من حذف ما هو ثقيلٌ حذفُ ما هو خفيف. والآخرُ: أن وقوعَ الواو أكثرُ فلا يلزم من حذف ما كثُر حذفُ ما قلَّ. والآخرُ: أن الحذفَ في الواو لا يؤدي إلى لَبْس

(١) كلام ابن الحاجب في هذا الإملاء هو نفس كلامه في الإيضاح ٢/١٣٨.

(٢) زيادة من ب، د.

وفي الياء يؤدي إلى اللَّبْس، وهو لَبْسُ صيغة الماضي بالمضارع، وليس كذلك في الواو لأنها لا تكون حرفَ مضارعة[1].

[إمـلاء ٥٤]

[الصواب كسر الراء في «المضارِع» و «المضارِعة»]

وقال مملياً: المضارِعةُ والمضارِع، بالكسر. والفتحُ خطأ، لأنه اسمُ فاعل من: ضارع يضارع. والفعلُ الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع ضارعَ الأسماءَ فهو مضارِع، بالكسر. والأفعالُ مضارِعة ومضارِعات، لأن ما لا يعقل وصفُ جمعه بمفرد المؤنث وجمعه سواءٌ، فلذلك قيل: المضارِعةُ والمضارِعات.

وأمَّا المضارَعة، بالفتح، فمصدرُ «ضارَعَ»، وهو المعنى الذي كان الفعل مضارعاً، فلذلك كان قولُ من قال: الأفعالُ المضارَعة، بالفتح، خطأ. نعم لو قيل: أفعالُ المضارَعة، فأضافها إلى المعنى الذي به كانت مضارعة كان مستقيماً كقولك: رجالُ العلم ورجال الشجاعة. فأما الوصفُ به وتسميتها به فغيرُ مستقيم.

---

(١) اختلف البصريون والكوفيون في علة حذف الواو من نحو: يعد ويزن. فقال الكوفيون إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي. وقال البصريون إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة. انظر الإنصاف لابن الأنباري مسألة (١١٢). وقال ابن الحاجب: «وتحذف الواو من يعد ويلد لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية». انظر: مجموعة الشافية بشرح الجاربردي ١/٢٧٢ (عالم الكتب. بيروت).

[إمـــلاء ٥٥]

[كتـابة ابن]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة][1]: إذا وقع «ابن» بين علمين صفةً ليس بابتداء سطر كتبه الكتَّابُ بغير ألف. وقياسُه أن يُكتب بالألف. لأن قياسَ الكتابة أن تُكتب كلُّ كلمة بالحروف التي يُنطق بها عند الابتداء به والوقف عليه بالألف. والدليلُ على ذلك كتابتُهم «في الله»، بإثبات الياء في «في»، وإثبات الألف في «الله». وكذلك إذا كتبت «قِ زيداً» «كتبتْ قافاً وهاء، لأنك لو وقفت لقلت: قِهْ. فدل على أن قياسَ «ابن» أن يُكتب بالألف مطلقاً، لأنك إذا ابتدأت به قلت: ابن، وإنما حُذف الألفُ اختصاراً لكثرتها، وكذلك حَذفت العربُ التنوينَ من الاسم الأول الواقع قبل «ابن» إذا وقع على هذه الصفة. فالعلةُ التي حذفَ العربُ التنوينَ لأجلها هي التي حذفَ الكتَّابُ الألفَ لأجلها.

وإنما اشتُرط أن يكون بين علمين وصفة لكونه إنما يكثر إذا كان كذلك. ألا ترى أنَّ وقوعَ «ابن» بين غير علمين ووقوعَه بين علمين غير صفة قليل. فمثالُ وقوعه ليس بين علمين كقولك: جاءني زيدٌ ابن أخينا. ومثالُ وقوعه بين علمين ولكن ليس بصفة قولك: إن زيداً ابنُ عمرو.

فإذا كتبوه عند فقدان أحدهما بالألف فلأنْ يكتبوه عند فقدانها بألف من طريق الأوْلى، وذلك قولُك: إن زيداً ابنُ أخينا، فهذا لم يقع بين علمين وليس بصفة.

وإنما اشتُرط أنْ لا يكونَ أوّلَ سطر لأنه إذا كان أولَ سطر كان في محل يُبتدأ به غالباً، لأن القارىءَ ينتهي إلى آخر السطر، ثم يبتدىء بأول السطر الذي

(١) زيادة من ب، د.

بعده، فكرهوا أن يكتبوه على غير ما يوجبه النطقُ به غالباً[1].

وحذفُهم الألفَ وإنْ كان على خلاف القياس لم يكن إلا لكونه أُجري مجرى الوصل الغالب فيه. فإذا فات ذلك الموجبُ له الحذف لم يكن للحذف وجه، فوجب إثباتُه.

[إمـلاء ٥٦]

[حذف التنوين والألف من «ابن» إذا وقع صفة بين علمين]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة وستمائة][2]: إذا وقع «ابن» صفة بين علمين كان ذلك سبباً في تحقيقين: أحدُهما: لفظيٌ وهو حذفُ التنوين، والآخرُ: كتابيٌّ وهو حذفُ الألف من «ابن»[3]. فإنْ فُقدا أو فُقد أحدهُما ثبت الأصلان: الألف والتنوين. فمثالُ فقدانهما جميعاً: إنَّ زيداً ابنُ أخيك. ومثالُ فقدان كونه بين علمين مع بقاء الوصفية: جاءني زيدٌ ابنُ أخيك. ومثالُ كونه غيرَ وصف مع وقوعه بين علمين: إنَّ زيداً ابنُ عمرو[4].

---

(١) وقد تحدث السيوطي عن هذه المسألة في حديثه عن الحالات التي تحذف فيها همزة الوصل في الخط فقال: «الخامس: من (ابن) الواقع بين علمين صفة مفرداً سواء كانا اسمين أم كنيتين، أم لقبين، أم مختلفين نحو: هذا زيد بن عمرو، هذا أبو بكر بن أبي عبد الله، وهذا بطة بن قفة. ويتصور في المختلفين ستة أمثلة. وحكى أبو الفتح عن متأخري الكتاب أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت. قال: وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم لأن حذف التنوين مع المكني كحذفه مع الأسماء، وإنما هو لجعل الاسمين اسماً واحداً، فحذفت الألف، لأنه توسيط الكلمة». همع الهوامع ٢/٢٣٦.

(٢) زيادة من «ب» و«د».

(٣) وابنة أيضاً، فهي مثل ابن.

(٤) قال الرضي: «والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما، لأنه لا يكثر استعمالهما كذلك. وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفرداً، لأن المثنى والمجموع ليسا بعلمين، وأيضاً لا يكثر استعمالهما». شرح الكافية ١/١٤١.

ولمَّا كان لحذف التنوين سببٌ آخرُ وهو كونُ الاسم غيرَ منصرف أو مبنياً في مثل قولك: جاءني أحمدُ بنُ زيد وجاءني سيبويه بنُ عمرو، جاء حذفُ التنوين تارة مع بقاء الألف عند مجيء سببه الآخر وعدم السبب الذي ذكرناه كقولك: إنَّ أحمدَ ابنُ أخيك. ألا ترى أنَّ التنوينَ محذوف، والألفُ تثبت لأن سببَ حذف الألف غيرُ موجود، وسبب حذف التنوين موجود إلا أنه غيرُ ذلك السبب المذكور، فلذلك لم يلزم من حذف التنوين مطلقاً حذفُ الألف، إلا إذا اتُّفق ذلك وهو كونُ حذف التنوين موجباً لكون «ابن» صفة بين علمين. فكلُّ موضع ثبت فيه التنوينُ في الاسم ثبتت فيه الألف، لأنه لا تثبت وقد تعدد سببا حذفه إلا مع عدمهما جميعاً، فيجب عدمُ كونه صفة بين علمين، فيجب ثباتُ الألف.

وكلُ موضع حُذف منه التنوينُ لم يلزم حذفُ الألف لجواز أنْ يكون حذفُ التنوين لا لكونه صفة بين علمين بل لكونه غيرَ منصرف أو غيرَ معرب. وعلةُ حذفهم لذلك كثرةُ استعمالِهم له كذلك. فلمَّا كثر استعمالُه ناسب التخفيف اللفظي والكتابي، فخففه اللافظُ بحذف التنوين، وخففه الكتَّابُ بحذف الألف، وكذلك المنادى بنقله من الضمة إلى الفتحة في مثل: يا زيد بن عمرو[1].

---

(١) نقله من الضمة إلى الفتحة ليس وجوباً وإنما هو اختيار. وفي هذه المسألة لا بد من توفر أربعة شروط: أن يكون المنادى علماً، موصوفاً بابن، متصلاً، مضافاً إلى علم. قال الرضي: «فإذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب. وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه. وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها. والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه لفظاً بفتحه، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل لكونه مفعولاً. وخففوه خطا بحذف ألف ابن وابنة». شرح الكافية ١/١٤١.

[إمـــلاء ٥٧]

[الصفاتُ العاملة]

وقال مملياً: الصفاتُ العاملة على قسمين: قسمٌ متعدّ كضارب، وقسم غيرُ متعدّ، وهو على قسمين: أحدُهما: اسمُ فاعل كقائم وقاعد، والآخرُ: الصفةُ المشبهة كقريب وبعيد.

والأصلُ في الإعمال فيهما لاسم الفاعل، وحُملت الصفةُ المشبهة به عليه. فإذا أعملتَ المتعدّي أعملته إعمال فعله فتعدّيه إلى واحد واثنين وثلاثة إنْ كان متعدّياً إلى ذلك.

وإذا أعملتَ غيرَ المتعدِّي والصفةَ المشبهة أعملتهما في المرفوع لا غير، إلا ما كان من المنصوبات غير مفعول فإنك تعملهما أيضاً فيه كالظروف والمصادر كقولك: هذا قائمٌ غلامُه يوم الجمعة، وقائمٌ غلامُه قياماً.

فإذا قصدتَ إلى إضافة المتعدّي أضفته إلى مفعوله دون فاعله، تقول: مررتُ برجل ضاربِ زيد. ولا يجوز أنْ تضيفه إلى فاعله لئلا يؤدي إلى اللّبْس فلا يُعرف عند الإضافة أمفعولٌ هو أم فاعلٌ؟ ولأنه يؤدي إلى إضافته إلى ما هو له من غير حاجة. وشرطُ جواز الإضافة التخفيفُ في الأكثر وهو حذفُ التنوين ونوني التثنية والجمع. وقد يكون على التشبيه بالحسن الوجه، لأنَّ بابَ الحسن لما جازت إضافتهُ إلى معموله دلَّ على جواز إضافة اسم الفاعل إلى معموله، ولم يكن معمولٌ إلا المرفوع أضيف إليه. ولمَّا كان مفيداً تخفيفاً غيرَ التنوين وهو حذفُ المضمر الذي كان فيه جازت الإضافة مع الألف واللام في الحسَن، فجاز «الضاربُ الرجلِ» حملا له على «الحسن الوجهِ» ولم يجز «الضاربُ زيدِ» عندنا[1]، خلافاً للفراء[2]، لأنَّ اللفظَ الذي كان سببَ

(١) لعدم التخفيف.

(٢) قال الرضي: «إما لأنه توهم أن لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها فحصل =

التخفيف في «الحسن الوجه» مفقودٌ في «الضارب زيد» وموجودٌ في «الضارب الرجل» وهو اللام في الرجل، فلا يلزم من تشبيه «الضارب الرجل» بِـ «الحسن الوجه» تشبيهُ «الضارب زيد» بِـ «الحسن الوجه».

وقد تكون الإضافةُ في باب اسم الفاعل لتعذر غيرها كقولك: مررتُ برجل ضاربك. لأنه[1] لو لم يضيفوا لأدَّى إلى التناقض أوْ مخالفة باب الإضمار. ألا ترى أنهم لو لم يضيفوا مع بقاء الضمير المتصل لقالوا: ضاربُنْك، فيجمعوا بين دليلي الاتصال والانفصال وهو متناقض. ولو لم يضيفوا مع تغيير الضمير المتصل لقالوا: ضاربٌ إياك، فيخالفوا بابَ الإضمار وهو الرجوعُ إلى المنفصل من غير تعذر المتصل، ولا يقال تعذّر لأنه لم[2] يمكن الجمعُ بينه وبين التنوين، فإنا نقول: لا ضرورةَ إلى التنوين فلم يتعذر.

فإنْ قيل: هذا يؤدي إلى أنْ لا يقعَ المنفصلُ، لأنك إذا قلت: ما ضربتُ إلا إياك، فممكنٌ أنْ نقول: ضربتك، فلا يتعذَّر، قلنا: ليس كذلك، فإن المعنيين في قولك: ضاربُك، وضاربٌ إياك، لو قُدّر اللفظُ به، على حدٍّ واحد. وليس

التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عرف باللام. وإما لأنه قاسه على الضارب الرجل والضاربك، فإنه جاز الإضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه أيضاً». قال: «وكلا الأمرين غير مستقيم. أما قوله: لأن لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها، فإنه رجم بالغيب، ومن أين له ذلك ونحن لا نحكم إلا بالظاهر. فإنه وإن أمكن ما قال، إلا انا نرى اللام سابقة حساً على الإضافة، والإضافة في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام، فكيف ينسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح. وأما قياسه على الضارب الرجل، فليس بوجه، وذلك أن الضارب الرجل. وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو: الحسن الوجه، والجر فيه هو المختار». شرح الكافية ٢٨١/١.

(١) في م: لأنهم.

(٢) في ب، د: لا.

المعنيان في قولك: ما ضربتُ إلا إياك، وما ضربتك، على حدٍّ واحد[1]، فثبتَ الفرقُ بينهما، فلذلك كان ثَمَّ متعذّراً، وههنا غير متعذر.

وإذا وجبت الإضافةُ في هذا الباب من غير تحقُّقِ[2] تخفيف جاء ما فيه التنوين في الأصل، وما ذهبَ منه التنوينُ للألف واللام، على حدٍّ سواء. فثبت جوازُ «الضاربك» كما وجب جوازُ «ضاربك». هذا إنْ قلنا: الضاربُ مضاف، وأمَّا غير مضاف فلا إشكالَ.

[إمـلاء ٥٨]

[استعمال «أم» و «أو»]

وقال مملياً: «أم» لا تستعمل إلا مع همزة الاستفهام[3]. وشرطُها: أنْ يكون المستُفهم عنه تعيُّنَ أحدِ الأمرين بعد استوائهما عند المُستفهم، ولذلك اشتُرط أنْ يكون أحد الأمرين بعد الهمزة، والآخَرُ بعد «أم».

وأمَّا «أو» فتُستعمل مع الهمزة ومع غير الهمزة لأحد الأمرين[4]. تقول في الاستفهام: أقام زيدٌ أوْ قعد؟ مستفهِماً عن أحدهما، وتقول في غير الاستفهام: قام زيدٌ أو قعد، مثبتاً أحدَهما.

فإذا استُعمل البابان في ضمنَ الكلام جزاء فشرطُ استعمال «أم» أن تكون باقية على ما شُرط لها من الهمزة مجردة عن معنى الاستفهام لتعذّر استعماله

---

(١) لأنه في الأولى أثبت الضرب وحصره فيه، وفي الثانية نفاه عنه.

(٢) في الأصل: محقق. وهو تحريف.

(٣) قال سيبويه: «أما أم فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً. ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى أيهما وأيهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخِر منقطعاً من الأول». ١٦٩/٣.

(٤) قال سيبويه: «وأما أو فإنما يثبت بها بعض الأشياء، وتكون في الخبر، والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد» ١٦٩/٣.

ضمناً، إذ له صدرُ الكلام، ويبقى فيها معنى التسوية، فيجِب لها أمران: أحدُهما: أن تُقدَّر «أم» بالواو العاطفة ضرورةَ الغرَض المذكور، والآخرُ: أنْ يقدّر الفعلُ بالمصدر، لأنه لو قُدِّر باسم الفاعل لكان استعمالاً له في غير موضوعه[1]، ألا ترى أنك إذا قلت: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قَعدتَ، فتقديرُه: سواء عليَّ قيامُك وقعودُك، فيجب أنْ تُقدَّر «أم» بالواو وإلا اختلّ الكلامُ. لأنك لو قلت: سواءٌ عليَّ قيامُك أو قعودُك لم يستقم. ويجب أن تقدِّر الفعلَ بالمصدر، لأنك لو قلت: سواءٌ عليَّ قائمٌ وقاعدٌ لاستعملتَ اللفظ في غير موضوعه.

وإذا استعملت «أوْ» مع ما في حيِّزها من لفظ الجملة ضمناً، فشرطُها أنْ لا يكون قبل الأولى همزةُ استفهام، لأنه قد ثبت استعمالُها بعد همزة استفهام في أحد وجوهها، إذا قلت: قام زيد أو قعد. والمرادُ ههنا تجريدُها عن معنى الاستفهام، فلم يكن لمجيء الهمزة معنى يقتضيها، لا حقيقي ولا لفظي، بخلاف ما ذكرناه في «أم». ويجب أنْ تكون «أو» باقية على معناها في إثبات أحد الأمرين. ويجب أن يقدَّر الفعلُ باسم الفاعل أو المفعول على حسب التلفظ به كقولك: أنا أضربُك قمت أو قعدت. ألا ترى أنك لو قلتَ: أنا أضربك قياماً أو قعوداً، لم يكن استعمالاً للفظ في موضوعه، لأن المقصودَ الحالُ، والحالُ لا تكون بالمصدر إلا على غير القياس[2]، ولو قلت: أنا

---

(١) في د: موضعه.

(٢) قال الرضي: «ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً بل يقتصر على ما سمع منها نحو: قتلته صبراً، ولقيته فجأة وعياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً أو عدواً أو مشياً. والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً إذا كان من أنواع ناصبه نحو: أتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك. وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياس، فلا يقال: جاء ضحكاً أو بكاء، ونحو ذلك، لعدم السماع». شرح الكافية ١/٢١٠.

أضربُك قائماً وقاعداً، لم يستقم أنْ يُقصد إلى الاجتماع لأنهما متضادان، بخلاف ما ذكرناه في «أم» فإنَّ الأمر فيها على العكس، لأنَّ المرادَ مع «أو» بالحالين إثباتُ أحدهما، فلو عطفتَ بالواو لكان المرادُ اجتماعَهما في الحالّية وهما لا يجتمعان، فأدى إلى اجتماع النقيضين. ومع «أم» لا يُقصد إلى أنهما مجتمعان، وإنْ عطفتَ أحدَهما على الآخر وقصدتَ إلى أنهما متساويان. وعطفُ أحدهما على الآخر بالواو لمعنى التسوية واجبٌ لا يستقيم إلا بها. ألا ترى أنك لو قلته بغيرها لكان إمَّا الفاءَ أو ثُم أو حتى، وكذلك إلى آخر حروف العطف، فإنْ كان بالفاء وثُم وحتى لم يستقم لأنها تدلُّ على إثبات الثاني بعد ثبوت الأول، فيؤدي إلى تسوية الواحد قبل مجيء الثاني وهو محالٌ. وإنْ كان بأو وإمَّا وأم، لم يستقم لأنها لإثبات أحد الأمرين، فيؤدي إلى تسوية نفسه وهو محالٌ. وإنْ كان بلا ولكنْ وبل، لم يستقم لأنها لإثبات أحد الأمرين معيَّناً، وإذا لم تثبت التسويةُ مع أحدهما مُبْهماً فلأنْ لا تثبتَ مع التعيين أولى، فصار مجيءُ الواو في موضع «أم» المذكورة واجباً، وتبقى «أو» على معناها واجباً لِمَا ذكرناه.

فإذا تقررت هذه القواعدُ، فقولُ الشاعر:

مـا أبـالي أنَبَّ بـالحَـزْنِ تَيْسٌ أمْ جَفـاني بِظَهْـرِ غيبٍ لَئيمُ[1]

---

(١) هذا البيت من البحر الخفيف وهو لحسان بن ثابت. انظر ديوانه ص ٢٢٥. وهو من شواهد سيبويه ٣/١٨١، والمقتضب ٣/٢٩٨، والرضي ٢/٣٧٦، والخزانة ٤/٤٦١، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٣٤. ورواية سيبويه والمقتضب: أم لحاني. نبيب التيس: صوته عند الهياج. والحزن: ما ارتفع من الأرض. ولحاني: شتمني، وبظهر غيب: في غيبتي. ومعناه: أنه استوى عنده نبيب التيس ونيل اللئيم من عرضه في غيبته. والشاهد فيه دخول (أم) معادلة للهمزة ولا يجوز (أو) هنا، لأن قوله: ما أبالي، يفيد التسوية.

واجبٌ فيه «أم» مع همزة الاستفهام على ما تقدم، وكذلك قال سيبويه، لأن المعنى ما أبالي نبيبَ[1] التيس وجفاء اللئيم، وهذا لا يستقيم إلا بـ «أم» ولو كان بـ «أو» لفسد بوجهين: لأن المعنى يكون: ما أبالي نبيباً وجفاء، ولم يقصد المتكلمُ إلى معنى مبالاة أحد الأمرين، وإنما أراد نفيَ المبالاة عنهما جميعاً، ففسد لمجيء «أو». والآخرُ: أن المعنى يكون: ما أبالي ناباً وجافيا، ويكون استعمالا للفظ في غير موضوعه، لأن المرادَ هـهنا لا الحالية، وتلك إنَّما تكون بالمصدر لا باسم الفاعل في هذا المحل، وقولُ الشاعر:

ولستُ أُبالي بعدَ موتِ مطرِّفٍ حتوفَ المنايا أَكْثَرَتْ أوْ أَقَلَّتِ[2]

لا يجوز فيه إلا «أو» من غير همزة على ما قال. لأنه لمَّا أعطى «أبالي» مفعولَها وجب أنْ يكون ما بعدها المذكور في موضع الحال. فيصير المعنى: ما أبالي حتوف المنايا مكثرةً أو مقلة، وهذا معنى «أو». ولو قلته بـ «أم» لفسد من وجهين: أحدُهما: أن المعنى يكون: ما أبالي حتوفَ المنايا كثرةً وقلّة، وذلك غيرُ مستقيم في قصده. والآخرُ: أنْ يكون: ما أبالي حتوفَ المنايا كثيرةً وقليلة، وذلك فاسدٌ لأنه يؤدي إلى اجتماع الحالين وهو محالٌ، فوجب استعمال «أو». وكذلك قولُ الشاعر:

إذا ما انتهى علمي تَناهَيْتُ عندَه أطالَ فأَمْلى أو تناهى فأقْصَرا[3]

---

(١) في الأصل نبوب. وما أثبته هو الصواب. قال ابن منظور: «نبّ التيس ينب نبّاً ونبيباً ونُباباً». اللسان (نب).

(٢) هذا البيت من البحر الطويل ولم يعرف قائله، وهو من شواهد سيبويه ٣/١٨٥، والرضي ٢/٣٧٦، والخزانة ٤/٣٦٧. ورواية سيبويه: بعد يوم مطرف، والرضي: بعد آل مطرف. ومطرف: اسم رجل. والحتوف: جمع حتف وهي المنايا. والمعنى: لا أبالي بعد فقد مطرف كثرة من أفقد أو قلته لعظم المصيبة. والشاهد فيه جواز الإتيان بـ (أو) مجردة عن الهمزة بعد (لا أبالي). ولا يجوز الإتيان بـ (أم).

(٣) هذا البيت من البحر الطويل وقائله زيادة بن زيد العذري. وهو من شواهد سيبويه =

هو موضعُ «أو»، وكذلك قاله. لأنه لو قاله بـ «أم» لفسد على الوجهين المذكورين وعلى ذلك قولُ المتنبي:

بادٍ هواكَ صبرتَ أوْ لَمْ تصبِرا[1]

جارٍ على هذه القاعدة، لأنه أراد: هواك بادٍ صابرا أو غير صابر. ولو قاله بـ «أم» لكان المعنى: بادٍ هواك صبرا أو غير صبر، وهو فاسدٌ لأنه حال، والحال إنَّما تكون في هذا المعنى باسم الفاعل. والآخر: أنا لو قدَّرنا أنه مقدَّرٌ باسم الفاعل لكان المعنى: بادٍ هواك صابراً أو غير صابر، فيكون المعنى: بادٍ هواكَ في حال كونه على هاتين الحالين، وهو غيرُ مستقيم لتضادهما، وكذلك قوله:

وأُثني عليه بآلائِه وأَقْرُبُ منه نأى أوْ قَرُبْ[2]

جاء على القياس، لأنه لو قاله بأم لفسد المعنى، إذ يصير: وأقربُ منه نأياً وقُرباً، ولا يستقيمُ ذلك. والآخرُ أن يكون «وأثني عليه» في حال كونه نائياً وقريباً، أي: في هاتين الحالين إذا كان عليهما، وهو باطلٌ لتضادهما، إلا على تأويل لم تبن العربُ عليه هذه المحالّ لِمَا ثبت من استعمال كل واحد من البابين على ما ذكرناه. فلا يستقيم لرادٍّ أنْ يردَّه لجواز استعمال ذلك مجازاً في غير هذه المواضع، لأنا لم نثبت الأحكامَ بالمعاني، وإنما عللنا الواقعَ بجريه على قياس كلامهم، فلا يخرم هذه القاعدةَ استعمالُ ما أنكرناه ههنا مجازاً

٣/١٨٥، والمقتضب ٣/٣٠٢، والخزانة ٤/٤٦٩. ورواية نسخة الأصل و د: فأبلى، والصواب ما أثبتناه. ومعناه: أنه لا يتكلم بما لا يعلم وأنه ينتهي حِيث انتهى به العلم. والشاهد فيه مجيء (أو) لأحد الأمرين. وأجاز المبرد أن ينشد: أم تناهى. فتكون الهمزة في (أطال) استفهامية وعندها لا شاهد فيه لوقوع (أم) بعد همزة التسوية.

(١) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه: وبكاك إن لم يجر دمعك أو جرى. انظر: ديوانه ٢/١٦٠.

(٢) هذا البيت لأبي الطيب المتنبي وهو من البحر المتقارب. انظر: ديوانه ١/١٠٠.

لكونه على خلاف هذه القاعدة التي قدَّرناها.

وأمَّا ما يقع بعد العلم فمخصوص عندي بالهمزة و «أم» كقولك: علمتُ أزيدٌ عندك أمْ عمرو؟ والمعنى: علمتُ ما هو جوابُ ذلك، بخلاف قولك: علمتُ أزيدٌ عندك أو عمرو؟ لأن جوابَه بتعيّن أحدهما[1]. فالمعنى: علمت ما يتعيّن منهما مما ألبس تعيينه، لأنه متعيّن للمستفهم عنه.

وأما إذا قال: علمتُ أزيدٌ عندك أو عمروٌ؟ فليس بمستقيم ذلك، لأنه ليس الجوابُ متعيّناً فيعلمه. ألا ترى أن الجوابَ تارة يكون: نعم، وتارة يكون: لا، بخلاف ما ذكرناه. فلم يستقم تعلُّق العلم به لاختلاف أحواله.

[إمـلاء ٥٩]

[إيراد على الابتداء بالنكرة والجواب عنه]

وقال مملياً مجيباً عن إيرادهم على الابتداء بالنكرة في شرط المصحِّح لها قوله:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ... ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرّ[2]

له تأويلان: أحدهما: أنَّ الخبرَ محذوف، والأخبارُ كثير حذفُها إذا كان في الكلام دليلٌ عليها، وتقديره: فمِنْ هذه الأيام يومٌ علينا ويوم لنا مثلُه[3].

---

(١) انظر المفصل ص ٣٠٥.

(٢) هذا البيت من المتقارب وقائله النَّمِرُ بن تولب. انظر شعره ص ٥٧ (صنعة نوري القيسي بغداد). وهو من شواهد سيبويه ٨٦/١، والكشاف ٤٦٦/١، والهمع ١٠١/١، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ص ٦٤١ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٣) قال سيبويه: «سمعناه من العرب ينشدونه. يريدون: نساء فيه ونسرّ فيه». الكتاب ٨٦/١.

والثاني: أن يكون قولُك: علينا، هو الخبر، ويكون المصحِّحُ للابتداء الصفةَ المعلومة، وتقديرُه: فيومٌ من الأيام المتقدمة علينا ويومٌ منها لنا، مثل قولهم: السمنُ منوانِ منه بدرهم، فلو لم تقدّر «منه» لم يستقم.

[إمـــلاء ٦٠]

[إيراد على الابتداء بالنكرة والجواب عنه]

وقال مملياً على قوله تعالى: ﴿ هل مِنْ مزيد ﴾[1]: يـردُ على الابتداء بالنكرة، فإنه مصدر، و«مِنْ» زائدةٌ، وتقديرُه: هل زيادةٌ؟ فقد ابتُدىء بالنكرة من غير شرط من الشروط المذكورة. وجوابُه من وجهين: أحدُهما: أن قوله: هل من مزيد ؟ ليس بمصدر، وإنما هو صفةٌ لموصوف تقديره: هل من شيء يُزاد؟ فما ابتُدىء إلا بنكرة موصوفة. وإنْ سُلّم أنه مصدرٌ فهو الخبر، والمبتدأُ إذا حُذف خبرُه فإنْ كان لـه مصحّحٌ غيـر تقديم الخبـر قُدّر خبـرُه مؤخّراً لأنـه الأصلُ، وإنْ لم يكن له مصحّحٌ قُدّر الخبرُ مقدَّما، ومثالُـه إذا قيل لـك: هل عندك أحدٌ؟ فقلت: رجلان. كان تقديرُه: عندي رجلان، لأنه لو قُدِّر: رجلان عندي، لم يجز، فكان تقديرُه على قياس لغتهم واجباً. مثلُه قوله:

إنَّ محلاً وإنّ مرتحَلاً[2]

وذلك كثيرٌ، وتقديرُه: هل عندكم من مزيد ؟ أي: هل عندكم زيادةٌ، أو هل ثَمَّ زيادةٌ[3]؟.

---

(١) ق: ٣٠.

(٢) سبق الكلام عنه في الإملاء (٥٥) من الأمالي على المفصل. ص: ٣٤٥.

(٣) قال الزمخشري: «مزيد إما مصدر وإما اسم مفعول». الكشاف ٤/١٠.

[إمـــلاء ٦١]

[الاختلاف في ضمير النكرة]

وقال مملياً: اختُلف في أن ضميرَ النكرة نكرةٌ أو معرفة في مثل قولك: جاءني رجل وضربته. فقال: وجهُ كونها نكرة أنَّ مدلـولَها كمـدلول من يعـود عليه. وإذا كان المدلولان واحداً والأولُ نكرة وجب أن يكون الثاني نكرة، إذ التعريفُ والتنكير باعتبار المعاني لا باعتبار الألفاظ.

ووجهُ مَنْ قالَ: إنها معرفة، أنك إذا قلت: جاءني رجل وضربته، فالهاءُ في «ضربته» ليستْ شائعة شياعَ رجل، وإنما هي الرجلُ الجائي خاصة. والذي يحقق ذلك أنك تقول: جاءني رجل، ثم تقول: أكرمني الرجل ولا تعني سوى الجائي. ولا خلافَ أنَّ الرجلَ معرفة فوجب أن يكون الضميرُ معرفة أيضاً لأنه بمعناه، وهذا هو الصحيح.

وفي ضمنه جوابٌ عن الشُبهة التي تُوهّمت، لأن أصلَ الوهم أنَّ مدلولَه كمدلوله، وليس مدلُوله كمدلوله. ألا ترى أنَّ رجلاً شائعاً في جنسه، لا يُخصُّ به واحدٌ دون آخر. والضمير العائد عليه مختصّ بالرجل المضروب لا يجوز أنْ يكون شائعا كما مثّلنـاه بدخـول الألف واللام، وكمـا أنه مـع الألف واللام لا يستقيم تقديرُ التنكير فيه، فكذلك إذا جاء مضمراً لأنه بمعناه.

[إمـــلاء ٦٢]

[معنى الأجنبـــي]

وقال مملياً: الأجنبيُّ هو الجُزءُ المستقـل بنفسه غيـرُ الجمل المعتـرضة كالمبتدأ والخبر والفاعـل والفعل. وغيـرُ الأجنبيّ هو مـا كان لـه تعلُّقٌ بذلـك الجـزء. فإذا قلت: ضـربي في الـدار زيـداً حسنٌ، لم تفصـل بين المصـدر

ومعموله بأجنبي وإنما فصلتَ بينه وبينه بمتعلّق بـه داخل في حيـزه، بخلاف قولك: ضربي حسنٌ زيداً؛ فإنك فصلْتَ بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح أنْ يكون تتمَّة لما قبله في الجزئية.

وإنما أُجريت الجملُ المعترضة مجرى التتمة لأنه مستقلٌّ بنفسه، فكـأنه عـرضَ بين الجزئين لغـرض. ويوضّحُـه رفعُ اللَّبْس في أنـه لا يُلبس في أنها ليست تتمَّة لأحدهما لاستقلالها، بخلاف ما ذكرناه، فإنه قد يوهِم أنه للثـاني وهو للأول، أو للأول وهو للثاني.

[إمـــلاء ٦٣]

[إعراب «لغة» في قولنا: الدليل لغة، وشبهه]

وقال مملياً: قولُنا: الدليلُ لغةً، وشبهه مثل: السُنَّةُ لغـةً، والإجماعُ لغـةً، القيـاس لغةً، الحكمُ لغـةً، منصوبٌ على المصـدر، لأن معنى مثل قـولهم: الإجماعُ لغةً، العزمُ، أيْ: مدلولُ الإجماع لغةً. لأن الدلالة تنقسم إلى دلالة شرع وإلى دلالة عُرف وإلى لغة. فلما كانت محتملَة، وذُكر أحدُ المحتمَلات كان مصدراً من باب المصدر المؤكِّد لغيره[1]. وكان قياسُه أنْ يأتي بعد الجملة ولكنه يُقدَّم للقصد إلى أنه بيان دلالة الإجماع. لأنه لو أُخِّر لكان صالحـاً لكل واحد منهما.

---

(١) قول ابن الحاجب هـذا فيه نـظر. فاللغـة ليست مصدراً، لأنها ليست اسـماً للحدث. انظر: الأشباه والنظائر ٣/٢٢١.

[إمـــلاء ٦٤]

[المفعول لأجله سببٌ لما قبله]

وقـال مملياً: المفعـول من أجله يجب أن يكون سبباً لمـا قبله لأمـور: أحدها: أنه مفعولٌ من أجله الفعلُ باتفاق وهو معنى السبب. ومنها: أنهم اتفقوا على أنه جواب لسؤالِ سائـل لِمَ فعلتَ؟ وهو سؤالٌ عن السبب. ومنهـا: أن من جملته: قعدتُ عن الحرب جُبناً. وأقـدمتُ على الحرب شَجـاعة، وذلـك لا يستقيم أن يكون الأولُ فيه سبباً للثاني.

وأمَّا ما يأتي بعد لام كي في قولك: جئتك لتكرمني، وأسلمتُ لأدخـل الجنة. فالأولُ فيه سببٌ للثاني في قصد المخبر. والذي يدل عليه اتفاقُهم على أنها تدل على أن ما قبلها سببٌ لما بعدها. وأيضاً فلو كان ما بعدها يجـوز أن يكون سبباً لما قبلها لكان «قعدتُ عن الحرب لأجبن» أولى بالجواز، ولا يجوز، فلا يجوز.

فإنْ قلتِ نحن نقطعُ بأن القائلَ: جئتك إكـراماً لـك وجئتك لتكـرمني، يصحُّ أنْ يكون المجيءُ سبباً للإكـرام حامـلاً عليه في المـوضعين، ويصحُّ أنْ يكون العلْمُ بالإكرام حاملاً على المجيء فيهما جميعاً. فالجوابُ: أن تقـديرَ مثـل ذلك في المفعول في مثل ذلك جائزٌ، وما ذكرناه من الدليل معيّنٌ[1] لحمل كل واحد منهما على ما ذكرناه، وإنْ احتمل في بعض مسائله هذا التقدير.

فـإن قيل: نحن نقـطع بأن قـولك: قعـدتُ عن الحرب للجبن، بمعنى قولك: قعـدتُ عن الحرب جبنـاً، فوجب أن يكـون: جئتك لإكـرامي لك،

---

(١) في س: يتعين.

كذلك. وإذا[1] ثبت أنَّ مجيءَ اللام وحذفها على حدّ سواء في المعنى، فقولُك: جئتك لإكرامك، هي لامُ الجر، دخلتْ على الفعل بتأويل «أنْ»، و«أنْ» مع الفعل بتأويل المصدر، فصار المعنى: جئتك لإكرامي لك، وقد ثبت أنَّ الثاني فيه سببٌ للأول، فليكنْ كذلك، لأنه فرعُه، فالجوابُ: أنه لا يستقيم ذلك في قولك: جئتك لتكرمني، لأنه واجبٌ أن يكون المعنى على الاستقبال، ألا ترى أن لامَ «كي» و«أنْ» المقدَّرة مُخلِّصةٌ الفعلَ للاستقبال. وإذا وجب أن يكون مستقبلاً استحال أن يكون سبباً لماضٍ. إذ لا يستقيم أن يكون الإكرامُ الواقع في المستقبل سبباً للمجيء الواقع في الماضي. وهذا أيضاً دليلٌ على وجوب أنَّ ما قبل «كي» سببٌ لِما بعدها، لا بالعكس.

فإنْ قيل: فقد اتّفق الفقهاءُ على مثل قوله: ﴿ **كَيْ لا يكونَ دُولَةً بَيْنَ الأغنياءِ منكم** ﴾[2] في أنه علَّةٌ للحكم المذكور قبله في قوله: ﴿ **ما أفاءَ اللَّهُ على رسولِه من أهل القُرى فللَّهِ وللرسولِ ولذي القُربى واليتامى والمساكينِ وابْنِ السبيلِ** ﴾[3]. واتفاقُهم على ذلك دليلٌ على أنَّ ما بعد «كي» سببٌ لما قبلها، إذ لا فرقَ بين قولك: جئتك لتكرمني، وكي تكرمني، باتفاق. فالجوابُ: أن ذلك مأخوذ بطريق آخرَ غيرَ طريق دلالة اللفظ، وهو أنَّ كل ما كان بعد لام «كي» مسبّباً لِما قبلها، فوجب أن يكون ذلك المعنى هو الحامِل لِمَا قبلها.

ومعنى الأسباب الشرعية المعاني التي تثبت بالحكم. فإذا ذُكر حكمٌ وجُعل سبباً لحصول أمر متضمِّن معنى مناسب عُلم أنَّ ذلك المعنى هو سببُ الحكم، إذ لا معنى للسبب والعلَّة في اصطلاحهم إلا ذلك، فكان تسميتُهم

---

(١) في م: فإذا.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) الحشر: ٧.

إياه سبباً وعلَّة جارياً على قياس ما[1] اصطلحوا عليه. فاستقام على ذلك الأقوال[2] كلها.

[إمـــلاء ٦٥]

[تقديم الحروف الدالة على قسم من أقسام الكلام]

وقال مملياً: كل ما كان موضوعُه من الحروف على الدلالة على قسم من أقسام الكلام فلا يتقدم شيء مما في حيزه عليه كالاستفهام والشرط والنداء وأشباهها. وسرُّ ذلك قصدُهم إلى التنبيه على القسم الذي دل عليه الحرفُ ليصرف السامعُ فهمَه ويتوفر خاطرُه على مقاصد معاني ما يسمعه، وذلك يحصل بتقديم ذلك الحرف. ولو أخَّره لكان منقسمَ الخاطر في معاني ذلك الكلام المخصوص، وفي التردُّد بين أقسامه، فيختلُّ عليه التفهيم لاختلاف المعاني باختلاف الأقسام، فكان التقديمُ لهذا الغرض. فلا يجوز أن يُقدّم شيءٌ مما في حيز «إنَّ» عليه[3] لأنها تدل على الإثبات، ولا لام الابتداء، ولا حرف الاستفهام، ولا حرف الشرط.

وقد جاء الظرفُ مقدَّماً على النفي في مثل قوله: ﴿ **فيومئذٍ لا يُسأَلُ عن ذَنْبِه** ﴾[4] ﴿ **فيومَئذٍ لا يَنفعُ الذين ظلموا معذِرَتُهم** ﴾[5]. إمَّا لاتساعهم في الظروف، فيلزم أنْ يتقدم على غيره ما لم يكنْ في النفي جهة أحقيَّة من غيره.

---

(١) اصطلاحهم إلا . . قياس ما : سقطت من د. بسبب انتقال النظر.

(٢) في م : الأحوال. وهو تحريف.

(٣) هكذا في جميع النسخ. والصواب عليها .

(٤) الرحمن : ٣٩.

(٥) الروم : ٥٧.

ويجوز أن يكون مقدَّراً بفعل منفي دل ما بعده عليه، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ أفلا يَعْلَمُ إذا بُعْثِرَ ما في القبور ﴾[1]، وشبهه: في أنَّ العامِلَ فيه ما دلَّ عليه (خبير).

فإنْ قيل: فقد جاء: زيداً اضربْ، قلت: ليس فيه حرفٌ مصرَّحٌ به يدل على ذلك، فجاز على قياس التقديم والتأخير في الأفعال، أو لأنه كثُر في كلامهم، وإذا كثر الشيء احتاجوا فيه من التصرف ما لم يحتاجوا فيما قلّ.

فإنْ قيل: فقد قالوا: عمراً ليضربْ زيدٌ، وعمراً لا تضربْ، والحرفُ موجود، وذلك على التعليل الأول. قلت: جاز ذلك حملاً على «اضربْ زيداً» لأنه من باب واحد[2]، فلما جاز في أحدهما جوّزوه في الآخر حملاً عليه، بخلاف غيره، فإنّ ذلك مفقود فيه.

وقد فرَّق قومٌ بين النفي وغيره في تقديم الظرف، فأجازوا: يوم الجمعة ما ضربت زيداً، ومنعوا: يوم الجمعة إنَّ زيداً قائم. والفرقُ بينهما أنَّ «ما» يكون منفيُها فعلاً، وخبر «إن» لا يكون متعلّقُ الظرف إلا اسماً أو فعلاً بتأويله، فكان الفعل وما يجري مجراه أقوى من الاسم في العمل وما يجري مجراه، فقُدِّم معمولُ القوي، ولم يُقدَّم الآخرُ.

وقد فرَّق قومٌ بين تقدم معمول المنفي إذا كان بـ «لا» وبين المنفي بـ «ما» فأجازوا: يوم الجمعة لا يقوم زيد، ومنعوا: يومَ الجمعة ما زيدٌ قائم. والفرقُ بينهما هو أنَّ «لا» هذه هي التي يُنفى بها الأفعالُ المستقبلة فلا تدخل إلا على الأفعال، وتلك تدخل على الأسماء والأفعال. فلما كان منفيُّ هذه فعلاً ليس

---

(١) العاديات : ٩.

(٢) وهو الطلب.

إلا، قويَ عملُها، فتقدَّم المعمولُ، ولمَّا كان منفيُّ «ما» اسماً في الأصل ضعف تقديم معموله عليها.

[إمـــلاء ٦٦]

[علة كون الإنشاء بالحروف]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][1]: وإنَّما كان الإنشاءُ بالحـروف لأنه معنى يتعلق بجزئين: مسند ومسند إليه. إذ الجملُ الإنشائية كالإخبارية في الإسنـاد. فكما أن المعـاني التي تتعلق بـالجـزئين في الاخبـار لا تكـون إلا بالحروف كَـ «إنَّ» ولامِ الابتـداء وأشباهِهمـا والنفي، فكذلـك المعاني التي تتعلق بالجزئين في الإنشاء كحرف الاستفهام وليت ولعل ولام الأمـر و لا في النهي، وأشباه ذلك.

فإذا وجد معنى إنشاء من غير حـرف دل عليه، فـإمَّا أنْ يكـون محذوفـاً كهمزة الاستفهام في مثل قوله عند بعضهم: ﴿ هذا ربّي ﴾[2]، وإمَّا أنْ يكون الفعلُ أو الاسم أو الجملة قد ضُمّنت ذلـك، مثل قـوله: بعتُ، ومَنْ أبـوك؟ وأنتِ طالقٌ.

[إمـــلاء ٦٧]

[إيراد على حد التنوين عند بعض النحويين]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][3]: قولُ بعض النحويين: التنوينُ

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الأنعام: ٧٦. قال أبو حيان: «الـظاهر أنها جملة خبـرية، وقيل: استفهاميـة على جهـة الإنكار حذف منها الهمزة». البحر المحيط ٤/١٦٦.

(٣) زيادة من ب، د.

نونٌ ساكنة زائدة لا صورة لها في الخط[1]. قولُه: لا صورةَ لها في الخط، إمَّا أنْ يريد لا صورةَ لها أصلاً، فلا يرد عليه نونُ التأكيد الساكنة في مثل قولك: اضربا، لأن لها صورة هي ألف[2]. ولكن يرد عليه: ضربتُ زيداً، في كونه يخرج عن الحد، لأن لها صورة هي ألف، وقد قال: لا صورةَ لها.

وإنْ أراد بقوله: لا صورةَ لها، لا صورة لها هي نون، ورد عليه نونُ التأكيد الخفيفة إذا كان قبلها فتحة مطلقاً، مثل قولك: اضربنْ واقتلنْ[3]، في دخولها في الحد، لأنها نون ساكنة زائدة لا صورة لها هي نون، لأنها تكتب ألفاً، ولا يَرد عليه: رأيتُ زيداً، لأنها نونٌ ساكنة زائدة لا صورة لها هي نون، فدخلت في الحد.

[إمـــلاء ٦٨]

[إضمار اسم «أنَّ» إذا خففت]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][4]: إنَّما حكم النحويون بإضمار اسم «أنَّ» فيها إذا خُففت، مطلقاً، ولم يحكموا بذلك في المكسورة المخفِفة، لأنه لما ثبت إعمالُ المخففة المكسورة في مثل قوله: ﴿ وإنْ كلاًّ ﴾[5]، تعذَّر إضمارُ اسمها إذ لا يكون لها منصوبان، فوجب ألا يقدّر لها اسم آخر.

---

(١) قال ابن هشام: «هو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد. فخرج نون حسن لأنها أصل، ونون ضيفنَ للطفيلي لأنها متحركة، ونون منكر وانكمر، لأنها غير آخر، ونون (لنسفعا) لأنها للتوكيد». المغني ٢/ ٣٤٠ (محيي الدين).

(٢) في «م»: الألف.

(٣) في الأصل: اضربنا واقتلنا. وهو خطأ. وفي ب: اضرباً واقتلا.

(٤) زيادة من ب، د.

(٥) هود: ١١١. وقراءة التخفيف هي قراءة نافع. إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١١٤.

فإنْ قيل: فليقدَّرْ إذا لم تعمل في مثل قولهم: إنْ زيدٌ لقائم[1]. فالجواب: أنه لو قُدِّر لوجب ألا يجوز العمل لتعذُّر أن يكون لها اسمان. وقد جاز العملُ بالاتفاق في زيد وهو أن يقال: إنْ زيداً لقائم، وفي ذلك خرقٌ للإجماع، فوجب ألا يقدّر.

ولمَّا ثبت جوازُ إعمال المكسورة عند تخفيفها[2] وقد عُلم أنَّ المفتوحة أقوى شبهاً منها بالفعل، كان إعمالها أولى، ولم يثبت لها إعمال في الملفوظ بعدها، فوجبَ تقديرُ معمولٍ هو ضميرُ شأن مراعاة لِمَا ذكرناه من قوة عملها عن المكسورة، لئلا يصير للضعيف في العمل على القوى مزيَّةٌ فيه، وهو غيرُ مستقيم. ولذلك قَدَّر النحويون في مثل قوله: ﴿أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين﴾[3]، أنه الحمدُ للَّهِ[4]، ولم يقدّروا ذلك في «إن»، وقوة الشبه في «أن» المفتوحة من حيث المعنى واللفظ والاستعمال. أما المعنى فإنها تغيّر معنى الجملة كما يُغيّر الفعل. وأما اللفظ فهو أنه مفتوح الأول كما أنَّ الفعل الماضي مفتوحُ الأول. وأمَّا الاستعمالُ فهو أنَّ العرب عطفت على محل المكسورة ولم تعطف على محل المفتوحة[5]. كل ذلك مُشْعر بأنَّ إعمال المفتوحة أقوى من إعمال المكسورة.

---

(١) ونقل ابن هشام عن الكوفيين أنها لا تخفف. وأنها في مثل هذا المثال نافية واللام بمعنى إلا. انظر: المغني ١/٣٦ (دمشق). وانظر: الإنصاف مسألة (٢٤).

(٢) قال سيبويه: «وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرأون: ﴿وإنْ كلا لما ليوفينهم ربُك أعمالهم﴾ يخففون وينصبون» ٢/١٤٠.

(٣) يونس: ١٠.

(٤) انظر: المفصل ص ٢٩٨.

(٥) قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: فلم جاز العطف على موضع إنّ ولكنّ دون سائر أخواتها؟ قيل: لأنهما لم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف، لأنها غيرت معنى الابتداء». أسرار العربية ص ١٥١.

[إمـــلاء ٦٩]

[الإجابة على إشكال في حديث: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة]

وقـال مملياً [بـدمشق سنة ثمـاني عشرة][1] مجيبـاً عن قولـه ﷺ [2]: «الحسنُ والحسينُ سيدا شباب أهل الجنة»: هذا الحديث فيه إشكال. وجـهُ إشكـاله أنَّ قـوله: شبـاب أهل الجنـة، يُفهم منه أنَّ الجنـة فيها شبـابٌ وغيرُ شبـاب، وليس الأمرُ كـذلـك، بـل كـلُّ مَنْ فيهـا شبـابٌ على مـا وردت بـه الأخبارُ[3]، والدليل على أنه يُفهم منـه ذلك أنـه لو لم يكن كـذلك لم يكن للتخصيص فائدة، إذ ذكرُ الشباب يقع ضائعاً، وكان ينبغي أن يقال: سيدا أهل الجنة، فأجاب بأمور ثلاثة: أحدُها وهو الظاهرُ: أنه سمَّاهم باعتبار مـا كانـوا عليه عند مفارقة الدنيا، ولذلك يصحُّ أن يقال للصغير يموت: من صغار أهل الجنة، والشيخُ المحكوم بصلاحه: من شيوخ أهل الجنة، فهما سيدا شباب أهل الجنة بهذا الاعتبار. وحسُنَ الاخبارُ عنهما بذلك وإنْ كـانا لم ينتقـلا عن الدنيا شابين لأنهما كانا عند الإخبار كذلك. والثاني: أنْ يراد أنهما سيدا شباب أهل الجنة باعتبار ذلك الوقت الذي كانا فيه شابين. ولا يردُ على الوجه الأول والثاني إلزامُ أنهما سيدا المرسلين لأنهم شباب في الجنة، لأنهم غيرُ داخلين في شباب أهل الجنة على المعنيين جميعاً. والوجهُ الثالث: أهلُ الجنة وإنْ كانوا شبـاباً كلّهم إلا أنَّ الإضـافةَ هـهـنـا إضـافةُ تـوضيح بـاعتبار بيـان العام بالخاص كما تقول: جميعُ القوم، وكلُّ الدراهم. لأن كـلًّا وجميعاً يصلحـان

(١) زيادة من ب، د.

(٢) رواه الترمذي (مناقب : ١٨)، وأحمد بن حنبل ٣/٣.

(٣) عن أبي هـريرة رضي الله عن النبي ﷺ أنـه قال : «ينـادي مناد أن لكم أن تصحـوا فلا تسقموا أبداً. وأن لكم أن تحيوا فلا تموتوا أبداً. وأن لكم أن تشبوا فلا تهرموا أبداً. وأن لكم أن تنعموا فلا تبأسوا أبداً». رواه مسلم (كتاب الجنة : ٢٢).

لكل ذي آحاد. فإذا قلت: القومُ والدراهم، فقد خصصته بعد أن كان شائعاً، فكذلك شباب، وإنْ كان جميعُ أهل الجنة شباباً[1] إلا أنه يصحُّ إطلاقه على مَنْ في الجنة وعلى مَنْ في غيرها، فخصص شياعُه بقوله: أهل الجنة، كما خصص شياعُ «كل» و«جميع» بالقوم والدراهم لمَّا كان هو مقصودَ المتكلم دون غيره. ويرد على هذا إلزام سيادتهم المرسلين، لأنهم داخلون على هذا التأويل. وجوابُه: أنه[2] عام خصص، عُلم تخصيصُه بالإجماع، فإنَّ المرسَلين أفضلُ من غيرهم باتفاق.

[إمـلاء ٧٠]

[تعليل منع البدل في الاستثناء المفرغ]

وقال مملياً: إنما لم يكن في باب الاستثناء المفرَّغ بدل غير الإعراب بإعراب المحذوف، من حيث كان المستثنى منه غيرَ مذكور، فصار المستثنى في اللفظ حالاً محله ونائباً منابه، بخلاف ما جاء المستثنى منه مذكوراً، فإنه يجوز البدلُ والنصب على الاستثناء[3]، من حيث كانا جميعاً سائغين لكون المستثنى منه مذكوراً، فساغ.

وأما لو جُعل المنصوبُ هنا منصوباً على الاستثناء لكان قولك: ما ضربني إلا زيداً، فعلاً[4] من غير فاعل ولا ما يقوم مقام الفاعل، وهو غيرُ مستقيم. ولذلك لم يسمِّه أحدٌ من النحويين إلا باسم المحذوف تنبيهاً على أنه أُقيم في اللفظ مقامه وعُومل معاملته، فيقولون: ما ضربني إلا زيدٌ، فاعل، وما ضربت إلا زيداً، مفعول.

---

(١) في الأصل: شباب. وهو خطأ.

(٢) في الأصل وفي د، م، س، أنهم. وما أثبتناه من ب، وهو الأصوب.

(٣) والمستثنى الذي يجوز فيه النصب والبدل هو المستثنى من كلام تام غير موجب، كقولك: ما جاءني أحد إلا زيداً وإلا زيد. انظر: المفصل ص ٦٨.

(٤) في الأصل وفي د: فعل. وهو خطأ لأنه خبر كان.

ولم يحسن تسميته بدلاً، إما لأن البدلَ تابعٌ فيلزم أنْ يكـون له متبـوع، والمحذوفُ غيرُ متبوع، وإما للقصد على التنبيه بأنه يخالف بابَ البدل في لزوم إعراب المحذوف لقيامه مقامه.

[إمــلاء ٧١]

[وجه تقدير إلاَّ بـ «لكنَّ» في الاستثناء المنقطع]

وقال مملياً [بدمشق سنة عشرين][1]: إنما قدِّرت «إلا» في باب الاستثناء المنقطع بِـ «لكنّ» لموافقتها لها في العمـل والمعنى. أمَّا العمـلُ فالنصب كمـا تنصب «لكنّ»، وأمَّا المعنى فللمغايرة التي بين الأول والثاني، لأنك إذا قلت: ما اشتريت عبداً إلا حماراً، كان الحمارُ منصوباً مشترى، وإذا قلت: اشتريتُ عبداً إلا حماراً، كان الحمارُ منصوباً غيرَ مشترى.

[إمــلاء ٧٢]

[وجه النسب إلى الصدر في المركب]

وقال مملياً [بدمشق سنة عشرين][2]: إنما نُسب إلى الصدر من المركَّبة لأنه السابقُ من الجزئين المركّب منهما الاسم كامرىء القيس، أو لأنه شبهوه عند الاحتياج إلى حذف أحد المحذورين بالترخيم، فحذفوا الثاني كما حذفوه في بعلبك في قولهم: يا بعلَ، والمعنى هـو أن أولَ الاسم إذا تُلفّظ به غلب على ظن السامع المرادُ منه قبل تمامه، فكان الباقي كأنه مذكورٌ في المعنى، فكان أولى بالحذف من الأول. ولذلكَ أنَّ مَنْ سمعَ قائلاً ينـادي: يا سيبَ ويـا

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) زيادة من ب، د.

حضْرَ، غلب على ظنه أنَّ المراد سيبويه وحضرموت، قبل تمامه، بخلاف ما لو سمعه يقول: يا وَيْهِ ويا موت، فإنه لا يفهمُ ذلك. وهذا بعينه جارٍ في المفردات. ألا ترى أن مَنْ سمع: يا حارِ، يفهم حارثاً، ولو سمع الثاءَ ونحوها لم يفهم شيئاً. فلما كان المقصود من الاسمين يحصل بالأول، واحتيج إلى الحذف كان حذفُ الثاني أوجبَ[1].

[إمـلاء ٧٣]

[جواز وصف «كل» وجواز وصف مضافها دونها]

وقال مملياً: القياس في «كل» أنْ يُوصف مضافُها دونها، فيقال: كل رجلٍ عاقلٍ جاءني. هذا هو الفصيح، ويجوز عكسه، فتقول: عاقلٌ، بالرفع وصفا لِـ «كل». وفي غير هذا الباب يجوز الوصف على حسب مراد المتكلم، فتقول: جاء غلامُ زيد، إن شئت وصفتَ الغلامَ، وإنْ شئتَ وصفتَ زيداً. والفرق بينهما: أن «كل» ومضافَها لشيء واحد، وإنما جيء بَـ «كل» لإفادة الإحاطة، وأضيفت إلى ما تُضاف إليه لإفادة الحقيقة المقصودة بالإحاطة، فكان وصفُ المقصود بالذات وهو المضافُ إليه أولى من وصف «كل» لأنها

---

(١) قال الرضي في شرح الشافية: «اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها سواء كانت جملة محكية كتأبط شراً، أو غير جملة، وسواء كان الثاني في غير الجملة متضمناً للحرف كخمسة عشر وبيت بيتْ، أو لا كبعلبك. وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتي فيه خاصة. وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزأين في النسب كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب». ثم قال: «وإنما حذف الثاني دون الأول لأن الثقل منه نشأ، وموضع التغيير الآخر، والمتصدر محترم، وأجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها» ٢/٧١.

ليستْ في التحقيق لقصد الدلالة على الذات، وجاز وصفُها على الشاذ لأنها غيرُ الذات.

وأما: غلامُ زيد، فلكل واحد منهما مدلولٌ مغاير للآخر، فلا يجوز أن يجري على أحدهما ما هو صفةٌ للآخر في الحقيقة، بخلاف «كل» ونحوه. ونحو «كل» فيما ذُكر اسماءُ الأعداد المميزة في مثل قولك: ثلاثةُ رجال وشبهه، فإن وصفَ المضاف إليه أحسنُ من وصَف المضاف على ما ذُكر في «كل». قال الله تعالى: ﴿إني أرى سبعَ بقراتٍ سِمانٍ﴾[1]. ولو وصفَ سبعا لقال: سِمانا، وهو جائز، ووجهه ما تقدم، والفصيحُ وصفُ المضاف إليه دونه.

[إمـــلاء ٧٤]

[علة عدم وقوع المبتدأ جمـــلة]

وقال مملياً [بـدمشق سنة عشـرين][2]: إنما لم يقـع المبتدأُ جملة لأن الجملة إذا أُوّلت بالاسم فإنما تُأوَّل باسم نكرة صفة، فمن ثَمَّ جاز أن تقع صفة وخبراً وحالاً، ولم تقع مبتدأ لعدم المصحح فيها. ألا ترى أنه لو قيل: قام أبوه في الدار، على معنى: رجلٌ قام أبوه في الدار، رجع الضميرُ إلى غير مذكور، وهو غيرُ سائغ. ولو صرَّح بقولنا: رجلٌ قام أبوه في الدار، لكان «رجل» مبتدأ، و «قام أبوه» صفة لا مبتدأ.

فإنْ قيل: فلِمَ لا يجوز حذفُ الموصوف وإقامةُ الصفة مقامه فيصحّ كما صحَّ: ضاربٌ في الدار، وشبهه؟ فالجوابُ: أنَّ حذف الموصـوف وإنْ كان غـيرَ قياسي إنما يسوغ إذا كانت الصفةُ اسماً كالموصوف إقامة لها مقامه وإجراء لها

---

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) زيادة من «ب» و«د».

مجراه[1]، ولا يلزم من صحة إقامة اسمٍ صريح مقام اسم صحةُ ما هو في تأويل الاسم مقام الاسم.

وأما قولُهم: ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، فهو وإنْ كان من قبيل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مع كونها جملة فقليلٌ على خلاف القياس، فلا يُقاس عليه[2].

[إمـــلاء ٧٥]

[معنى قولهم: الفاعل واحد]

وقال مملياً: معنى قولهم: الفاعلُ واحد، أي: نسبةُ الفعل إلى من يقوم به نسبةٌ على جهة واحدة[3]، لا أنهم يعنون أنَّ الفاعلَ لا يكون إلا مفرداً غيرَ مثنى أو مجموع، إذ لا يشك في صحة قولك: خرج الناسُ كلهم. وإنما أرادوا ما ذكرناه من أن النسبة لا تتعدد جهاتُها كما تعددتْ نسبته باعتبار تعلُّقِه من حيث المعنى بمن وقع عليه[4]، وكلاهما من حيث المعنى مخالفٌ لتعلُّقه بما

---

(١) قال الرضي: «اعلم أن الموصوف يحذف كثيراً إن علم ولم يوصف بظرف أو جملة كقوله تعالى: «﴿ وعندهم قاصرات الطرف عين ﴾. فإنْ وصف بأحدهما جاز كثيراً أيضاً بالشرط المذكور بعد، لكن لا كالأول في الكثرة، لأن مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله». شرح الكافية ١/٣١٧.

(٢) قال سيبويه: «وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا. وإنما يريد ما منهم واحد مات». الكتاب ٢/٣٤٥. البصريون يقدرون موصوفاً في هذا المثال وشبهه. والكوفيون يقدرون موصولاً، أي: الذي أو مَنْ. وقد رجح ابن هشام قول البصريين لأن اتصال الموصوَل بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما. انظر: المغني ٢/٦٩٤ (دمشق).

(٣) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/١٥٥.

(٤) وهو المفعول به.

وقع فيه[1]، وكلّها من حيث المعنى مخالفٌ لتعلُّقه بما هو علة له[2]، وكلّها من حيث المعنى مخالفٌ لتعلّقه بما فُعل الفعلُ معه[3]، فهذا هو المعنيُّ بقولهم: الفاعلُ واحد والمفعولُ متعدد.

[إمـــلاء ٧٦]

[وجه إضافة «سعيد كرز» وبابــه]

وقال مملياً [بدمشق سنة عشرين وستمائة][4]: إنما أُضيف «سعيد كرز» وبـابُه ولم يضف نحـو: أسد سبـع وشبهه، لأن الأعـلام كثرتْ فجـاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها، ولأنا أفدنا بالإضافة معنى مقصوداً باعتبار تقدير العلم له ولغيره، كما في قولك: زيدكم، ولأن الثاني أشهرُ وأعرف، فكان في نسبة الأول إليه فائدةٌ ليست فيما اعتُرض به.

[إمـــلاء ٧٧]

[«الآن» معرفة مبنيّ مدلوله الزمان الحاضر]

وقال مملياً [بدمشق سنة عشرين][5]: «الآن» معرفةٌ مبنيٌّ مدلـوله الـزمان الحاضر. أمَّا كونُه معرفة فلا خلافَ فيه لأنـه موضـوع لشيء بعينه. وأمَّـا بناؤُه فالصوابُ أن يقال: لتضمنّه حرفَ التعريف[6] كَـ «أمس» في اللغة الحجازية.

---

(١) وهو المفعول فيه.

(٢) وهو المفعول لأجله.

(٣) وهو المفعول معه.

(٤) زيادة من ب، د.

(٥) زيادة من ب، د.

(٦) وذهب الكوفيون إلى أنـه مبني لأن الألف واللام دخلتا على فعـل ماض من قـولهم: آن =

وهذه اللام التي فيه ليست للتعريف، لأن لام التعريف يجوز إثباتُها للتعريف، وحذفُها عند التنكير كقولك للرجل: رجلٌ، وهذه ليست كذلك. ولأنها لو كانت للتعريف لوجب إعرابُه، إذْ ليس في اللغة كلمة تلزمه لام إلا وهو معرب[1].

فإنْ زعم زاعم أنه معرب، وإنما انتصب لكونه ظرفاً. رُدَّ بقولهم: من الآنَ، فإنه مفتوح مع دخول حرف الجر عليه باتفاق، فوجب أن تكون هذه اللامُ زائدة لبنية الكلمة لا للتعريف، إذ بطل كونُها للتعريف.

فإنْ قيل: فلِمَ لا تكون أصليّةً ويكون مبنيّاً بتقدير حرف التعريف كما ذكرتموه في «أمس» في لغة أهل الحجاز[2]؟ فالجوابُ: أنها لو كانت أصليّةً لم يخلُ من أنْ تُقدَّر معها الهمزةُ، أصليةً أو زائدة، وكلاهما باطلٌ، أمَّا إذا قدَّرتها زائدة فيجب أنْ يكون وزنُه «أفعالاً»، وليس في اللغة «أفعال» وهمزته همزة وصل. وأيضاً فإن «أفعالاً» في الأسماء المفردة نادر. وأيضاً فإنه كان يكون مما لم يثبت من تركيبهم، لأن «الآن» ليس من تركيبهم. وإنْ قدّرت الهمزة أصليةً وجب أن يكون: فَعلالاً أو فَعْلانا، وهو أبعدُ من جهة أن الهمزةَ الأصليـة أبعدُ في جعلها وصليَّة. وإذا بَعُد أن تكون أصليّةً وهي زائدة، فكونُها وصليَّة وهي أصلية أبعدُ.

= يئين، أي حان، وبقي الفعل على فتحته، وذهب البصريون إلى أنه مبني لأنه شابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبني فكذلك ما أشبهه. وقال أبو علي الفارسي: إنما بني لأنه حذف منه الألف واللام وضمن الاسم معناهما، وزيدت فيه ألف ولام أخريان. انظر: الإنصاف مسألة (٧١).

(١) قال ابن الحاجب: «علة بناء الآن لتضمنها حرف التعريف. ولا يقال إن الألف واللام فيه للتعريف. إذ ليس له (آن) دخلت عليه الألف واللام. بل هو مرفوع في أول أحواله بالألف واللام، وليس حكم لام التعريف ذلك، فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقدر، وهو معنى لام التعريف». انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٥.

(٢) فهي مبنية عندهم على الكسر. وعند بني تميم معربة ممنوعة من الصرف.

وأما قولُ من قال: إنها بُنيت لأنها من أسماء الإشارة[1]، وأسماء الإشارة كلها مبنيٌّ لشبهها بالحرف من حيث احتياجُها إلى ما ينضم إليها من قرينة الإشارة، فإنك، إذا قلت: هذا، كان مفتقِراً في دلالته على مدلوله إلى قرينة الإشارة، والإشارة معنى لا يجوز أن يُنطق باسم الإشارة منفكّاً عنه، كما أن الحرفَ لا يجوز أن يُنطق به منفكاً عن متعلّقه، فلمَّا أشبه الحرفُ بُني، فقولٌ لا يبعد عن الصواب وهو قول أبي إسحق[2]. ولكنه يُستضعف من حيث إن أسماءَ الإشارة تدخل عليها هاءُ التنبيه وكافُ الخطاب، فيقال: هذا وذاك وذاكما وذاكم وذاكن، وكذلك البواقي، ولا يجري ذلك في «الآن». ويجاب عن ذلك بأن من أسماء الإشارة «ثَمَّ» وهو للمكان الحاضر المشار إليه، ومع ذلك لا يدخله ذلك. وإذا ثبت أنَّ «ثَمَّ» اسماً من أسماء الإشارة لا يدخله ذلك لم يلزم ذلك في «الآن».

فإنْ أُورد أنَّ «ثَمَّ» نادر فلا يُحمل، أُجيب بأن تقديرَ لام أخرى فيه للبناء كَـ «أمس» نادرٌ فلا يُحمل على النادر.

وأمَّا «الذي» وأخواتها فمعارفُ موصولة مبنية لافتقارها إلى ما يكمِّلُها من صلتها جزءاً كافتقار الحرف إلى متعلّقه، فوجب بناؤُها لذلك[3]. والألفُ واللام في «الذي» ليست للتعريف لِمَا تقدَّم من أنها زائدة لبناء صيغة الكلمة في «الآن» ولا حاجةَ تقدير لام أخرى على خلاف القياس مع الاستغناء عن

---

(١) وهو مذهب البصريين . انظر : الإنصاف مسألة (٧١).

(٢) هو الزجاج . وقد سبقت ترجمته في صفحة ٢٤٣ .

(٣) قال أبو البركات الأنباري : «فإن قيل : فلم بنيت أسماء الصلات؟ قيل : لوجهين : أحدهما : أن الصلة لما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة ، صارت بمنزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني . والوجه الثاني :أن هذه الأسماء لما كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً أشبهت الحروف ، لأنها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً». أسرار العربية ص ٣٨٤.

ذلك. وإنما وجب في «الآن» عند من أوْجبه لقيام الدليل على التزامه، فلا يستقيم تقديرُه ههنا مع فقدان دليل الالتزام.

وأما كونهُ معرفة فلكونه موضوعاً لشيء بعينه. وأما ما تعرَّف به، فإنْ أُريد ما تعرَّف به «الذي» على انفراده، فخطأ، لأنه على حياله غيرُ مستقل جزءاً. والتعريفُ والتنكيرُ فرع الاستقلال، فإذن هي وما بعدها من صلتها معرفةٌ بها لأنها وُضعت في تعريف الجمل مثل اللام في تعريف المفرد. ألا ترىً أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ عالمٍ، فأردت تعريف «عالم» قلت: مررت بالرجل العالم. فإذا قلت: مررت برجل قام غلامُه، فأردت تعريفه قلت: مررت بالرجل الذي قام غلامه، وقام الدليلُ على أن اللام حرف، وعلى أنَّ «الذي» اسم فوجب أن يُتبع، ولا بُعدَ في أن يكون الاسم يُفهم منه التعريف.

وقولُ من قال: إنها تعرَّفت بصلتها لأنها لا بد أن تكون معلومة للمخاطب، وهمٌ، فإنَّ اشتراطَ أن تكون معلومة للمخاطب في دخول الموصول عليه كاشتراط العهد في المفرد في صحة دخول اللام عليه، فلا تدخل اللامُ إلا في موضع يكون بينك وبين مخاطبك معهودٌ سابق[1] قد تحققته. فكما لا يصحّ أن يقال: إن تعريفَه بالعهد، كذلك لا يصحّ أن يقال: إن تعريفَ الموصول بالصلة، وإنما المتبسَ على هؤلاء علةُ كونه معرفة بالأمر الذي ضُمَّ إليه ليدل على كونه معرفة. وليس الكلام إلاَّ في الأمر الذي ضُمَّ إليه ليدل على كونه معرفة، فلا يصح أن يُعبّر عنه بعلة كونه معرفة.

[إمـلاء ٧٨]

[حدّ التصغيـر والنسب]

وقال مملياً: حدّ التصغير: أنه زيادة تدل على أن مدلولَ المزيد فيه

(١) في الأصل : وسابق. فالواو زائدة لا لزوم لها.

محقَّر[1]. وأما النَّسب فإلحاقُ آخر الاسم ياء مكسوراً ما قبلها لتدل على أن مدلولَ جملته بينه وبين ما أُلحقت به ملابسةٌ[2].

[إمـلاء ٧٩]

[وجـه حمـل النصب على الجـزم]

وقال مملياً: إنما حُمل النصبُ على الجزم لأن الجزمَ في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء[3]. وقد حُمل النصب على الجرّ في الاسماء فيما أُعرب بالحروف[4]، فوجب أنْ يُحمل النصب على الجزم في الأفعال فيما أُعرب بالحروف[5] لئلا يكون للأفعال على الأسماء مزيّةٌ.

ومعنى قولنا: نظيرُ الجرّ في الأسماء، أن الفعلَ المضارع لما أشْبه الاسمَ أُعرب بالرفع والنصب، وتعذّر الجرّ، فجُعل الجزمُ عوضاً عنه، فصار الجزمُ في الأفعال نظيرَ الجرّ في الأسماء.

---

(١) قال ابن الحاجب: «المصغر المزيد فيه ليدل على تقليل». انظر: شرح الشافية للرضي ١/١٨٩.

(٢) قال ابن الحاجب: «المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها. وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقاً، وزيادة التثنية والجمع إلا علماً قد أعرب بالحركات». انظر: شرح الشافية للرضي ٢/٤.

(٣) قال سيبويه: «لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب». الكتاب ١/١٩.

(٤) أي: في جمع المذكر السالم والمثنى.

(٥) وهي الأفعال الخمسة.

[إمـلاء ٨٠]
[بنـاء أسماء الأفعال التي هي بمعنى الأمـر]

وقـال مملياً [بدمشق سنة عشرين][1]: إنْ قيل: إنّ أسمـاء الأفعال التي هي بمعنى الأمر كـ «نزالِ» وشبهه، بُنيت لتضمّنها معنى الأمر، فليس بجيد على مذهب البصريين لأنه بمعنى صيغة الأمر، وصيغةُ الأمـر مبنيّة عنـدهم[2]، فلا حاجةَ إلى تكلف أمر آخر، لأنه من باب التعسف من غير فائدة. وأيضاً فإن اللام في صيغة الأمر للمواجه ضعيفةٌ فلا ينبغي أن يقدّر الفصيحُ بـأمر يخـرجه إلى غيـر الفصيـح. وأمّا على مـذهب الكوفيين الـذين يقولـون إنه معـرب بتقـديـر لام الأمر[3]، فهؤلاء يحتاجون الى مثل ذلك، لأنّ «نزال» إذا كـان بمعنى: انزل، و«انـزل» معربٌ، فليس في «نـزال» مـا يقتضي بنـاء، وهـو ضعيف مبنيّ على ضعف. أمّا ضعفُ الأصل فواضحٌ لأن المقتضي للإعراب مفقودٌ، فلا يستقيمُ إثباته مع فقدان مقتضاه. وأيضاً فإن اللامَ لو كانت مقدّرة وجب أنْ يكون أيضاً مبنيّاً، فهو أحق من بناء «نزال» باعتبار تضمن الحرف. فإذا لم يكن «انزل» مبنيّاً مع ظهور التضمّن عندهم، فلأن لا يكون ذلك في «نـزال» أولى. وأمّا ضعفُ الفرع فلِمَا ذكرناه من أنه لا يُقدّر لامُ الأمر في صيغة المواجه إلا علـى ضعف.

[إمـلاء ٨١]
[سـر كون الضمائر الغائبة لا تعود إلا على متقدم الذكر]

وقال مملياً: سرُّ كون الضمائر الغائبة لا تعوّد إلا على متقدّم الذكر لفظاً أو

---

(١) زيادة من ب، د.
(٢) انظر: الإنصاف مسألة (٧٢).
(٣) المصدر السابق.

معنى أو حكماً[1]، أنّ[2] الضمائرَ ملبسة باعتبار حقائق مدلولها لصحة إطلاقها على المختلفات. لأنك إذا قلت: قاموا، وما أشبهه، احتمل الزّيدين والعمرين والمسلمين والمشركين، فأرادوا أن لا يعيدوها إلا على ما يتقدم ذكرُه وفقاً لهذا الالباس.

[إمـلاء ٨٢]

[الإثبات بعد النفي في الاستثناء المفرغ مفيد للحصر]

وقال مملياً: الاثباتُ بعد النفي في الاستثناء المفرّغ مفيد للحصر. أيْ: ينفرد ما بعد «إلا» بذلك دونَ العامّ المقدّر. فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ، فـ «زيد» منفردٌ بالمجيء دون الأحدين المقدّرين في قولك: ما جاءني أحد. فإذا قلت: ما زيدٌ إلا بشرٌ، لا يلزم أن يكون: لا بشرَ إلا زيدٌ، لأنك لم تنف البشريّة عمن سواه وأثبتها له، وإنما أثبتها له دون غيرها من الصفات، ولم تتعرض لنفيها عمن عداه.

وهكذا الحكمُ في كل مستثنى هو في الحقيقة خبرٌ كالصفات والأحوال.

---

(١) التقدم اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكراً صريحاً، نحو: ضرب زيد غلامه. والتقدم المعنوي أن لا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه، بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير، نحو: ضرب غلامه زيد. والتقدم الحكمي أن يكون المفسر مؤخراً لفظاً، وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير إلا ذلك الضمير، فإنه وإن لم يكن متقدماً على الضمير لا لفظاً ولا معنى إلا أنه في حكم المتقدم نظراً إلى وضع ضمير الغائب. وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدم مفسره بقي مبهماً منكراً لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه، ومثاله: ربه رجلاً. انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٤.

(٢) ف د: لأن.

ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني زيدٌ إلا راكباً، وما زيدٌ إلا عالم، لم ترد نفيَ الركوب والعلم عمن عداه، وإنما أردت هذه الصفات لـه، وذلك ثـابت. فإنْ قلت: فيلزم أن يكون ثَمَّ منفيٌ عامّ، وهذا مثبت منه دونه، فيكون المعنى إثباتَ هذه الصفة له دون غيرها من الصفات، ونحن نقطع بأنّ ذلك غيرُ مستقيم، فإنك إذا قلت: ما زيدٌ إلا عالم، لم يستقمْ نفيُ جميع الصفات عن زيد، إذ لا بـد أن يكون على صفات متعددة غير العلم، فهذا إشكالٌ غيرُ الأول. فالجوابُ: أنه كان قياس هذا الباب، ولكنه أتى على غير ذلك لأمرين: أحدُهما: أنّ ذلك لو اعتُبر لامتنع استعمالُ هذا الباب فيه، فيفوت كل معناه منـه. والثاني: أنهم قصـدوا إثباتَ ذلك ونفيَ ما يتوهّم المتوهم مما يضادّ ذلك. وكذلك قـوله ﷺ[1]: «لا صـلاةَ إلا بطهـور». فإن المعنى إثبـاتُ الطهـارة للصلاة المشـروعة لا إثبـات الطهارةِ لها خاصة حتى يلزم أنها إذا وُجدت وُجدت، إذ قد تُوجد الطهارةُ ولا تكون الصلاةُ مشروعة لفوات شرط آخر.

[إمـــلاء ٨٣]

[وجه عدم نصب الظرف المختص من الأمكنة بتقدير في]

وقـال مملياً: إنمـا لم يُنصب المختصّ من الأمكنـة بتقـديـر «في» كمـا انتصب المبهمُ منه وظرف الزمان مطلقاً، لثلاثة أمور: أحدُها: أنه لو فُعل ذلك فيه لأدّى إلى الالباس بالمفعول بـه كثيراً. ألا تـرى أنك تقـول: اشتريتُ يـومَ الجمعة وبعتُ يومَ الجمعة واسكنتُ يومَ الجمعـة وبوّأت ومـا أشبه ذلـك، ولا يلبس كـونُـه ظـرفـا. ولـو استعملتَ الـدارَ ونحـوهـا هـذا الاستعمـال لالتبس بالمفعول. الثاني: هو أنه لمّا دخل في مسمّاه ما اختصّ به أشبهَ ما ليس بظرف

---

(١) رواه مسلم (طهارة : ٢)، وأبو داود (طهارة : ٣) ، والترمذي (طهارة : ١) ، والنسائي (طهارة : ١٠٣)، وابن ماجة (طهارة : ٢)، والدارمي (صلاة : ٢٠).

كالثوب وشبهه، فأُجري مجراه، بخلاف غيره فإنه لم يختص بأمر دخل في مسماه، فبقي على ظرفيّته. الثالث: هو أن ظرفَ الزمان المبهم والمختص كثيرٌ في الاستعمال فحسن فيه الحذفُ للكثرة[1]، وظرفُ المكان إنما كَثُر فيه[2] في الاستعمال المبهمُ دون المختص، فأُجري المبهمُ لكثرته مجرى ظرف الزمان، وبقي ما لم يكثر على أصله في استعماله.

[إمـلاء ٨٤]
[معنى قول لابن جني في باب المبتدأ]

وقال مملياً: قول ابن جني في «اللمع»[3] في باب المبتدأ: «وعرّضته لها»، أيْ: جعلته على حال يصحُّ دخولُها عليه وهو كونُه مسنداً إليه.

[إمـلاء ٨٥]
[أوجه إطـلاق الشاذ]

وقال مملياً: يُطلق الشاذُّ على أوجه: أحدها: أنه يُطلق ويراد به أنه قليلُ الاستعمال أو خارجٌ عن القياس أو غيرُ فصيح[4].

---

(١) في س: لكثرته.

(٢) فيه: سقطت من م.

(٣) ص ٢٥. والعبارة بتمامها: اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها.

(٤) قال الجاربردي: «اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته». انظر: مجموعة الشافية بشرح العلامة الجاربردى ١ / ٢٠.

فقول مَنْ قال: شرٌّ أهرَّ ذا ناب[1]، شاذٌ. إنْ أراد به الأولَ فمسلّم، وإنْ أراد الثالثَ فممنوع، والثاني كالأول.

[إمـلاء ٨٦]
[الفرق بين التبيين والتبعيض]

وقال مملياً: الفرقُ بين التبيين والتبعيض، أنّ التبعيضَ يجب أن يكون ما قبل «مِن» بعضاً لما بعدها[2]. والتبيينُ يجب أن يكونا متطابقين. ولذلك كان التبعيضُ ملتزماً التبيينَ، لأنه إذا كان جنساً له كان فيه تبيينه، ولا يكون في التبيين تبعيضٌ، لأنّ شرَطه المطابقةُ كقوله تعالى: ﴿**فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأوثانِ**﴾[3] فالرجسُ هنا ليس بعضاً للاوثان وإنما أريد به نفسُ الاوثان، فكان مطابقاً في قصد المتكلم. والرجسُ وإنْ كان يصح أنْ يُطلق على أعمَّ من الأوثان، فيصح إطلاقُه على الأوثان، ولذلك فسّر بها.

ولا يستقيم أن تكون هنا للتبعيض، لأن الأعمَّ لا يكون بعضاً للأخص، والمطابقُ لا يكون بعضاً لمطابقه[4].

---

(١) سبق الكلام عن هذا المثل في الإملاء (٧٤) من الأمالي على المقدمة. ص: ٥٧٥.

(٢) قال ابن هشام: «وعلامتها إمكان سد بعض مسدها». المغني ١/٣٥٣ (دمشق). نحو: أخذت درهماً من المال.

(٣) الحج: ٣٠.

(٤) قال أبو البركات الأنباري: «فـ(مِن) هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب. ولا يجوز أن تكون للتبعيض، لأنه ليس المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض، وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان». أسرار العربية ص ٢٥٩.

[إمـلاء ٨٧]
[الضميـر المستتـر]

وقال مملياً: وضعت العربُ الضمير المستتر لأنه أخصر من البارز، فلا يعدلون عنه إلا عند تعذّره للالباس، كما أنهم لا يعدلون عن المنفصل إلا عند تعذّر المتصل[1]، فوضعوه في الماضي للمفرد المرفوع الغائب، وكان أولى.

أما رفعُه فلأن الرفعَ هو السابقُ للنصب فكان أوْلى. أمّا كونهُ مفرداً فلأنه أسبقُ وأكثرُ فكان أوْلى. وأما كونُه لغائب فلأن إخبارَ المتكلم عن غيره أكثرُ من إخباره عن نفسه.

فلما جعلوه مستتراً في ذلك وجب أن يكون بارزاً في غيره لئلا يقع اللّبْسُ، لأنهم لو وضعوه مستتراً في غير هذا المحلّ لم يُعلمْ أنه لهذا دون غيره، فيقعُ اللّبس.

ولا يُكتفى بتقديم من يعود عليه الضمير، إذ لو اكتُفِي بذلك لاستُغْني عن الضمائر.

ووضعوه في المضارع للغائب كذلك. ووضعوه للمخاطب المفرد المذكر المرفوع مستتراً، وجعلوا قرينةُ الخطاب تُشعر بأنه للمخاطب.

ثم الكلامُ في كونه مفرداً ومرفوعاً كالكلام في الغائب، ولما كانت التاءُ تاءُ المخاطب في المضارع لا دلالةَ لها على خصوصية المذكّر دون المؤنث احتاجوا أن يجعلوه بارزاً إذا كان لمؤنث، بخلاف الماضي فإنهم[2] استغنوا بتاء

---

(١) قال الزمخشري: «ولأن المتصل أخصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل. فلا تقول: ضرب أنت ولا هو ولا ضربت إياك». المفصل ص ١٢٧.

(٢) في الأصل وفي ب، د، م: فإنه. وما أثبتناه من س. وهو الأصوب.

التأنيث التي تتصل بالفعل عن إبرازه، ولذلك التزموها وإن كان غيرَ حقيقي. ولم يلتزموها إذا كان الفاعل غيرَ حقيقي[1]، وهو ظاهر، كقولك: ظهرت اليومَ الظلمةُ، ولو قلت: الظلمةُ ظهرَ، لم يجز.

ووضعوه في الفعل المضارع المتكلم مستتراً لا غير، لأن قرينةَ التكلّم وإن كانت همزة فقد عُلم أنها للمفرد. وإنْ كانت نوناً استغنوا بقوة قرينة التكلّم في الدلالة على من هو له، عن أنْ يضعوا له ضميراً بارزاً.

ووضعوه في الصفات[2] بجملتها إذا جرت على من هي له مستتراً، كأنهم استغنوا بتثنيتها وجمعها وتأنيثها وتذكيرها عن أن يُبرزوا ضمائرَها لدلالة هذه الأشياء عليها.

[إمـلاء ٨٨]

[مسألة في حديث: لا يموت لأحد ثلاثة من الولد]

وقال مملياً: قوله ﷺ[3]: «لا يموتُ لأحدٍ ثلاثةٌ من الولد فتمسَّه النارُ إلا تحلّةَ القسم».

محمول على الوجه الثاني في قولك: ما تأتينا فتحدثنا[4]. ولا يستقيم على الوجه الأول. لأن معنى الأول أن يكون الفعلُ الأول سبباً للثاني كقولك: ما تأتينا فتحدثنا، أي: لو أتيتنا لحدثتنا. وليس عليه قوله: لا يموتُ لأحد، لأنه

---

(١) أي: غير حقيقي التأنيث.

(٢) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

(٣) رواه البخاري (جنائز: ٦)، ومسلم (بر: ١٥٠)، والترمذي (جنائز: ٦٥)، والنسائي (جنائز: ٢٥)، وابن ماجه (جنائز: ٥٧). ورواية البخاري: لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار. ورواية مسلم: لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار.

(٤) وهو أن الفعل الثاني لم يحصل عقيب الأول.

يؤدي إلى عكس المعنى المقصود، ويصير المعنى: أنّ موتَ الأولاد سبب لمس النار وهو ضدّ المعنى المقصود.

وإذا حُمل على الوجه الثاني وهو أن الغرضَ أن الثاني لا يكون عقيبَ[1] الأول أفاد الفائدةَ المقصودة بالحديث، إذ يصير المعنى أن مسَّ النار لا يكون عقيبَ[2] موت الأولاد وهو المقصود بأنه إذا لم يكن المسُّ مع موت الأولاد وجب دخولُ الجنة، إذ ليس بين النار والجنة منزلةٌ أخرى في الآخرة. فثبت أن الخبرَ لا يمكن حملُه إلا على الوجه الثاني لا على الوجه الأول[3].

[إملاء ٨٩]
[حدّ الفاعل]

وقال مملياً: الفاعلُ هو الذي نُسب الفعلُ إليه[4]: ولا فرقَ بين أن يكون الفعلُ دالاً على أمر وجودي أو أمر نسبي أو أمر عدمي. نزّلوا المعانيَ المعقولة كلها منزلةً واحدة ولم يفرّقوا بين وجود وغيره.

فمثالُ الأول: عَلم زيدٌ. ومثالُ الثاني: بَعُد زيدٌ. ومثالُ الثالث: استحال الجمعُ بين الضدين، وشبهه.

---

(١) في م: عقب.

(٢) في م: عقب.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١٦، فقد فصل القول في هذه المسألة، ولم يختلف ما قاله هناك عما قاله هنا.

(٤) وحدّه في الكافية بقوله: «وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به، مثل قام زيد، وزيد قائم أبوه». انظر: شرح الكافية للرضي ١/٧٠. وحدّه الزمخشري بقوله: «هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً»، المفصل ص ١٨. وحده أبو البركات الأنباري بقوله: «اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه». أسرار العربية ص ٧٧.

وإنما جمعوا بينها لأن الغرضَ نسبةُ هذا الحكم لهـا لمّا كـانت الأحكامُ كلها مفتقرة إلى محكوم عليه بها نُزّلت جميعُها منزلـة واحدة، ولم يـراعوا من ذلك وجوداً ولا نسبة ولا عَدَما، فلذلك أجروها مجرى واحداً .

ولا فـرقَ بين أن تكون هـذه الأمورُ مثبتـة أو منفية أو مستفهمـاً عنهـا أو مشروطة أو مأموراً بها أو منهيّاً عنها، لأن الغرضَ ذكرُها متعلّقة بمن هي له على اختلاف الأحكام المتعلّقة بها.

وسمّى النحويون الفاعلَ على ما فهموه من هذا المعنى عن العرب في أن البابَ كلَّه في ذلك واحد.

[إمـــلاء ٩٠]

[إضافة «كـــلا» و «كـل »]

وقال مملياً: «كِلا» إذا أُخبر عنه فالفصيحُ أن يُخبر عنه بمفرد، فتقول: كِلا الرجلين جاءني، ولو قلت: جاءاني، كان غيرَ فصيح. قال الله تعـالى: ﴿**كِلْتا الجنتين آتتْ أُكُلَها**﴾[1]، ولم يقل: آتتا.

وسرُّ ذلك أن «كلا» مثلُ «كل» باعتبار أنه وُضع ليدل على تعدد الاجزاء في الذات المضاف هو إليها، ولذلك التُزم إضافتُهمـا إلى ما يتبين بـه الذاتُ المقصودة بهما.

والتُزم إضافة «كلا» إلى مثنى لأن وضعَه لجزئين[2]، والتُزم إضافة «كل»

---

(١) الكهف : ٣٣.

(٢) ونقل ابن هشام عن ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو : كلاي وكلاك محسنان . انظر : مغني اللبيب ١/٢٢٣ (دمشق).

إلى متعدد أو جنس. فإذا أضافوه إلى متعدد كان معرفة، وإذا أضافوه الى جنس كان نكرة. فتقول: اضرب كلَّ الرجال، واضرب كلَّ رجل. وكان الأصلُ أنْ يُضاف إلى المتعدد المعرفة كما في «كلا»، ولكنهم قصدوا إلى إيقاع اسم الجنس موقعَه. فلّما استغنوا عن لفظ التعدد استغنوا عن تعريفه، ولأنه كان يكون موهماً من غير فائدة.

فأما إذا قلت: اضربْ كلَّ رجالٍ، فهو من باب قولك: اضرب كلَّ رجلٍ، إلا أنك جعلت الجمع[1] جنساً، وقدّرت أن واحدَه رجال.

فأما إذا أُضيف الى متّحد معرفة، أو ممتنع فيه الجنسيةُ وجب تأويلُه. فإذا قلت: اشتريت كلَّ العبدِ، وجبَ حملُه على أجزائه، ولذلك لو قلت: جاءني كلُ العبد، لم يجز.

وإذا قلت: جاءني كلُّ غلامِ رجلٍ، فتأويلُه: كلُّ غلامِ كلِ رجلٍ، لأنه لا يستقيم الجنسُ إلا كذلك، لأن رجلاً جاء في سياق الاثبات، فلا يقبلُ عموماً وقد أُضيف غلامٌ إليه، فيتخصص بإضافته إلى رجل. وعليه حُمل قولُه تعالى: ﴿**كذلك يَطْبَعُ اللهُ على كل قلب متكبر جبار**﴾[2]، في قراءة [من أضاف[3]، وأن التأويلَ: كذلك يطبعُ اللَّهُ على كلّ قلبِ كلِ متكبّرٍ][4]. ولو بقيَ على ظاهره لم يكن له محملٌ إلا على جملة أجزاءِ قلبٍ لمتكبر واحد. لأنّ المتكبّر في سياق الاثبات، فلا يكون إلا لواحد، فيجب أن يكون قلباً لواحد، إذ ليس للواحد إلا قلبٌ واحد، فيجب حملُ (كل) على الأجزاء، فيصير على ما

---

(١) في م: الجميع، وهو تحريف.

(٢) غافر: ٣٥.

(٣) وهو قراءة السبعة. انظر: البحر المحيط ٧/٤٦٥.

(٤) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من ب، د.

ذكرناه. وليس بمستقيم لأن الآيةَ لم تُسقْ لذلك، فوجب حملُها على ما يوافق المعنى الذي سيقتْ لأجله وهو عمومُ قلوب المتكبرين.

ثم لا يخلو إما أن يُذكر مضافُ «كل» معها أو لايُذكر. فإنْ ذُكر فالاخبارُ بالمفرد في الأكثر، قال تعالى: ﴿وكلُّهم آتيه يومَ القيامة فرداً﴾[1]. و(آتيه) مفردٌ. وإذا لم يُذكر معها فالاخبار بالجمع، قال الله تعالى: ﴿وكلٌّ أَتَوْهُ﴾[2]. وآتوه، على القراءتين[3]. وقال: ﴿وإنّ كُلاًّ لمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ربُكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4]. وسرُ ذلك هو أنه إذا لم يُذكر أرادوا أن ينبّهوا على ذلك بخصوصية اللفظ الدالّ على الجمع وإنْ كانت «كل» تُشعر بذلك.

[إمـلاء ٩١]

[الفرق بين الجملة الانشائية والخبرية]

وقال مملياً: الكلامُ ينقسم إلى الجملة الانشائية وإلى الجملة الخبرية. فالخبرية: كل جملة عن متعلّق عـلمٍ تحقيقاً أو تقديراً. والإنشائية: كلُّ جملة عن نفس المعنى من غير اعتبار تعلّق العلم به.

وبيـانُه أنـك إذا قام بنفسـك طلبُ الماء من زيـد وعلمتَ حصولَ ذلـك الطلب، فإذا قصدتَ التعبيرَ عن الطلب باعتبار تعلّق العلم به قلت: طلبتُ من زيدٍ ماءً. فإنْ قصدتَ إلى التعبير عن نفس الطلب من غير نظر إلى تعلّق العلم

---

(١) مريم: ٩٥.

(٢) النمل: ٨٧.

(٣) قرأ أبو عمرو وعاصم والكسائي ونافع وابن عامر وابن كثير: آتوه، وقرأ الأعمش ويحيى وحمزة: أتوه. انظر: القرطبي ١٣/٢٤١.

(٤) هود: ١١١.

به قلت: اسقني. وكذلك التقديرُ في جميع معاني الانشاء كالاستفهام والتمني والتحضيض والنداء.

وأما تبيينُ الخبر باحتمالِ الصدق والكذب فغيرُ مستقيم لأنه فرع عقليته فلا يستقيم أنْ يُجعل معرِّفاً لئلا يؤدي إلى الدور.

[إمـلاء ٩٢]
[إعـراب سحـر وأمـس]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة][1]: «سحـر» عند العـرب جميعِهم معربٌ إعرابَ ما لا ينصرف للتعريف والعدل. و«أمس» عند أهل الحجاز مبنيٌ على الكسر، وعند بني تميم معربٌ إعرابَ ما لا ينصرف[2].

ووجهُه عند بني تميم وجهُ الجميع في «سحر». ووجـهُ لغة أهل الحجاز في «أمس» أنه تضمّن معنى لام التعريف فبُني لتضمّنه معنى الحرف[3]. وإنما

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) قال سيبويه: «واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمسُ بما فيه، وما رأيته مذ أمسُ، فلا يصرفون في الرفع، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام، لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس. ألا ترى أن أهـل الحجاز يكسـرونه في كـل المواضع، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفهَ كما تركوا صرف أُخَرَ حين فارقت أخواتها في حذف الألف واللام منها، وكما تركوا صرف سحر ظرفاً». الكتاب ٣/٢٨٣.

(٣) قـال الـزمخشـري: «وأمس وهي متضمنـة معنى لام التعـريف مبنيـة عـلى الكسر عنـد الحجازيين». المفصل ص ١٧٣. وقال السيوطي: «قال ابن القـواس في شرح الـدرة: أمس مبني لتضمنه معي لام التعريف، فإنه معرفة بدليل: أمس الدابر، وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها». الأشباه والنظائر ١/١٠٥.

فرّقوا بينه وبين «سحر» من جهة أن «سحر» استُعمل نكرة واستُعمل معرَّفاً باللام على قياس التعريف[1]، فحسُن أن يقال: سحر معدولٌ عن السَّحَر، لأنه جار على القياس فلم يلزم فيه إلا مخالفةُ القياس في استعماله على غير قياسه في التعريف لا غير. ولم يحسن ذلك في «أمس» لأنه لا يقال: أمس، منكّر ثم يعرّف فيقال: الأمس، بل الأمسُ، بالألف واللام معرَّفاً تعريفاً على غير قياس، و«أمس» معرَّفاً على غير قياس. فلو جُعل معدولاً عن الأمس لكان فيه مخالفةُ قياسين: أحدُهما فيه، والآخرُ في المعدول عنه، فكان حملُه على مخالفة قياس واحد أوْلى. ولذلك جاءت لغةُ أهل الحجاز على البناء دون الإعراب.

[إمـلاء ٩٣]

[ضابط وجوب حذف الخبر]

وقال مملياً: إذا قامت قرينةٌ تدل على خصوصية الخبر وكان معها لفظٌ في موضع الخبر ملتزم ذكرهُ لموجب أوجبه وجب حذفُ الخبر[2]، كقولهم: لولا زيدٌ لكان كذا، وشبهه[3].

---

(١) قال سيبويه: «وإذا قلت: مذ السحرُ أو عند السحر الأعلى، لم يكن إلا بالألف واللام، فهذه حاله، لا يكون معرفة إلا بهما. ويكون نكرة إلا في الموضع الذي عدل فيه». الكتاب ٣/ ٢٩٤.

(٢) أي: يحذف الخبر وجوباً في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الأخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر. انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٤.

(٣) ومثل: ضربي زيداً قائماً، وكل رجل وضيعته، ولعمرك لأفعلن كذا.

[إمـــلاء ٩٤]

[الجواب عن سؤال لعبد القاهر الجرجاني في العطف على المنادى]

وقال: قال الشيخ عبد القـاهر في شـرح المقدمـة[١] التي وضعها سؤال صعب، وهو أن يقال: من حكم المعطوف أن يمتنع فيه ما أمتنع من المعطوف عليه، وإذا كان كذلك وجب إذا لم يصح إدخالُ الألف واللام على المنادى فلا يقال: يا الرجلُ، أنْ لا يقالَ ذلك في المعطوف عليه، وأنْ لا يقالَ ﴿**يا جبـالُ أوّبى مَعَهُ والطيرَ**﴾[٢].

والجـوابُ: أن الذي أوجب جـوازَ ذلك في المعـطوف مع امتنـاع ذلك في المعطوف عليه أنّ الذي منع أن تقول: يا الرجل، ما ذُكر من أن الألف واللام في الاسم للعهد[٣]، وأن تقديرَ العهد في المخاطب محالٌ من حيث كان العهدُ يكون في ثالث هـو غائبٌ، والمعـطوفُ على المنادى لا يـدخل في الخـطاب. ويكون في حكم الغيبة. تبيينُ ذلك أنك إذا قلت: أعنيك وزيداً، لم يدخل زيد في الخطاب وإنْ كان معطوفاً على ضمير المخاطب، وذلك أنه لا يصحّ الجمعُ بين شيئين في الخطاب على أن يُبدأ بأحدهما ويُثنّى بالآخر. معنى ذلك أنه لا يصح أنْ تقول: أنت فعلت كذا، وأنت تُخاطِبُ زيداً، ثم تقول: وأنت لم تفعل كذا، وأنت تعني عمراً وتقدّر خطابَك زيداً بقيَ على حاله في حال خطابك.

وإنمـا يجوز الجمـعُ بين شيئين في الخطاب إذا لم تُفـرّق فقلت: أنتما فعلتما، وما شاكل ذلك.

---

(١) يجوز أن يكون كتاب التلخيص وهو شرح موجز لكتاب الجمل. وانظر الجمـل ورقة ٦٠ (مخطوط بدار الكتب رقم ١٨٣٣).

(٢) سبأ: ١٠.

(٣) قال أبو البركات: «فإن قيل: فلِم لم يجمعوا بين (يا) والألف واللام؟ قيل: لأن (يا) تفيد التعريف، والألف واللام تفيد التعريف، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف، إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة». أسرار العربية ص ٢٢٩.

وإذا صحّ ذلك تبيّن السببُ في جواز دخول الألف واللام على المعطوف على المنادى، وإنْ لم يصح دخولُها على نفس المنادى. فافهمه، فهذا موضعٌ لطيف لم يُنعم أصحابُنا النظرَ فيه.

[إمـلاء ٩٥]

[اعتراض على عبد القاهر الجرجاني في مسألة العطف على المنادى]

وقال مملياً معترضاً على عبد القاهر فيما ذكره من السؤال والجواب: المعنى الذي كان به الأولُ مخاطباً أموجودٌ هو في الثاني أم لا؟ فإنْ كان موجوداً وجب أن يكون مخاطَباً وبقي الاعتراضُ قائماً. وإن لم يكن موجوداً بطل أنْ يكون منادى لأنه هو المعنى الذي كان به الأولُ مخاطَباً.

وما تُوهِّم من أنه لا يكون مخاطَبٌ معطوفاً على مخاطب، باطلٌ بقولك: يا زيد وعمرو. فإنْ زعم أن هذا مما يُقدَّر فيه حرفُ الخطاب عُدل عن المعنى الذي كان به مخاطباً إلى التقدير الذي يلزمه في المعنى في أصل المسألة، ثم هو باطلٌ لعلمنا أن عمراً من حيث المعنى بالنسبة إلى زيد كالرجل في قولك: يا زيدُ والرجل، بالنسبة إلى زيد. وإذا كان كذلك وجب أنْ يكونا مخاطبين.

وما ذكروه من أنه لا يكون مخاطبان بلفظين في جملة واحدة ليس بمطّرد إلا في الضمائر قصداً للاختصار. فأما فيما لا يمكن فيه الاختصار فالضرورة تلجىء إلى العطف. ووزانه وزان امتناع قولك: جاءني زيد وزيد. ووجوبه في قولك: جاءني زيد وعمرو. ويوضح ذلك الاجماع على جواز: يا هذان زيد وعمرو، وزيداً وعمراً، ومعلوم أنهما مخاطبان.

وإذا ثبت أن المعنى الذي كان به «زيد» مخاطباً واجبٌ كونُه في الرجل، بقيَ الاعتراضُ قائماً. ولذلك أجوبة: أحدُهما: لا نسلّم أن حكمَ المعطوف حكمُ المعطوف عليه فيما يمتنع، بدليل قولهم: ربّ شاةٍ وسخلتها بدرهم،

وشبهه. سلّمنا ذلك، إلا أنه مخصوصٌ بما كان عاملاً في المعطوف عليه. والدليلُ عليه أنك تقول: ضربتُ زيداً ضربتين وعمراً، فلا يلزم تشريكُ عمرو مع زيد في الضربتين وإنْ لزم تشريكُهما في «ضربت». إذا ثبت ذلك فليس لـ «يا» عملٌ فلا يلزم تشريكُهما فيها. سلّمنا تشريكَهُما فيها، إلا أن شرطَ جواز دخول «يا» على الثاني إذا أُوليته مفقودٌ، فلما وقع وقد فُصل بينه وبين الأول حصل شرطُ الجواز، وأشْبَه قولَك: يا أيها الرجلُ و «هذا» في: يا هذا الرجل، فقد صحّ إجراؤه على باب العطف فيما يمتنع فيهما. ولكن اتّفِق أنّ الثاني ههنا حصل شرطُ جوازِ دخولِ «يا» عليه ولم يصح فيه لو[1] أُوليته. وهذا كله على التسليم في أن المعطوفَ يُقدَّر العاملُ الأول فيه.

وأما إذا قلنا بالانسحاب كالصفة وعطف البيان والتأكيد، اندفع السؤالُ من أصله.

[إمـلاء ٩٦]
[تعدى «حدثت» وأخواتها]

وقال مملياً: «حدّثت» وأخواتها[2] التي تتعدى الى مفعول واحد ثم تتعدى إلى ثلاثة على ما ذكره النحويون، تارة يلفظ بالثلاث[3] المفاعيل إذا قُصد تفصيلُ ذلك، وتارة يُؤتى بلفظ دال على المفعولين فيستغنى به، ومثله قوله تعالى: ﴿يومئذ تُحدِّثُ أخبارَها﴾[4]. فإن (أخبارها) ههنا قائمٌ مقام المفعولين

---

(١) في «ب» و«م»: أو، وهو تحريف.

(٢) وهي: أعلم وأرى وأنبأ وأخبر وخبّر.

(٣) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. وفيها إشكالان: الأول: تعريفها بأل، وهذا جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين. والثاني: تجريدها من التاء، وهذا لا يجوز. وهو خطأ من النساخ.

(٤) الزلزلة: ٤.

لكـون الخبر يتضمن في المعنى مـا ذُكـر من التفصيـل. و﴿بـأنّ ربَّـك أوْحى لَها﴾[1]. من الناس من قال: بدلٌ من (أخبارها)، ولا بُعدَ في ذلك[2]. وذهب بعضُهم إلى أن هذه (تحدث) مستثنـاة من قاعـدة ما ذُكـر وتتعدى إلى مفعـول واحد، وليس بصحيح، وفي القرآن مثلُه، وهو قوله: ﴿مَنْ أنْبَأَكَ هذا﴾[3]، فإن (هذا) قائمٌ مقام المفعولين، كأنه قال: مَنْ أنبأكَ النبأَ.

[إمـــلاء ٩٧]

[الاعتراض على من قال: إن «عرعار» معدولٌ عن «عرعرة»]

وقـال مملياً: ليس قـولُ من قال: إن «عـرعـار» معـدولٌ عن «عـرعـرة» بمستقيم[4]، لأن أسماءَ الأفعال لم تُعدل عن المصادر. ولو كان ذلك كذلك، لكـان قولُهم: نـزالِ، أنه معـدولٌ عن النزول، وكـذلك مـا أشبهه من أسمـاء الأفعال.

[إمـــلاء ٩٨]

[اعتراض على حد بعضهم البدل]

وقال مملياً: قول بعض النحويين: البدلُ هو إعـلامُ السامـع بمجموعي الاسم على جهة البيان من غير أنْ يُنوى بالأول الطرحُ[5].

---

(١) الزلزلة: ٥.

(٢) وهو مذهب الزمخشري، انظر: الكشاف ٤/٢٧٦.

(٣) التحريم: ٣.

(٤) ذكر سيبويه أن مما جاء معدولاً عن حده من بنات الأربع: قرقار وعرعار. قال: «وكذلك عرعار، وهي بمنزلة قرقار، وهي لعبـة. وإنما هي من عـرعرت». الكتـاب ٣/٢٧٦. وانظر: المفصل ص ١٥٦. واللسان (عرر).

(٥) وحدّه ابن عصفور بقوله: «إعلام السامـع بمجموع اسمـين، أو فعلين على جهـة تبيين =

فقوله: إعلام، ليس بالبدل، لا عين ولا جنس. لأن الإعلامَ فَعلُ المتكلم وهو أعلمته إعلاماً، فلا يكون بدلاً أبداً من حيث كونه إعلاماً، وهو بمعنى: جعلت الرجلَ عالماً، أو قصدتُ إلى جعله عالماً، وليس ذلك بالبدل.

وقوله: بمجموعي الاسم، غيرُ مستقيم. لأن مجموعي الاسم هو[1] البدل والمبدل منه جميعاً فكيف يحد البدل بأمر يدخل معه المُبْدلُ في الحد.

وقوله: على جهة البيان، زيادةٌ لا فائدةَ فيها، إذ الإعلام لا يكون إلا على جهة البيان.

وقوله: من غير أن يُنوى بالأول، زيادةٌ مفسرة للحدّ على تقدير صحته، لأنه يخرجُ منه بعضَه، لأن البدلَ من جملة أنواعه بدلُ الغلط. فإذا قال من غير أن يُنوى بالأول الطرح، خرج من جملة الحد، فلا يصير الحدّ شاملاً.

فإنْ زعم زاعمٌ أن الغلطَ لا يقصد إلى إدخاله في الحد. قلت: تنويعُهم البدل على أربعة أضرب من أدلّ دليل على أنه مقصود بالنوعية، فوجب إدخالُه في الحد. ولو سُلّم أن الغلطَ على ما ذكرت، فليس البدلُ غلطاً، بل هو مقصودٌ مراد بالذكر. وإنما الغلطُ وقع في ذكر المُبدل منه، وليس الحدُّ للمبدل منه وإنما هو للبدل، فوجب أن يكون داخلاً في الحد.

ومَنْ حدّه بأنه المقصودُ بالنسبة بعد متبوع للتوطئة والتمهيد، فلا يردُ عليه إلا خروجُ بدل الغلط، فإنّه لم يُذكر المتبوعُ قبله للتوطئة والتمهيد إذْ وقعَ غلطاً، فكأنه توهّمَ أنه لا يلزمُه لأجل كونه غلطاً. وقد بيّنا أنهم اتفقوا على تنويعه،

= الأول، أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منهما الطرح معنى لا لفظاً. فمثال مجيئه للتبيين قولك: قام أخوك زيد، ومثال مجيئه للتأكيد: جدعت زيداً أنفه». المقرب ١/٢٤٢.

(١) في الأصل وفي م: لا هو. وهو خطأ، لأن المعنى لا يستقيم.

فوجب أنْ يكون داخلاً في الحد. وبيّنا أنه ليس الغلطُ فيه وإنما الغلطُ في أمر آخرَ ليس هو المحدود.

[إمـــلاء ٩٩]

[إعراب قولهم: تهراق الدماء]

وقال مملياً: قولهم: تُهَراقُ الدماء[١]. يجوز الرفع والنصب. أما الـرفعُ فعلى البدل من الضمير في «تُهَراقُ»، كأنـه قيل: تهـراقُ دمُها، فجعـل الفعلَ أولاً لها ثم أبدلَ منه كما تقـول: أعجبتني الجاريـةُ وجهُها، وحـذف الضمير للعلم به.

وأما النصبُ فأوجهُه أن يكون بفعل مقدر. كأنه لمّا قيل: تُهراقُ، قيل: ما تُهرَيقُ؟ فقال: تُهرَيقُ الدماءَ، مثل: لِيُبْكَ يزيدُ[٢]، في التقدير، وإنْ اختلفا في الإعـــراب، ومثلُه كثير في كلامهم.

ويجوز أن يكون منصوباً على التمييز وإنْ كان معرفة[٣]، كما ينتصب مثل قولك: هند مهراقةُ الدماءَ، وهو كقولك: زيدٌ حسنٌ الوجهَ.

---

(١) في حديث أم سلمـة زوج النبي ﷺ أن امرأة كانت تهراق الدماء في عهد رسول الله ﷺ. انظر: سنن أبي دواود (طهارة: ١٠٧)، والموطأ (طهارة: ١٠٥).

(٢) قال الشاعر:

ليبك يزيـدُ ضارعٌ لـخـصـومـــةٍ ومختبط ممـا تـطيـحُ الـطوائـح

وقد سبق الكلام عنه في الإملاء (١٠٠) من الأمالي على المفصل. ص: ٤٤٧.

(٣) التمييز يأتي نكرة ولا يأتي معرفة، لأنه يبين ما قبله، كما أن الحال يبين ما قبله. ولما أشبه الحـال وجب أن يكون نكـرة، كما أن الحـال نكرة. انـظر: أسرار العـربية ص ١٩٩. ووجوب كون التمييز نكرة هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فلا يوجبون ذلك.

ويجوز أن يكون منصوباً على توهّم التعدّي إلى مفعول ثان، لأن الهمزة دخلت على الهاء التي هي عِوَض عن الهمزة التي في «أراق» فعدّاه بها إلى مفعول آخر كأنّ المعنى: جعلَها غيرُها مهريقَةً الدماءَ.

[إمـلاء ١٠٠]

[هل يحتاج المجاز الى النقل؟]

وقال مملياً: الانصاف أنّ المجازَ إنْ كان باعتبار الألفاظ مفردة احتاج إلى النقل، وإنْ كان باعتبار المعاني الحاصلة باعتبار تعدد الألفاظ مثل: طلع فجرُ علاه، وشابت لِمّةُ سُراه[1]، وأشباهه، لم يحتج إلى النقل لِمَا عُلِم من استعمال العلماء من كل طائفة أمثالَ ذلك في تصانيفهم وخطبهم ورسائلهم وغيرها.

[إمـلاء ١٠١]

[توجيه إعراب كلمة في قولهم: وكان أجود ما يكون في رمضان]

وقال مملياً بدمشق سنة أربع عشرة على قولهم[2]: «كان رسول الله ﷺ أجودَ الناس، وكان أجودُ ما يكونُ في رمضان»:

الرفعُ في «أجود» الثاني هو الوجهُ، لأنك إنْ جعلت في «كان» ضميراً يعود على رسول الله ﷺ لم يكن «أجود» بمجرده خبراً، لأنه مضافٌ إلى ما يكون، فهو كونٌ، ولا يستقيم الخبرُ بالكون عما ليس بكون. ألا ترى أنك لا تقول: زيدٌ أجودُ ما يكون.

---

(١) اللمة: شعر الرأس الذي يلم بالمنكب. اللسان (لمم).

(٢) هذا القول لابن عباس رضي الله عنهما. رواه البخاري (صوم: ١٢).

فيجب أن يكون إما مبتدأ، خبرُه قولُه: في رمضان، من باب قولهم: أخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً، وأكثر شُربي السويقَ في يوم الجمعة، فيكون الخبر الجملةَ بكمالها، كقولك: كان زيدٌ أحسنُ ما يكون في يوم الجمعة، وإمّا بدلاً من الضمير في «كان»، فيكون من بدل الاشتمال كما تقول: كان زيدٌ علمُه حسناً.

وإنْ جعلته ضميرَ الشأن تعيّن رفعُ «أجود» على الابتداء والخبر. وإنْ لم تجعل في «كان» ضميراً تعيّن الرفع على أنه اسمها، والخبرُ محذوف قامت الحال مقامه على ما تقرر في باب: أخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً[1].

وإنْ شئتَ جعلت «في رمضان» هو الخبر كقولهم: ضربي في الدار، لأن المعنى الكونُ الذي هو أجودُ الأكوان حاصلٌ في هذا الوقت، فلا يتعيّن أنْ يكون من باب: أخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً.

[إمـلاء ١٠٢]

[علة صرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة]

وقال مملياً: إنْ قيل: لِمَ انصرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللامُ أو الإضافة، والعلتان باقيتان كنجو: الأحمر وأحمركم، فإن الصفةَ ووزنَ الفعل باقية[2]؟.

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١/١٠٤.

(٢) قال سيبويه: «وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف. وأدخل فيها الجر كما أدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمنوا التنوين». الكتاب ١/٢٢. وقال المبرد: «وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفاً ولاماً أو أضفته انخفض في موضع الخفض لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض لشبهها بالأفعال. فلما أضيفت وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال وذهب شبهها بها إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل، فرجعت إلى الاسمية الخالصة، وذلك قولك: مررت بالأحمر يا فتى، ومررت بأسودكم». المقتضب ٣/٣١٣.

فالجوابُ عنه من وجهين: أحدُهما: أنه منجرّ بالكسرة غيرُ منصرف. وإنما انجرَّ بالكسرة لأن الموجِب للفتحة موضعها تبعُها لذهاب التنوين للعلتين.

فإذا كان التنوينُ قد ذهب لأجل اللام والإضافة انتفى موجِبُ حذفِ الكسرة فبقي منجراً بالكسرة على أصله. هذا إذا قلنا: إن موجِبَ العلتين حذفُ التنوين وموجِبَ الفتحة موضع الكسرة حذفُ التنوين للعلتين.

فأما إذا قلنا: إن موجِبَ العلتين حذفُ التنوين والكسرة معاً، لا أن الكسرةَ تبعٌ للتنوين الذاهب للعلتين فإنه يحتاجُ إلى غير هذا الجواب، وهو أن يقال: لمّا اختص هذا الاسمُ بخاصةٍ ممتزجة معه حتى صارت كالجزء، وهي من خصائص الأسماء قابلتْ بقوتها ذلك الشبهَ، فرجع الاسمُ إلى أصله في الصرف، ولا تنوينَ لتضاده مع الألف واللام، ثم حُملت الاضافةُ على اللام لاشتراكهما في المعنى والموجب. ألا ترى أنه لا يُجمع بينه وبين التنوين كاللام، وأنها تُوجب التعريفَ كاللام.

فإنْ قيل: فينبغي على هذا أن يكون إسنادُ الفعل وحرفُ الجرّ ودخولُ «إنّ» موجباً[1] للصرف لأنه من خصائص الاسماء. فالجوابُ في ضمن ما تقدَّم، وهو قولُنا: ممتزجة بالاسم امتزاجَ الجر. ويدلك على ذلك أنها لم تعمل كما عملت حروفُ الجر وغيرُها لمّا لم تمتزج هذا الامتزاج.

فإنْ قلت: إنّما أوردته على الاضافة. فقد تقدم الجوابُ أيضاً، وهو أن الاضافةَ أشبهت اللامَ بما ذكرناه، فأُجريت مجراها، بخلاف غيرها.

---

(١) في الأصل: موجب. وهو سهو من الناسخ، لأنه خبر يكون.

[إمـــلاء ١٠٣]

[النسبة إلى ميّا فارقين]

وقال مملياً: إذا نسبت إلى ميا فارقين[١]. فإنْ كان مركباً كبعلبك أو مضافاً كباب عبد القيس فالنَّسبُ فيه إلى الأول[٢]. وإنْ كان مضافاً كاضافة ابن الزبير فالنَّسبُ فيه إلى الثاني[٣].

فإذا نسبتَ إلى الأول لم يخلُ إمّا أن تقدِّرَه: فَعْلى أو فَعَّل. فإنْ قدّرته: فَعْلى، وهو الأوْلى، لقلة «فَعّل» فالنّسبُ إليه إما: مَيّوِيّ كَحُبْلويّ، وإما: مَيّيٌّ كحُبليّ، وبقّيت الياءَ كما بقّيتها في أُمَيٍّ أو مَوَوِيٌّ، وقلبتَ الياءَ كما قلبتها في: أُمَوِيٌّ أو مَيَوِيٌّ، وبقّيتها ياء كما بقّيتها في: حَيَوِيّ لِجوازِ أن يكون أصلها ياء.

وإنْ قدّرته: فَعّل، فالنّسبُ إليه مَيَّوِيٌّ، بتشديد الياء كما تقول في «شلَّم»[٤]: شلَّمِيّ. واختيار أبي على تخفيفَ الياء على هذا الوجه غير جيد، إذ لم يثبت حذف مثل هذه الياء في النّسب، وقياسُه على جلوليّ وحروريّ ضعيف لاختلافهما.

وإنْ نسبتَ إلى الثاني قلت: فارِقيّ، كَـ «نَصيبينيّ» أو فارِقيٌّ كَـ «نَصِيبِيّ».

---

(١) ميّا فارقين: أشهر مدينة بدِيار بكر. معجم البلدان ٥/٢٣٥.

(٢) تقول في نسبة بعلبك: بعلي. وفي نسبة عبد القيس: عبدي.

(٣) أي: إذا كان الثاني مقصوداً أصلاً. تقول في نسبة ابن الزبير: زبيري. وفي نسبة أبي عمرو: عمري.

(٤) شلّم: هي بيت المقدس. انظر اللسان (شلم)

[إمـلاء ١٠٤]

[الفائدة من ذكر الشيخ والشيخة في قوله: الشيخ والشيخة إذا زنيا]

وقال مملياً سنة [خمس وعشرين][1] وقد سُئل عن قوله[2]: «الشيخُ والشيخةُ إذا زنيا فارجموهما البتةَ نَكالاً من الله ورسولِه».

فقيل: ما الفائدةُ من ذكر الشيخ والشيخة، وهلاّ قيل: المحصنُ والمحصنةُ؟ فقال هذا من البديع في باب المبالغة، أنْ يُعبّر عن الجنس في باب الذم بالأنقص والأخس، وفي باب المدح بالأكبر والأعلى. فيقال: لعنَ اللهُ السارقَ ربعَ دينار فتقطعُ يدُه. والمرادُ: يسرقُ ربعَ دينار فصاعداً، إلى أعلى ما يسرقُ، وقد تبالغ فتذكرُ ما لا يُقطعُ به تقليلاً كما في الحديث[3]: «لعنَ اللهُ السارقَ يسرقُ البيضةَ فتقطعُ يدُه». وقد عُلم أنه لا يُقطعُ بالبيضة. وتأويل من أوّله بيضة الحرب تأباه الفصاحة. وكذلك قول الشاعر حكاية عمّن قُتل تحريضاً لهم على أخذ الثأر وتركِ الدِيَة:

فلا تأخذوا منهم إفالاً وأبكُراً ... وأُتركَ في بيتٍ بصعدةَ مظلمِ[4]

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) هذا مما نسخ تلاوته وبقي حكمه فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول. كما روي أنه كان يقال في سورة النور: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله. ولهذا قال عمر: لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله لكتبتها بيدي. انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢/ ٣٥ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٣) رواه البخاري (حدود: ٧)، ومسلم (حدود: ٧)، والنسائي (قطع السارق: ١)، وابن ماجه (حدود: ٢٢).

(٤) هذا البيت من البحر الطويل وهو لكبشة أخت عمرو بن معد يكرب كما في أمالي القالي ٢/ ٢٢٦، وذيل الأمالي والنوادر ص ١٩٠، وحماسة أبي تمام ١/ ٧١. ونسبه الجاحظ في الحيوان (٤/ ١٢٧) لكبشة بنت عمرو بن معد يكرب. الإفال: صغار الإبل بنات المخاض. وصعدة: بلدة في اليمن.

وقد عُلم أنهم لا يأخذون الإفال والأبكر في الدِيَات، ولكنه على ما ذكرتُ في الدِيات في تقليل ما يُؤخذ وتخسيسه.

وأبلغ منه قول الشاعر في مثل ذلك:

حَشَفُ النخلِ[1]

وقد عُلم أن حشفَ النخل لا يُؤخذ في الدِية، هو ولا جنسه، ولكنه على ما ذكرتُ من قصد المبالغة.

[إمـلاء ١٠٥]

[الجواب عن سؤال في حديث: كمل من الرجال كثير]

وقال مملياً وقد سُئل عن قوله ﷺ[2]: كَمُل من الرجالِ كثير ولم يكملْ من النساءِ إلا مريمُ بنتُ عمرانَ وآسيةُ ابنةُ مزاحم، وإنّ فضلَ عائشةَ على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام». هل الألفُ واللامُ لاستغراق الجنس أو لا؟ فأجاب مفتياً بأن قال: الظاهرُ أن النساءَ في الأول لِمَنْ عدا عائشة رضي الله عنها. وأن النساءَ في الثاني لِمَنْ عدا مريم وآسية، فلا دلالةَ فيهما على تفضيل أحد القبيلين على الآخر كقول القائل: زيدٌ أفضلُ القوم، وعمروٌ أفضلُ القوم، فيه دلالةٌ على أنهما أفضلا القوم، ولا تفضيلَ بمجرد ذلك لأحدهما على الآخر.

---

(١) البيت بتمامه:

قتلنا بقتلانا من القوم عصبة كراماً ولم نأكل بهم حشف النخل

وهو للحريث بن زيد الخيل كما في الحماسة لأبي تمام ١/٤٠٧ (تحقيق د. عبد الله عسيلان).

(٢) رواه البخاري (مناقب: ٣٠)، والترمذي (أطعمة: ٣١). ورواية البخاري: وآسية امرأة فرعون.

[إمـلاء ١٠٦]

[الكلام في حديث: استحللتم فروجهن بكلمة الله]

وقال مملياً على قوله ﷺ[1]: «استحللتم فروجهن بكلمة الله». لـو كان المرادُ لفظَ التزويج ولفظ النكاح لكان الوجهُ أن يقال: بكلمتي الله، إذ لا يُطلق المفردُ على الاثنين إلا فيما كان معلوماً بالعادة كقولهم: ابصرتُه بعيني وسمعتُه بأذني. وأما نحو: اشتريتُه بدرهم والمرادُ درهمين فلا قائلَ به.

ولو سلمّ صحةُ إطلاق المفرد ههنا على الاثنين لامتنع أيضاً من جهة أنه إذا كان المرادُ اللفظَ فاللفظُ الموجود في القرآن إنمـا هو: انكحوهن، ونحو: ﴿إذَا نَكَحْتُم المؤمناتِ﴾[2]، و ﴿ زَوّجْنَاكَها﴾[3]، ونحوه.

وقد عُلم أنه إذا أُخبـر عن الكلمة بـاعتبار اللفظ أنـه إنما يُـراد صورتُهـا ولفظها مجردة عن معناهـا أو مع معنـاها. وقـد عُلم أنه لا يقـع الإنكاح بهـذه الألفاظ على صورها، لا بمجردها ولا بمعناها المراد بها.

ولو سُلّم أن الانكاح يقع بهما فليس في اللفظ ما يُشعر أنه لا استحلالَ إلا بذلك، ولـو سُلّم فالعـربُ إذا كثرُ الشيءُ عُبّـر عن جنسه بمـا كثر. ومعلومٌ أن الانكاح يقع بذلك غالباً، فأُخرج مخرَجَ الغالب.

ولو سُلّم أنّ في اللفظ ما يُشعر بالحصر، فعندنا ما يأباه، وهو أنه قد ذُكر لفظُ المراجعة معبّراً به عن التزويج. قـال الله تعالى: ﴿فـإنْ طَلّقَها فـلا جُناحَ

---

(١) رواه مسلم (حج : ١٤٧)، وأبو داود (مناسك : ٥٧)، وابن مـاجه (منـاسك : ٨٤)، والدارمي (مناسك : ٣٤).

(٢) الأحزاب : ٤٩.

(٣) الأحزاب : ٣٧.

عليهما أنْ يَتراجَعا﴾[1]. والمعنى: فإنْ طلّقها الزوجُ الثاني بعد أنْ طلقها الزوجُ الأول ثلاثاً فلا جُناحَ على الزوج الأول وعلى الزوجة المطلقة من هذا الثاني أنْ يَتراجَعا. فقد عَبّر بالمراجعة عن التزويج، والمرادُ أن يتناكحا. وذلك يأبى الحصرَ المسلّمَ ظهورُه فيه تقديراً.

[إمـلاء ١٠٧]

[حـذف التنـويـن]

وقال وقد قال بعضُ من حضر: ادّعى رجلٌ على رجل بمال فوجد بخط المدّعَى عليه ورقة وهو يقول فيها: له عندي ألفٌ وتسعةَ عشرَ ديناراً. فقال الحاكي: إن الحاكمَ توقف في الألف، هل يرجعُ في تفسيرها الى المقرِّ المدّعَى عليه أوْ لا؟ فقال: يرجعُ في تفسيرها إليه. فقيل له: لِمَ قُدِّر في قولهم: له عندي ربعُ وثمنُ درهم، أنّ التقديرَ: ربعُ درهم وثمنُ درهم، بلا خلاف، فهلّا كان هذا وما أشبهه كذلك فقال: وذلك أنهم يقولون: ربعُ، ويحذفون تنوينه، وما ذاك إلا لأجل الإضافة.

ولمّا كان في اللفظ ما يُشعر بالمضاف إليه صحّ التقدير. وليس كذلك في قولهم: ألفٌ وشبهه. إذ لو قيل: ألفُ، غير منون، لكانَ خطأ، إذ لا يُحذف التنوين إلا بسبب من الأسباب المجوّزة لحذفه[2]، وليس هنا شيء.

قيل له: فهلّا جعلتَ التنوينَ هنا عِوضا من المضاف إليه كما كان ذلك في قوله: ﴿وكلاًّ وعَد﴾[3]، وشبهه. فقال: إنما كان كذلك لأن «كلّا» لا تُعقل

(١) البقرة: ٢٣٠.

(٢) يحذف التنوين لدخول أل نحو: الرجل. وللإضافة نحو: غلامك، ولمانع الصرف نحو: فاطمة، وللوقف في غير النصب، ولالتقاء الساكنين. انظر: مغني اللبيب ٢/٧١٦ (دمشق).

(٣) النساء: ٩٥.

إلا مضافة فلمّا كانت كذلك جُعل التنوينُ فيها على نحو ما ذُكر، وليس كذلك ما نحن فيه. إذ هذا تستعملُه مضافا وغيرَ مضاف، فتقول: هذه ألفٌ وألفُك وألفُ زيد، فظهر الفرقُ بين هذا وذاك.

[إمـلاء ١٠٨]

[الكلام على «غدوة» وأخواتها]

وقال مملیا: غُدوةُ وبُكرةُ وسَحَرُ وفَيْنةُ، أعطوها حكم الأعلام وليست أعلاما على نحو: زيد وعمرو، إنما هي على نحو: أسامة. والذي يدل عليه صلاحيتها لغدوة كل يومٍ تُدخله معها، وهذا هو وضعُ أسامة[1]. إلا أنها اختصت باستعمالها في غدوة يوم معلوم في كلامك أو من قرينة.

فإذا قلت: خرجتُ يومَ الجمعة غُدوةَ، فمدلولُه غدوةَ يومِ الجمعة، وكذلك ما أشبهه. وهذا لا يُخرجه عن أن يكون كوضع أسامة لصلاحية إطلاقه على كل غُدوة كصلاحية أسامة.

وإنما هو لمّا أمكَنَ أن يكون معيّناً باعتبار يومٍ يُذكر، اشتُرط في استعماله ذلك ليكون كالتوفية له لمَا يستحقه من التعريف.

والذي يدلُ عليه أنه علمٌ كونُهم منعوه الصرفَ[2]، وما لَمْ تُقدَّر[3] فيه

---

(١) لأنه يصح استعماله لكل فرد من الآساد، فهو علم جنسي.

(٢) قال ابن الحاجب: «والدليل على أنه علم قولهم: سير عليه فرسه غدوة، فغدوة غير منصرف، ولو لم يكن علماً لوجب صرفه، إذ ليس فيه إلا التأنيث اللفظي بالتاء، ولا يكون علة إلا مع العلمية». انظر: الإيضاح ٩٢/١. وقال سيبويه: «اعلم أن غدوة وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسماً للحين، كما جعلوا أم حبين اسماً للدابة معرفة». الكتاب ٢٩٣/٣. وانظر: المقتضب ٣٧٩/٣، والمفصل ص ١١.

(٣) في ب: يقدّر.

العلميّةُ كان مصروفا ممنوعا من الصرف بغير سبب، وذلك معلومُ الانتفاء من لغتهم، فوجب أنْ يُحمل على تقدير العلميّة كما فُعل في باب أسامة. وبابُ أسامة يُطلقُ علما للحقيقة المتصورة في الذهن ويصحُّ إطلاقُها على كل واحد باعتبار الوجود، ضرورةَ أنّ ما صَلُح باعتبار الذهن صالحٌ لكل واحد مما يقع في الوجود لكونه إياه في المعنى، فجاز التعدّدُ باعتبار الوجود لا باعتبار أصلِ الوضع.

فالفرقُ بينه وبين وضع أسد، أن أسداً موضوع في أصل وَضْعه لواحد من آحاد هذا الجنس باعتبار أفراده، وأسامةُ موضوعٌ للحقيقة الذهنية، وإطلاقُه على الواحد الوجودي فرع له ضرورة مماثلته له.

[إمـلاء ١٠٩]

[تعليل قول من قال: إن عوامل الجزم لا أصل لها في العمل]

وقال مملیا: لِقول مَنْ قال: إن عواملَ الجزم لا أصلَ لها في العمل، وجهان: أحدهما: أن الفعلَ في الإعراب غيرُ أصل، فعواملُه غيرُ أصلية في العمل. ولا خصوصية حينئذ لعوامل[1] الجزم. الثاني هو: أن إعراب الفعل لمّا كان محمولاً على إعراب الاسم، والاسمُ لا جزمَ فيه، كان الجزمُ فرعا في إعراب الفعل، فوجب أن يكون عاملُه أيضاً فرعا، بخلاف عوامل النصب والرفع، فإن الفعلَ أُعربَ في الرفع بعامل يشبه عاملَ الرفع في الاسم، وفي النصب بعامل يشبه عاملَ النصب في الاسم وهو «أنْ»، وليس في الأسماء جزمٌ، فلم يكن عاملُه أصلاً في العوامل.

---

(١) في الأصل: بعوامل. وما أثبتناه من د، وهو الأصوب.

إلا أنه يلزم على هذا القول أن تكون عواملُ النصب كلُّها راجعة إلى «أنْ». فإن التُزم حصل الجوابُ، وإنْ لم يُلتزم وجب الاعتذارُ عنها، أو الاقتصارُ على الوجه الأول.

والعذرُ أن يقال: إن النصبَ بـ «أنْ» أوْ ما أشبهها، ووجهُ شبهه أنه حرفٌ مستقل في معنى لا يختصُّ بالفعل مفيدٌ للاستقبال كَـ «أنْ». والمعنى الذي يختص بالفعل هو النفيُ في «لن» والإثباتُ في «إذن». و «كي» للتعليل وهو لا يختص بالفعل، ولا يلزم على هذا السينُ وسوف، وإن كانت مفيدة للاستقبال من حيث كانت لا استقلالَ لها. وإنّما جيءَ بها مع الفعل لِتفيدَ تعيينَ أحد مدلوليه الموضوع هو لكل واحد منهما، بخلاف «لن» فإنها موضوعةٌ لمعنى مستقل وهو النفيُ، وضمّنت معنى الاستقبال، فلا يلزم من عملها عملُ السين وسوف.

فإنْ قيل: فما ذكرتموه في «لنْ» موجودٌ في «لا» فإنها للنفي متضمنة معنى الاستقبال. فالجوابُ من وجهين: أحدُهما: أنها غيرُ لازمة لذلك، بدليل أنك تقول: أريد أن لا تقومَ، تجمع بينها وبين «أنْ». ولو كانت مثلَ «لن» لكنت جامعا بين حرفي استقبال، ولذلك لم يجز: أريد أنْ لن تقوم. الثاني: هو أنه لمّا كان الوضعُ محتاجا إلى حرف نفي يجامع حرفَ الاستقبال مما لا نفيَ فيه جرّدوا له حرفاً يستعملونه استعمالَ ما لا استقبالَ فيه. فلما كان كذلك قطعوه عن العمل لكونه[1] قدروا ما كان لأجله العملُ كالعدم.

فإنْ قيل: فـ «إنْ» وأخواتها من كلمات الشرط يلزم أن يقع النصبُ بها لكونها على ما ذكرتموه. فالجوابُ: أنها لمّا كانت لمعنى لا يقبله إلا الفعلُ جُعلت عاملةً لإعرابٍ لا يقبله إلا الفعل، بخلاف «لن» فإن معناها النفيُ، والنفيُ يقبله الأسماءُ والأفعال.

---

(١) هكذا وردت هذه الكلمة في جميع النسخ. والأنسب أن تكون: لكونهم.

[إمـــلاء ١١٠]

[نقلٌ عن ابن كيسان في تجويزه إعمال «إنّ» في أي المفردين وليها]

وقال مملياً وقد قيل له: نُقل عن ابن كيسان[١] النحوي أنه يُجوّز في «إنّ» أنها إنْ وَلِيَها أيُّ المفردين كان عملت فيه. فيقول على هـذا: إن زيداً قـائم، وإن قائماً زيد.

فقال: يحتمل هذا مثل مذهب الأخفش في تجويزه إعمال اسم الفـاعل غير معتمد. إذ يجوز: قائمٌ زيد، على أنّ «قائم» مبتدأ، و «زيد» فاعلٌ سد مسد الخبر مثل: أقائمٌ الزيدان؟ بالإجماع. فعلى هذا «زيـد» في: إنّ قائمـاً زيد، فاعلٌ سد مسد الخبر. والرد عليه كالرد على الأخفش سواء[٢].

[إمـــلاء ١١١]

[رفع الاسم الواقع بعد لولا]

وقال مملياً وقـد قيل له: إن بعض النحويـين يجعـل الواقـعَ بعد «لـولا» مرفوعا بالفاعلية بفعـل محذوف[٣]، كـأنه قـال: لولا ثبت أو وُجـد أو حصل،

---

(١) هو محمد بن أحمد بن كيسان النحوي. له من التصانيف: المهذب، الحقائق، المختار، غريب الحديث، المذكر والمؤنث، المقصور والممدود، البرهان، الوقف والابتداء. توفي سنة ٢٩٩ هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ١٧١، وإنباه الرواة ٣/٥٧.

(٢) وقد رد الرضي على الأخفش بأن قوله هذا بعيد عن القياس، قال: «لأن الصفة لا تصير مـع فـاعلهـا جملة كـالفعـل إلا مـع دخـولهـا معنى ينـاسب الفعـل عليهـا كمعنى النفي والاستفهام، أو دخول ما لا بد من تقديرها فعلاً بعده كاللام الموصولة». شرح الكافيـة ١/٨٧.

(٣) وهو مذهب الكوفيين. أما البصريون فقالوا: إن ما بعدها مرفوع بالابتداء. انظر الإنصاف مسألة (١٠). والإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٦. وشرح الكافية للرضي ١/١٠٤.

واختاره بعضُ المحققين من المتأخرين.

ووجهه أنه بمعنى الشرط، فحسن تقديرُ الفعل معه كما في «لو». ولذلك فُتِحَت «أنّ» كما فُتحت في «لو» كقولك: لو أنك منطلق، فكذلك: لولا أنك قائم.

قالوا: لو كان مبتدأً لوجب أن تكون «إنّ» في موضعه مكسورةً لأنه موضع الابتداء. وهذا ليس بقويّ لأن «إنّ» إنما تكسر في موضع ابتداء يكون خبرُ المبتدأ فيه خبرَها ليتحقق كونُه موضعاً للجملة.

فأمّا إذا وقعتْ في موضع يكون خبرُها من تتمة المبتدأ الذي هو مفرد فواجبٌ أن تكون مفتوحة بدليل وجوب فتحها في قولك: عندي أنك قائم، فكذلك هنا، لأنها مع الاسم والخبر المذكور معها بتأويل المبتدأ المفرد، والخبرُ محذوفٌ على حاله. ولو كسرتها لوجب أن يكون الخبرُ معها خبرا للمبتدأ على تقدير عدمها، فيؤدي إلى أن يكون خبرُ المبتدأ بعد «لولا» واجبا حذفُه واجبا إثباته أوْ جائزاً، وهو متناقض.

[إمـلاء ١١٢]

[أضرب القسم باعتبار الجواب]

وقال: القسَمُ باعتبار الجواب على ضربين: تأكيد للإخبار وتأكيد للطلب. فتأكيد الإخبار جوابُه جملة خبرية بأحد الحروف: اللام وإنّ وحرف النفي[1]. وتوكيدُ الطلب جوابُه جملةٌ طلبية من أمر أو نهي أو استفهام كقولك: بالله أخبرني، وبحياتك زرني[2].

(١) كقولك: بالله لأفعلن، والله إنك عالم، تالله لا أفعل هذا.

(٢) مثال الاستفهام: بربك هل قمت بواجبك. ومثال النهي: بالله لا تفعل هذا.

[إمــلاء ١١٣]

[ردٌّ على الفارسي في قوله: إن الأفعال الخمسة معربة ولا حرف للإعراب فيها]

وقال مملياً راداً على الفارسي في قوله: إنّ «يفعلون» وأخواتِه معربٌ ولا حرفَ إعراب فيه:

والصحيحُ أنه معربٌ، وأن حرفَ الإعراب النون[1]، كما أن «الزيدون» معربٌ وأن حرفَ الإعراب الواوُ، وهو لا ينازع في ذلك.

وقولُه ههنا: لو كان النونُ حرفَ إعرابَ لما حُذفت في قولك: لم يضربوا، لا يصح، فإنّ الضمةَ في قولك: لم يضرب، حركةُ إعراب، ومع ذلك فقد حُذفت، فليس المرادُ بحرف الإعراب وحركةُ الإعراب إلا ما به يكون الاختلافُ. فكما أن الحركةَ في «يضرب» حركةُ إعراب، لأنها مما به الاختلافُ، فكذلك النونُ في قولك: يضربون، وشبهه، لأنه مما به الاختلافُ.

[إمــلاء ١١٤]

[علّة من اشترط وجود «فَعْلى» في الألف والنون إذا كان صفة]

وقال مملياً: علّةُ من اشترَط وجود «فعلى» في الألف والنون إذا كان صفة لأن امتناعَ تاء التأنيث في «فَعْلان» إنما كان لوجود صيغة التأنيث المستغني عن تاء التأنيث. فإذا كانت لها صيغةُ «فَعْلَى» حصلَ شبهُها فاعتُبر علّةً. ومن اعتبر

(١) قال سيبويه: «فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع». الكتاب ١/١٩.

انتفاءَ «فَعْلانة» فلأنه هو المطلوبُ بوجود «فَعْلى». فإنّه لم يعتبر وجود «فعلى» إلا ليتحقق انتفاء دخول تاء التأنيث عليه. ألا ترى أنهم اعتبروا الألفَ والنون في الأعلام لمّا تحقق انتفاءُ تاء التأنيث عليه. فكذلك هنا.

[إمــلاء ١١٥]

[الكلام على «آنك» وشبهه]

وقال مملیا: «آنُكَ» ليس بعربي[١]. وإذا كان غيرَ عربي فلا يردُ. ولو سُلّم أنْ يكون عربياً فلا يستقيم أنْ يكون «أفْعُلا»[٢] لأنه لو كان أفْعُلا لوجب أنْ تكون ألفُه منقلبةً عن ياء أو واو. إذ لا ألفَ أصليةً إلا وهي منقلبةٌ عن ياء أو واو.

وإذا كانت عن ياء أو واو وجب أن تصحَّ فيقال: أَيْنُكَ أو أونُكَ؛ لأنه لا موجِبَ لإعلالها، فوجب أنْ يكون «فاعُلا». وإنْ كان «فاعُلا» ليس من أبينتهم أيضاً إلا أنّ ارتكابَه أوْلى لئلا يؤدي إلى ما ذكرناه من إعلال ما لم يوجد فيه سببُ الإعلال.

وأمّا «أشُدُّ» فلا نسلّم أنه مفرد، بل هو جمع[٣]، كأنهم جمعوا شدة وقصدوا إلى اختلاف أنواعها فجمعوها بهذا الاعتبار، أيْ: جهاتُ ما تحصل به القوة. وليس المرادُ بالشدّة التي هي المصيبة، وإنّما المرادُ الشدةُ التي هي القوة.

و «أرُزٌّ» أيضاً أعجمي، فلا يَردُ. وأما «أسْنُمٌ» فإنْ كان جمعا فهو الذي نقول لا يأتي إلا جمعا. وإنْ كان اسما علما فلا يردُ، لأنّ الأعلامَ أتت أيضاً في

---

(١) قال ابن منظور: «الآنك هو الرصاص القلعي». اللسان (أنك).

(٢) قال ابن منظور: «آنك: أفعل، من أبنية الجمع ولم يجيء عليه للواحد إلا آنك وأشد». اللسان (أنك).

(٣) قال سيبويه: «وقد كسرت فِعلة على أفعُل وذلك قليل عزيز، ليس بالأصل. فقالوا: نِعمة وأنعم وشِدّة وأشُدّ» ٣/٥٨١.

بـاب «فعالِـل» كقولهم: بـلا كف[1] وحضاجـر. لأنَّ الأعلامَ قـد تأتي منقـولةً ومرتجلة على غير قياس كلامهم. وإنْ كان اسماً مفردا جنسا عربيا فحينئذ يردُ، ولم يثبت ذلك، ولو ثبت فجوابُه ما أُجيب عن سراويل في ذلك الباب[2].

وأما «أَبْلُمٌ»[3] فإنْ ثبتَ فلأنه فرع «أَبْلُمَة» كقولك: قَمْحـةٌ وقَمْحٌ. هـذا بعد التسليم أنه مفردٌ وأمَّا إن قيل: إنه جمعٌ فقد سقطَ وروده، ويجوز أن يقال: إنهم سوّغوه لمّا كان معناه جمعاً، فجرت فيه هذه الصيغةُ لذلك.

وأمّا «أصبُعٌ» و «أثمُدٌ»[4] فشاذّ. و «أنْمُلَةٌ» و «أسْنُمَةٌ» ليس من ذلك، لأنّ هذا بالهاء. فإنْ قـالوا: الهـاءُ لا اعتداد بهـا، قلنا: فـلا اعتدادَ بهـا أيضاً في «صياقلة»، فلا يردُ. و «أذْرُحٌ»[5]، شاذٌ كما تقدم في الأعلام[6].

[إمــلاء ١١٦]

[البدل لا يتقدم على المبدل منه ولايفصل بينهما بالجملة]

وقال مملیا: لا يجوزُ أن يكون: زيداً ضربته، بدلا من الهاء في «ضربته» لوجهين: أحدهما: التقدُّم، إذ هو تابع. والثاني: الفصلُ بينهما بـالجملة. ولا يجوزُ أن تكونَ الهاءُ بدلاً من زيد للفصل بينهما بالجملة الفعلية.

---

(١) في الإيضاح لابن الحاجب: ملاكف. (١/١٤٣). ولم أعثر على معناها.

(٢) انظر: الإملاء (٧٩) من الأمالي على المقدمة. ص: ٥٩٤.

(٣) الأبلم: الخوصة. اللسان (بلم).

(٤) الأثمد: الكحل. اللسان (ثمد).

(٥) أذرح: بلد في أطراف الشام من أعمال الشراة، ثم من نـواحي البلقاء. انـظر معجم البلدان ١/١٢٩.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٧.

[إمـلاء ١١٧]

[إطـلاق الإعـراب]

وقال مملیا: الإعرابُ يطلقُ على المعرب، ولا بُعدَ في ذلك، أو على حذفِ مضاف، كأنه قال: الكلامُ على صاحب الإعراب، أو ذي الإعراب.

[إمـلاء ١١٨]

[الغرض من الحرف تحسين الكلام]

وقال مملیا: إنْ قيل: إنّ الحرفَ من مفردات الكلام، فالكلامُ يحصل دونه، وهو المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل.

فالجوابُ: أنّ المفردَ على ضربين: مفردٌ وهو مقوِّمٌ للشيء، ومفردٌ ليس مقوِّماً. فالأولُ: ما ذكرناه من المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل. والثاني: الحرفُ، وإنّما جيء به لتحسين الكلامُ، فَسُمِّي جزءاً لهذا، ألا ترى أن القائلَ لو قال: الحبرُ يتركب من عَفْصٍ[1] وزاجٍ[2] وَقَلَقَنْد[3] وزَعْفَرَان[4]. فالزعفرانُ ههنا لم يكن إلا لتحسين الهيئة الحبريّة، لا انه من مقوّماته، فإنه ينفكُّ عنه ويعقلُ دونه، كذلك الحرفُ مثل قولنا: زيدٌ في الدار قائم. ولا شك في كون هذا وما أشبهه فضلة، فإنّ الكلامَ مستقل بدونه، وإنما جيء به لغرض آخرَ.

---

(١) العفص: الذي يتخذ منه الحبر. مولّد، وليس من كلام أهل البادية. اللسان (عفص).

(٢) الزاج: وهو من أخلاط الحبر. فارسي معرب. اللسان (زوج).

(٣) لم أعثر على معناه: وواضح أنه معرب.

(٤) الزعفران: صبغ معروف، وهو من الطيب. اللسان (زعفر).

[إمـلاء ١١٩]

[الجواب عن إيراد على حذف حروف الجر]

وقال مملیا مجیبا عن إیراد بعضهم على قوله[١]: حروفُ الجرِ لا تُحذف إلا في مواضعَ تحفظ ولا يقاس عليها، قوله تعالى: ﴿واخْتارَ موسى قَومه﴾[٢]: من وجهين: أحدهما: أنّ «اختار» تارة يتعدى بنفسه، وتارة بحرف الجر كقولك: استغفرتُ اللَّهَ الذنبَ ومِنَ الذنب، فليستْ (مِنْ) فيه محذوفةً[٣]، وإنما هي إحدى[٤] اللغتين. الآخر: أنه معدّى بنفسه، وجاءت (مِنْ) على سبيل الزيادة لا على أنه معدّى بِـ «مِنْ» ثم حُذفت، كقولك: ما ضربتُ أحدا، وما ضربت من أحد.

[إمـلاء ١٢٠]

[الفرق بين ألفاظ العدد في التمييز وبين المشترك]

وقال مملیا: الفرقُ بين عشرين وشبهه من ألفاظ العدد في التمييز وبين المشترك، أنّ المشتركَ موضوعٌ للدلالة على ذات المسمّى باعتبار حقيقته. وإنما يجيء الإلباس في بعض الأحيان للجهل بالقرائن. وأسماءُ العدد ونحوها مما يُميَّز لم يوضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصلُ بالتمييز لا باشتراك ولا ظهور ولا تجوّز. فإنه لا يُفهمُ من عشرين إلا عشرتان من أيّ معدود كان.

ولو أطلقها المطلقُ مريداً بها الدلالةَ على ذات الدراهم، كإطلاق

---

(١) في ب، د: قولهم.

(٢) الأعراف: ١٥٥.

(٣) قال ابن هشام: إنها محذوفة. انظر المغني ١/٣٩٦ (دمشق).

(٤) في ب، د: أحد.

العين[1] في أحد مدلولية[2] أوْ أطلقها بإزائه معتقداً ظهورا كظهور رجل في مسماه، أو أطلقها قاصداً التجوز بها في الدلالة على الدراهم أو غيرها معيّنا، كإطلاق أسد في الدلالة على الرجل الشجاع، كان مخطئاً في الوجوه الثلاثة لأنها لم توضع إلا لمعدود مبهم حقيقتُه. فاستعمالُها على غير ذلك استعمالٌ للفظ في غير موضوعه[3]، وهو غيرُ مستقيم.

[إمـلاء ١٢١]

[الكلام في منع صرف «أجمع وجمع» وأخواتهما]

وقال مملیا: «أجْمع» وأخواه[4]، و (جُمع) وأخواه[5]، مشكلٌ في منع صرفه. لأنّه إنْ قيل في «جُمع»: العدلُ والصفة، فالعدلُ مسلّم، والصفةُ غيرُ مستقيم، لأنّها من باب التوكيد، وهما بابان متغايران يتميز كلُّ واحد منهما بخاصته، فلا يستقيم أن يكون أحدُهما فرعاً[6] للآخر. فإذا بطلَ أن يكون صفةً فالعدلُ وحده لا يستقيم.

وإنْ قيل: العدلُ والتعريف. فالتعريفُ المُعتبر في منع الصرف هو العلمية، وهذه ليست باعلام، فلم يصح كونُ العلمية علةً فيها.

والكلامُ في «أجْمع» فيما ينضم إلى وزن الفعل من صفة أو تعريف كالكلام في «جُمع» فيما انضم إلى العدل من الصفة أو التعريف، ولا شك في إشكال ذلك.

---

(١) العين: النقد. اللسان (عين).
(٢) أي: دنانير (ذهب)، أو دراهم (فضة).
(٣) في د: موضعه.
(٤) أكتع وأبتع، ومعهما أبصع.
(٥) كتع وبتع، ومعهما بصع.
= (٦) في الأصل وفي ب، د: نوعاً، وهو تحريف.

والجوابُ أن يقال: أجمعَ العربُ على منع صرف البابين، ولا بدّ من علتين. ففي «أجْمع» وزنُ الفعل محقق، فيحتاج إلى علة أخرى. وفي «جُمع» العدلُ التحقيقي محقق، فيحتاج إلى علة أخرى، فيجب تقديرُها، وإنْ كان على بعد، [كما][1] وجب التقديرُ في أسامة ونحوه، وإنْ كان على بعد.

بقيَ أن يقال: ما المقدّرُ مع العلَم، فإنه لا بدَّ من علة أخرى؟ فيمكن أن يقال: الصفةُ، باعتبار أصل المعنى[2]، لا باعتبار الخاصة التي صيّرته تأكيداً. ويمكنُ أن يقال: التعريفُ، ويمنعُ أن تكون العلَمية مشترطةً في التعريف. ويمكن أن يقال: هي أعلامٌ باعتبار معانيها الكلية كباب أسامة، وإنْ كان بعيدا.

ولا يُنكر استعمالُه تابعا مع كونه علَما. فقد ثبت في الإبدال وعطف البيان استعمالُ الاعلام توابعَ مثل: أبو عمرو زيد، وجاء أخوك زيد. إلا أنه يُستبعدُ من حيث كان لا يُستعمل إلا تابعا، ولا شك في استبعاده. إلا أنه اغتُفر لِمَا لَزِمَ من وجوب تقدير علة أخرى، فبقيَ الترجيحُ فيما يُمكنُ تقديرُه، ولم يتعين ما يمكن تقديرُه لتعدد المقدّرات، بخلاف باب أسامة، فإنه لم يكن ثمَّ إلا العلميةُ، فلذلك تعيّنت.

ويجوز أن يقال: إنّ هذه الألفاظَ في أصلها صفاتٌ ثم استُعملت غيرَ صفاتٍ، فكانت كأسود وأدهم[3] باعتبار الصفة الأصلية، فلمّا انضمت إلى العدل وجب منعُ الصرف، إلا أنه ليس بمحقَّق كونُه صفة في الأصل كأسود، إذ

---

(١) كما: زيادة من ب، د.

(٢) قال ابن الحاجب: «والمانع عندنا العدول والصفة الأصلية المقدرة فيه، كأن أصله بمعنى مجتمع». الإيضاح ١/١٣٦.

(٣) قال سيبويه: «وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحية، والأرقم إذا عنيت الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب». الكتاب ٣/٢٠١. وانظر المقتضب ٣/٣٤٠.

لا يقال: مررتُ برجل أجْمع[1] ولا بامرأة جمعاء، بخلاف أسود وأدهم وأرقم، فإنه قد ثبت استعمالُها صفاتٍ محقَّقةً. إلا أنه اغتُفر هذا التقديرُ لوجوب تقدير علة [أخرى][2]، وكانت أوْلى من دعوى الصفة المحققة، لعلمنا بانتفائها، ومن كون التعريف معتَبراً، وإن لم يكن علميةً من حيث لم يثبت ذلك، ومن حيث صرَّح المحققون باشتراط العلمية. وأوْلى من دعوى العلمية فيها لكونها خارجة عن قياس العَلَم في المعنى والاستعمال. أمّا المعنى فلجريها على الشيء وشبهه، وأما الاستعمال فلزومُها التبعية.

وكأنّ هذا القولَ فيه جمعٌ بين الأقاويل حسب الإمكان. فإنّ فيه إثباتَ الصفةِ في الأصل، فهو موافقٌ لمن ادّعى الوصفية. وفيه إثبات أن التعريفَ مشتَرطٌ فيه العلميةُ. وفيه إثباتٌ أنها معارفُ[3]. فقد حصلت الموافقةُ حسب الإمكان باعتبار الأقاويل الثلاثة.

[إمـــلاء ١٢٢]

[علة عدم تقدم خبر «كاد» على اسمها]

وقال: إنما لم يتقدم خبرُ «كاد» على اسمها لوجهين: أحدُهما: أنها من باب «عسى»، فكما لم يتقدم خبرُ «عسى» لا يتقدم خبرُها. الثاني: أنهم لو قدّموه وهو لا يكون إلا فعلا لأدّى إلى تقديم خبر المبتدأ عليه وهو فعل، فكما لا يقال: يقوم زيد، على أن يكون «زيد» مبتدأ، و «يقوم» خبره وفيه ضمير فاعل،

---

(١) في الأصل وفي ب، د: جمع. وهو خطأ.

(٢) زيادة من م، س.

(٣) قال سيبويه: «وأجمع وأكتع إنما وصف بهما معرفة، فلم ينصرفا لأنهما معرفة». الكتاب ٢٠٣/٣. وقال المبرد: «فأما أجمع وأكتع فمعرفة ولا يكون إلا نعتاً. فإن سميت بواحد منهما رجلاً صرفته في النكرة». المقتضب ٣٤٢/٣. وانظر شرح الكافية للرضي ٤٤/١.

فكذلك لا يقال: كاد يقوم زيدٌ، على ذلك، لأنها إنما تدخل على مبتدأ خبرُه فعلٌ مضارع، فإذا امتنع التقديمُ قبل دخولها امتنع بعد دخولها.

والذي منع التقديمَ في «كاد» منع التقديمَ في «عسى». ألا ترى أنهم حكموا إذا قالوا: عسى أن يقوم زيد، بأنّ زيدا فاعلُ «يقوم» لمّا تعذّرَ عليهم تقديرُ التقديم، فجعلوها على استعمالين لذلك.

ويمكن أن يقال: إنّ معنى: عسى أن يقوم زيد، قَرُبَ قيامُه، ومعنى: عسى زيد أن يقوم، قارب زيدٌ القيامَ. فكرهوا التقديمَ ليظهر الفرق بين المعنيين بذلك[1].

[إملاء ١٢٣]

[إطلاق العوامل اللفظية]

وقال مملياً: العواملُ اللفظيةُ مطلقةٌ على «كان» وأخواتها، وعلى «ظننت وأخواتها، و«إنّ» وأخواتها، و«ما» الحجازية. وحروف الجر، وإنْ كانت لفظيّةً أيضاً، إلا أنها لمّا كانت تقتضي شيئاً واحداً لم تعدّ مع تيك بخلاف ما ذُكر أولاً.

[إملاء ١٢٤]

[ضمير الفصل لا يجوز أن يكون توكيدا]

وقال مملياً: هو الذي هو فصل[2]، لا جائزَ أنْ يكونَ تأكيداً[3]، لأنه لو

---

(١) انظر المفصل ص ٢٦٩، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٩١.

(٢) سمي فصلاً لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً. ويسميه الكوفيون عماداً لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط. انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٤.

(٣) قال سيبويه: «لأن الفصل يجزىء من التوكيد والتوكيد منه» ٢/٣٨٩. وقال الزمخشري: «وليفيد ضرباً من التوكيد. المفصل ص ١٣٣. والذين ادعوا أنه تأكيدٌ همُ الكوفيون.

كان تأكيداً لم يخلُ إما أن يكون لفظياً وإما أن يكون معنوياً. لا جائزَ أن يكون لفظياً، لأنّ اللفظيّ إعادةُ اللفظ الأول بعينه إنْ كان ظاهراً، وإعادةُ اللفظ إن أمكن، وإلا فما يدلُ عليه من بابه إنْ كان مضمراً كقولك: مررت بك أنت، ورأيتني أنا. لأنهم لما قصدوا إلى التأكيد اللفظي فيه وتعذّرَ أن يُؤتى بالمتصل من غير متصل به وجب الانفصال.

ولمّا لم يكن لضمير المجرور منفصلٌ حملوه على المرفوع لأنه أخصرُ، فلم يقولوا مررت بك إياك، وقالوا: مررت بك أنت، كما قالوا: ما أنا كانت، لمّا تعذّر المتصلُ أتوا بالمرفوع المنفصل.

ولا جائز أن يكون معنوّياً لأن المعنوي بألفاظ تُحفظ ولا يُقاس عليها.

[إمـــلاء ١٢٥]

[وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبراً على ضمير يعود على المبتدأ]

وقال مملياً: الجملة إذا وقعت خبراً عن المبتدأ فلا بدَّ فيها من ضمير يعود على المبتدأ[١] إمّا لفظاً[٢] وإما تقديراً[٣].

وما توهّمه المتوهِّمْ من مثل: زيدٌ أخوك قائمٌ، في أن «زيد» مبتدأ و«أخوك قائم» جملة خبر لِـ «زيد» ولا ضميرَ، غيرُ مستقيم. لأن «أخوك» ليس بمبتدأ،

= انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٧.

(١) قال أبو البركات الأنباري: «وإنما وجب ذلك ليربط الكلام الثاني بالأول، ولو لم يرجع منه ضمير الأول لم يكن أولى به من غيره، فتبطل فائدة الخبر». أسرار العربية ص ٧٥. هذا وإذا كانت الجملة الخبرية نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط نحو: (هو الله أحد) إذا قدّر «هو» ضمير شأن.

(٢) نحو: زيد أبوه منطلق.

(٣) نحو: السمن منوان بدرهم، أي: السمن منوان منه بدرهم.

وإنّما هو بدل من «زيد» أو خبرٌ عنه، و«قائم» خبرٌ بعد خبر. وإنّما وقع الوهمُ حيث[1] كان «أخوك» هو «زيد»، وهو على صورة المبتدأ، فتوهّم أنّ الكلامَ صحَّ مع كونه مبتدأ، وليس الأمر كما ظَنّه، لأن الخبرَ شرطُه أن يكون هو الأول باعتبار الذات، أو فيه ذكرٌ لتحصل الإفادةُ بينهما. لأنه لو انتفى هذان لم تحصلْ إفادة. ألا ترى أنك إذا قلت: حصيرٌ كتابٌ، أو زيدٌ عمروٌ قائم، لم يكن مفيداً، وهذا الإشكالُ فيه.

فإنْ قيل: ضميرُ «قائم» في: زيدٌ أخوك قائم، عائدٌ على «أخوك»، و«أخوك» هو زيد، فصار في المعنى عائداً على زيد، فلم يخلُ المبتدأ عن أن يكون في خبره ضميرٌ عائد إليه.

فالجوابُ: أنّ الضميرَ إذا عاد على «أخوك» فلا يصحُّ اعتبارُ عوده إلى غيره، وإنْ كان هو هو في المعنى، ولذلك لم يخبروا عن الضمير في «منه» في قولهم: السمن منوان منه بدرهم، لكون الضمير لواحد منهما، وهما محتاجان إلى ضميرين. فلو كان ما ذكروه معتبَراً لكونه في المعنى لهما لم يمتنع الاخبارُ ههنا. وسرُّ ذلك أنهما في المعنى واحد لم يقصدوا إعادتَه إلا على من هو له. وكونُه في المعنى لمدلول الأول قضيّةٌ عقلية، والكلامُ في دلالة الألفاظ باعتبار وضعها.

[إمـلاء ١٢٦]

[الصواب أن نقول: حال مقيِّدة]

وقال مملياً: إذا قيل في الحال في مثل قولهم: جاء زيدٌ راكباً وشبهه: إنها حال مقيِّدة. فمعناه: أنها قيّدت الإطلاقَ الذي كان يحتمِلُه قولك: جاء زيد، لأنه يحتملُ أحوالاً مختلفة من الركوب والمشي وغيرهما. فإذا قلت: راكباً،

---

(١) في م: من حيث.

فقد قيّدته بعد أن كان مطلقاً. فيكون قولهم: مقيِّدة، بكسر الياء، على أنه اسمُ فاعل، لا مفتوحة على أنه اسمُ مفعول.

ولا يصلح أن يقالَ، مقيَّدة، لأنها ما جيء بها لتُقيَّد، إنما جيء بها لتقيِّد. ولذلك قيل: ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول عند نسبته إليه أو وقوعه عليه. وإنّما تُوصف بالمعنى الذي جيء بها لأجله.

[إمـلاء ١٢٧]

[الكلام في قلب ألف «كلا» ياء إذا أضيف الى مضمر]

وقال مملياً: قال بعض المتقدمين: إنما قلبت الألف ياء في «كلا» إذا أضيف إلى مضمر تشبيهاً بقلب الألف ياء في: على وإلى ولدى، إذا اتصلت بالمضمر[1].

وأُجيب عن حال الرفع في «كلا» حيث لم يقولوا: كليهما، في الرفع: بأن المشبَّه به إنما وقع في موضع النصب أو الخفض، ولم يقع في موضع الرفع، فلذلك بقيت الألفُ على حالها في الرفع، وهو غيرُ سديد، لأنه لو كان كذلك لوجب انقلابُ كل ألف نحوه من نحو: الغضا والوغى وأشباهها، ولا قائل به.

---

(١) قال ابن الحاجب: «وقال أكثر البصريين: معرب تقريراً مطلقاً، وقلبت ألفه في النصب والجر ياء تشبيهاً لها بألف لدى وعلى في لفظها ولزومها الإضافة، ولم يقلب في الرفع، لأن لدى وعلى لا يقعان في الرفع فبقيت على حالها، وهو جيد، إلا أن ما ذكرناه أولى لقوة المناسبة المذكورة على ما ذكروه، ولأن قلب الألف في لدى وعلى على خلاف القياس، وأيضاً فإنها ألف في مبني فلا يلزم مثله في المعرب، ولأنه اسم معرب اختلف آخره عند اختلاف العامل فوجب أن يكون إعراباً كغيره»: انظر: الإيضاح ١/١٢٢.

[إمـــلاء ١٢٨]
[الجواب عن إيراد على حدّ الفعل]

وقال مملياً: إذا قيل في حدّ الفعل: ما دلَّ على معنى في نفسه غير[١] مقترن بزمان محصّـل، ورد [عليه][٢] قـولُنا: المـاضي والمستقبل[٣]، فـإنه دلَّ على معنى في نفسه مقترن بزمان محصّل، وهو اسم باتفاق.

والجوابُ عنه: أنّ الماضي والمستقبل دلَّ على نفس الزمـان، والزمـانُ غيرُ مقترن بزمان. فإن قيل: فإذا أريد بالمـاضي الفعل الـذي انقضى، والمستقبل الفعل الذي لم يـأت، لم ينهض هذا الجـواب. والجوابُ: أن المـرادَ به إذا أطلق على ما ذُكر الماضي زمانه والمستقبل زمانه، فحُذف المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه، تُوهِّم أنه له. وعلى تقدير تسليم أنه له، فمدلولُ الماضي ذاتٌ نُسب إليها عدمٌ بعد وجود، ومدلولُ المستقبل أمرٌ معلوم نُسب إليه انتظارُ وجودٍ، فلا دلالـةَ فيهما على الـزمان، وإن كـان لا يحصلُ إلا بـزمان مختص إلا أنـه من لوازمه، لا من دلالته، كما أن الضربَ ونحوه لا يكـون إلا بزمـان، إلا أنه من لوازمه لا من مدلوله.

[إمـــلاء ١٢٩]
[همزة «اضرب» المنقول عن فعل الأمر إذا سمي به]

وقال مملياً: إذا سُمّي بِـ «اضرب» المنقول عن فعل الأمر. فإنْ سُمّي به ولا ضميرَ فيه قلته بقطع الهمزة، فتقول: جاءني إضرب، لأنه صار كَـ «إصبع»

---

(١) وردت هذه الكلمة في جميع النسخ . ووجودها مخل بالمعنى . والصواب حذفها .
(٢) زيادة من ب، د.
(٣) أي: هذان اللفظان. وليس قصده الفعل الماضي والفعل المستقبل.

وإنْ سمّيت[1] به وفيه الضميرُ فهو إذن فعلٌ وفاعل، وهمزتُه همزة وصل على ما كانت عليه.

ووجهُ الفرق ظاهر وهو أنه صار كالأسماء، وليس في الأسماء اسمٌ أولُه همزةُ وصل إلا الأسماء الجارية على الأفعال كالانطلاق والاقتدار وشبهه، والعشرة الأسماء التي هي ابن وابنة[2].

[إمـلاء ١٣٠]

[العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال]

وقال مملياً: قولُهم: هذا زيدٌ قائماً. إنْ قيل: كيف صحَّ أنْ يكون العاملُ في الحال عن اسم الإشارة ما في معناه من معنى الإشارة مع الاتفاق على أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال؟ فإذا كان العاملُ في الحال معنى اسم الإشارة والعاملُ في صاحب الحال هنا الابتداءُ لم يصدق أنّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحب الحال لاختلاف العاملين.

فالجواب: أن اسمَ الإشارة له جهتان ههنا: أحدُهما: أنه مبتدأ، والعاملُ فيه الابتداءُ، وليس الحالُ له على هذه الجهة، والثاني: أنه في المعنى مفعولٌ لما تضمّنه معنى الإشارة، فالحالُ له بهذا الاعتبار. ومعنى الإشارة عاملٌ فيه بهذا الاعتبار الذي كان به صاحبُ الحال، وهو العاملُ في الحال، فقد صدق أن العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحب الحال.

---

(١) في الأصل: سميته. والأصوب ما أثبتناه.

(٢) وابنم واسم واست واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وأيمن الله. انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٢٥٠.

[إمـــلاء ١٣١]

[إعراب كلام للحريري في الملحة]

وقال مملياً: قول الحريري[١] في المُلْحَةِ[٢]: «حـدّاً ونوعـاً». يجوز أن يكونا منصوبين على التمييز كقولك: عرفتُ الكلامَ حدّاً ونوعاً، وهو التمييز عن النسبة. إذ المرادُ بقولك: عرفتُ الكلامَ ههنا، عرفتُ حدّ الكلام ونوعه، كما تقول: حسُنَ زيدٌ وجهاً وداراً، وأنت تعني: حسُنَ وجهُ زيد وداره.

ويجوز أن يكون حالاً بمعنى المفعول، يعني: عـرفت الكلامَ محـدوداً ومنّوعاً.

[إمـــلاء ١٣٢]

[إطلاق المعاني عند النحويين]

وقـال مملياً: النحـويون يـطلقون المعـاني على الأمور النسبيـة والأمـور الحقيقية كالقرب والبعد وما أَشْبه ذلك، والأمور المعقـولة مثـل العلم والإرادة والكلام.

[إمـلاء ١٣٣]

[الكلام على زعم بعض العلماء أن الفصلَ يفيدُ الحصر]

وقـال مملياً على زعم بعض العلمـاء أنّ الفصلَ يفيـد الحصـر: إن لـه وجهين من الاستدلال: أحدهما: مثل قوله: ﴿وإنّ جندَنا لهُمُ الغالِبُون﴾[٣].

---

(١) هو القاسم بن علي بن عثمان البصري. ولد سنة ٤٤٦ هـ ببلد قريب من البصرة. له من المؤلفات: المقامات المشهورة، درة الغواص، الملحة وشرحها. مات بالبصرة سنة ٥١٦ هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٥٧، وإنباه الرواة ٣/٢٣.

(٢) ص ٢ (مطبوعات أسعد محمد سعيد الحبال وأولاده).

(٣) الصافات: ١٧٣.

فإنه لم يُسَقْ إلا للإعلام بأنهم الغالبون دون غيرهم، وكذلك قوله: ﴿**وأنّ المسرفين هُمْ أصحابُ النار**﴾[1]. ﴿**وإنّ ربَّكَ لَهُوَ العزيزُ الرحيم**﴾[2]. وهذا معنى الحصر. والثاني: أنه لم يوضع إلا لفائدة، ولا فائدةَ في مثل قوله[3]: ﴿**ولكنْ كانوا هُمُ الظالمين**﴾[4]، سوى الحصر[5].

[إمـــلاء ١٣٤]

[وجه حذف حرف الجر في باب «أنْ» و «أنّ»]

وقال مملياً: إنما حُذف حرفُ الجر في باب: أنْ وأنّ، ولم يُحذف في باب الأسد، في امتناع قولهم: إياك الأسد، بتقدير: مِنْ، لأن «أنْ» و«أنّ» حرفان موصولان بجملة معهما كالاسم، فاستطيلت مع نفي الالباس، فحُذفَ حرفُ الجر معها تخفيفاً، بخلاف الأسد، فإنه اسمٌ مفرد، فلا يلزمُ من حذف حرف الجر فيما ذكرناه أنْ يُحذَفَ في باب الأسد.

وقوله: مع نفي الإلباس، احترازٌ من مثل قولهم: عجبت مِنْ ما تصنعَ، فإنّ «ما» حرفٌ مصدريٌ كأنْ وأنّ، ولكنه لا يُحذف منه «مِنْ»، لأنها لو حذفت عنها لالتبست بـ «ما» التي بمعنى الذي، لأنّ صورتها واحدة، فلما كان الحذفُ يؤدّي إلى اللَّبْس لم يُحذف حرف الجر، وحُذف فيما ذكرناه لِمَا ذُكر.

---

(١) غافر: ٤٣.

(٢) الشعراء: ٩.

(٣) في الأصل وفي ب، د، س: قولك. وهو سهو.

(٤) الزخرف: ٧٦.

(٥) ذكر ابن الحاجب وجهي الاستدلال لهذا الزعم، ولكنه لم يردّ على ذلك، ولم يبد رأيه في هذا الزعم.

[إمــلاء ١٣٥]

[اعتراض على حد بعضهم الاسم]

وقـال مملياً معتـرضـاً[١] على جـدّ بعضهم الاسمَ بقـولـه: مـا دلَّ على المسمّى دلالةَ بيان من غير اقتران بزمان[٢]:

قوله: ما دّل على المسمّى. إنْ أرادَ بالمسمّى المعنى الذي كان به الاسمُ اسماً، أوْ المعنى باعتبار اشتقاقه من الاسم، فدور، وأيضاً لا حاجةَ الى زيادةٍ. وإنْ أرادَ بالمسمَّى المدلولَ المطلقَ فالحرفُ كذلك. إلّا أن يُريد بقوله: دلالةَ بيان، الاستقلالَ بالمفهومية، فحينئذٍ يكون مستقيماً.

[إمــلاء ١٣٦]

[نون الوقاية وأشباهها ليست كلمة]

وقال مملياً: نونُ الوقاية وأشباهها مثـل حروف المضـارعة وشبههـا[٣]، ليست بكلمة وإنّما هي كالألف في «ضارب» والميم في «مخـرج» والألف في «سكرى» و«غضبى» ونحو ذلك. وقد تخيّل كونَ حروف المضارعة كلمةً بعضُ المتأخرين، وهو غلط.

والفرقُ بين هذه الحروف وأشباهِها مما ليس بكلمـة وبين الحروف التي هي كلماتٌ أنّ هذه لا تدل على المعنى الذي قُصد بزيادتها لـه إلا بسبك مـا

---

(١) معترضاً: سقطت من ب، د.

(٢) وحدّه أبو البركات الأنباري بقوله: «كل لفـظة دلت على معنى تحتهـا غير مقتـرن بزمـان محصل». ثم قال: «وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً. ومنهم من قال: لا حد له، ولهذا لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثـال، فقال: الاسم: رجل وفرس». انظر: أسرار العربية ص ٩. وحده الزمخشري بقوله: «هو مـا دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران». المفصل ص ٦.

(٣) في الأصل وفي م، د: وشبهه. وما أثبتناه من ب. وهو الصواب.

انضمَّ إليها معها[1] حتى صارت كالجزء منه. فدلالةُ «ضارب» على الذات التي قام بها الضرب، كدلالة «عِلْم» و «جَهْل» على مدلولهما. فالألفُ في هذا المعنى كالضاد والراء والباء، وإنْ حُكم عليها بالزيادة.

وأما الحرف الذي هو كلمة فتجد ما ينضمُّ إليه مستقلاً في دلالته قبله، وتجده أيضاً موضوعاً لذلك بمجرده، وإنْ اشتُرط في استعماله ذكرُ متعلَّقه. فلذلك يُفهم من «زيد» في قولك»: لزيد، معناه مستقلاً. ويُفهم من اللام على انفرادها معنى الاختصاص وإنْ كانت لا تستعمل إلا بمتعلَّقها. ولو أُخرجت الألفُ من «ضارب» والميمُ من «مخرج» لم تجد معناه مستقلاً فيما كان عليه. وكذلك لو أُخذت الميم على انفرادها والألف على انفرادها لم تجد له معنى أصلاً. فظهر الفرق بينهما بما يُدخل ما هو كلمةٌ في حدِّ الكلمةِ ويُخرجُ ما ليس بكلمة من حدِّ الكلمة. إذ الكلمةُ لفظٌ وُضع لمعنى مفرد[2].. وليست الألفُ في «ضارب» والميمُ مَن «مخرج» كذلك.

وأمّا الباءُ من «بزيد» واللامُ من «لزيد» فدالةٌ على معنى مفرد. وقد تبيّن بذلك ما هو المقصود.

[إمـلاء ١٣٧]
[المـراد بالإسـناد]

وقال مملياً: قولُهم: المرادُ بالإسناد نسبةٌ تفيد[3]. فإنْ قيل[4]: فلو قيل على هذا: العالَمُ حادث، لمن يعلمُ الحدوث، لم يكن كلاماً، لأنك لم تُفده شيئاً.

---

(١) معها: ساقطة من د.

(٢) انظر: المفصل ص ٦، وشرح الكافية للرضي ٢/١.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦١/١.

(٤) في ب، د: قلت.

فالجواب: أنه ليس المرادُ أنها تفيد كل مَنْ يسمعها، وإنما معنى: تفيد، أي: تفيد مَنْ ليس عنده علمها.

ويجوز أن يقال: إن المرادَ بالإفادة إفادةُ أن المتكلمَ حاكمٌ بأحد مدلولي الجزئين على الآخر. فلا فرقَ على هذا بين أن يكون المخاطَبُ عالِماً أو غيرَ عالم.

فإن قيل: فأين الإفادةُ في مثل: هل زيدٌ قائم؟ على المعنى الأول، وعلى المعنى الثاني. فإنك على المعنى الأول لم تُفد أحداً هذه النسبةَ، إذ ليس الكلامُ موضوعاً لإفادتها. وإنما هو سؤالٌ عنها. وعلى المعنى الثاني لا يستفيد السامعُ أنّ المتكلمُ حكمَ بالقيام على زيد لأنه سائلٌ عنه.

فالجوابُ: أنّ النسبةَ حاصلةٌ على المعنيين. أما على الأول فإنّ المتكلم أفاد المخاطبَ هذه النسبةَ على وجه الاستفهام، فكأنه نسبَ قياماً مُستفهَماً عنه إلى زيد، فوزانُه وزانُ قولك: زيدٌ أنا مستفهِمٌ منك عن قيامه. وعلى المعنى الثاني أوضحُ، وهو أنه أفاد المخاطبَ أنه نسبَ الجزءَ المُستفَهَم عنه إلى الآخر، فيفهم السامعُ أنه قام بالمتكلم قيامٌ مُستفهَم عنه منسوبٌ إلى زيد.

[إمـلاء ١٣٨]
[إيراد على أن المبتدأ لا يقع جملة والجواب عنه]

وقال مملياً: إنْ ورد على قولنا:[1] «إن المبتدأ لا يقع جملةً»، قولُه: ﴿سَواءٌ عليهم أَأَنذرتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾[2]. فإن (سواء) خبرُ مبتدأ، مقدم، و(أأنذرتهم أم لم تنذرهم) المبتدأُ، وهو جملةٌ[3].

---

(١) انظر: الإملاء (٧٤) من هذا القسم. ص: ٧٦٤.

(٢) البقرة: ٦.

(٣) هناك أوجه أخرى في إعراب «سواء». انظر: مغني اللبيب ١/ ١٥١ (دمشق).

فالجوابُ: أنه إنما صح الابتداءُ ههنا بالجملة لأنها مأولةٌ مع حرف الاستفهام بالمصدر المعرفة. وإنما جيء بهمزة الاستفهام المعادلة لـ «أمْ» لإفادة تحقيق معنى التسوية على ما ذكرناه في غير موضع[1]. فوزانُ ذلك وإن كان مخصوصاً بهذا المحل وزانُ الجملة الواقعة مع «أنْ» و«ما»، كقولك: أنْ تُحسنَ خيرٌ لك. فكما صح وقوعُ هذه الجملة مع «أنْ» و«ما» مبتدأ لكونه متأوّلاً بمصدر معرفة صحّ وقوعُ هذه الجملة أيضاً مبتدأ لوقوعها موقع المصدر المعرفة في المعنى.

[إمـلاء ١٣٩]
[علةُ جعل الإعراب آخر الكلمة]

وقال: إنما جُعل الإعرابُ آخرَ الكلمة ولم يُجعل لا أولاً ولا وسطاً، لأنه ليس مما تعدُّ حركتُه وسكونه من بنية الكلمة، بدليل أنه محل التغيير والوقف والحذف بخلاف غيره[2]. فلو وُضع الإعرابُ في غيره لأدى إلى الإخلال بالبنية وإلى اللَّبْس. فإنه لا يُدرى حينئذٍ هل حركتُه لبناء الصيغة أو للإعراب.

ويجوز أن يقال: إن الإعرابَ دليلُ معانٍ زائدة على معقولية المدلول، فلا ينبغي أنْ يُؤتى بها إلا بعد ثبوت ذكر المدلول، وذلك يقتضي أن يكون آخراً، لأنه لا يثبت ذكرُ المدلول حتى تتم صيغتُه. فلو جُعل في أوله أو وسطه لكان دالاً على شيء قبل ثبوت ما يتوقف عليه[3].

---

(١) انظر: الإملاء (٥٨) من هذا القسم. ص: ٧٤٤.

(٢) انظر: مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري مسألة ١٠ (حققه وقدم له الدكتور محمد خير الحلواني).

(٣) قال السيوطي: «وقال أبو اسحق الزجاج: كان أبو العباس المبرد يقول: لم يجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب، لأن حركتين لا =

[إمـلاء ١٤٠]

[إيراد على علة بناء «مَنْ» الموصوفة والجواب عنه]

وقال مملياً: إذا ورد على علة بناء «مَنْ» الموصوفة أنها إنما بُنيت لافتقارها إلى صفتها كافتقار الموصول إلى الصلة، الأسماءُ التي لا تُعقل إلا مضافة مثل «كل» و«بعض» وشبهه[1]، فإنها مفتقرة إلى المضاف إليه كافتقار الموصول إلى صلته.

فجوابُه من وجهين: أحدُهما: أن كلًّا وبعضاً ونحوهما قد ثبت لها القطعُ، فصحّ فيها، بخلاف «مَنْ» الموصوفة فإنه لم يثبت قطعُها عن صفتها أصلاً، فحصل الفرقُ بينهما باعتبار أن الملازمةَ هـهنا لا تنفكُّ، والملازمةُ ثَمَّ قد انفكت. الثاني: أن افتقارَ الشيء الى صفة كافتقار الموصول الى صلة، لأن الصلةَ في المعنى صفةٌ لموصوف الموصول الذي قام الموصولُ مقامه. وكذلك إذا قلت: جاءني الرجلُ الذي ضربته، فـ«الذي» في الحقيقة صفةٌ للرجل، ولولا «ضربته» لم تتقوم وصفيته به لأنه لم يُوضَع إلا ليتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل. فأنت إذا حَذفْتَ موصوفَ الموصول صار الموصولُ قائماً مقامَه ونائباً منابه، فصارت الصلةُ لذلك صفة في المعنى له.

فلما كانت «مَنْ» الموصوفة بهذه المثابة في احتياجها إلى موصوف بُنيت لِشَبَهِها بالموصول.

= تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يجعل وسطاً، لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية وأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته». الأشباه والنظائر ١/٨٣.

(١) في م: وشبهها.

[إمـلاء ١٤١]
[هل يقوم المفعول الثاني والثالث مقام الفاعـل في باب ما لم يسم فاعله؟]

وقال مملياً: إنْ قيل: ما المانعُ من قيام الثاني والثالث مقام الفـاعل في باب ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه[1] باعتبار جهتين[2]؟

فالجواب عنه من وجهين: أحدُهما: لا نسلّم أن ثَمَّ جهتين. سلّمنا أن ثَمَّ جهتين، ولكن إذا دار الأمرُ بين أمرين أحـدُهما فيـه اختلافٌ، والآخـرُ لا اختلافَ فيه، فارتكابُ ما لا اختلافَ فيه أوْلى، وهذا كذلك، لأن الأمـرَ جاء على وِفْقه. والنحوي إنمـا يعلّل الواقـعَ. فالـواضع اعتبـر هذا الـطرفَ دون غيره.

[إمـلاء ١٤٢]
[وجه بناء «مثل» و«غير» على الفتح مع «ما» و «أنْ»]

وقال مملياً: إنما خُصّت «مثل» و«غير» في بنائهمـا على الفتح مـع «ما» و«أنْ» في مثل قوله: ﴿إنّه لحقٌّ مِثْلَ ما أنّكُمْ﴾[3]. وغيرَ أنْ نَطَقتْ[4]، لكثرتهما

---

(١) أي: المفعول الثاني من بـاب علمت، والمفعول الثـالث من باب أعلمت. والمتقـدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقاً مقام الفاعل. وأما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة نحو: ظُنّ زيداً قائم. ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل. وكذا لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت. انظر: شرح الكافية للرضي ١/٨٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٧.

(٢) من المحتمل أن يكون المقصود بالجهتين، السماع والقياس.

(٣) الذاريات: ٢٣.

(٤) البيت بتمامه:

لم يمنـع الشُّربَ منهـا غـير أن نـطقت ... حمـامـةٌ في غصـونٍ ذات أو قـالِ =

في الكلام ككثرة الظروف. فلما أُضيفتا إلى المبني أُجريتا مجرى الظروف في جواز البناء، كما بنوا «غير» على الضم لمّا قُطعت عن الإضافة تشبيهاً بالغايات، حيث قالوا: لا غيرُ، وليس غيرُ[1]. وكان مع «ما» و«أنْ» المصدرتين لوقوع الجمل بعدهما. وقيل لأنهما حرفان.

وعليهما الخلاف في مثل قوله: ﴿هذا يومُ ينفعُ الصادقين﴾[2] هل هو مبنيٌ أو معرب؟ والاتفاقُ على البناء في مثل قوله: ﴿يومَ لا تملِكُ نفسٌ لنفس شيئاً﴾[3]. لأنك إنْ عللت بالحرف فالحرفُ موجود، وإنْ عللت بالجملة، فالجملةُ موجودة.

[إمـلاء ١٤٣]
[الفرق بين التضمن والتقدير]

وقال مملياً: الفرقُ بين التضمن[4] وبين التقدير في قولنا: بُني «أين»

= وهو من البحر البسيط. وقد اختلف في قائله. فسيبويه نسبه للكناني ولم يسمه ٢/٣٢٩. والزمخشري نسبه لأبي قيس بن رفاعة، المفصل ص ١٢٥. ونسبه البغدادي لأبي قيس بن الأسلت، الخزانة ٢/٤٤. ورواه سيبويه برفع (غير) قال: «وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع. فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضع، فكذلك: غير أن نطقت». والمقصود بنصبها أنها مبنية على الفتح. والأوقال: جمع وقل، وهو ثمر شجر الدوم. اللسان (وقل).

(١) الضمة في مثل هذين المثالين ضمة بناء عند المبرد والمتأخرين. وهي عند الأخفش ضمة إعراب لا بناء، لأنه ليس زمان كقبل وبعد، ولا مكان كفوق وتحت، وإنما هو بمنزلة كل وبعض. وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين. انظر: مغني اللبيب ١/١٧٠ (دمشق).

(٢) المائدة: ١١٩.

(٣) الانفطار: ١٩.

(٤) في س: التضمين.

لتضمُّنه معنى حرف الاستفهام، وضربته تأديباً، منصوبٌ بتقدير اللام، وغلامُ زيد، مجرورٌ بتقدير اللام، وخرجتُ يوم الجمعة، منصوبٌ بتقدير «في»، أنّ التضمُّن يُراد به أنه في معنى المتضمّن على وجه لا يصحُّ إظهارُه معه. والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهارُه معه، سواء اتفق الإعرابُ أو اختلف. فإنه قد يختلف في مثل قولك: ضربته يوم الجمعة، وضربته في [يوم][1] الجمعةِ. وقد لا يختلف في مثل قولك: اللَّهِ لأفعَلَنّ، وبالله لأفعَلَنّ.

والفرقُ بينهما أنه إذا لم يختلف الإعرابُ كان مراداً وجودُه، فكان حكمُه حكمَ الموجود. وإذا اختلف الإعرابُ كان المقدّر غيرَ مراد وجودُه، فيصل الفعلُ إلى متعلَّقه فينصبه.

[إمـلاء ١٤٤]
[معنى قول للزمخشري في باب الحرف]

وقال مملياً وقد سئل[2] عن قول الزمخشري في «المفرد والمؤلف»[3] لمّا قسّم الحرفَ إلى عامل وغير عامل، ثم قال بعد ذلك: «ولا محالَ له لجموده ولزومه وتيرة واحدة».

فقال: معناه أنه لا يدل كدلالة الاسم والفعل. فإنّ الاسمَ يدل على ذات باعتبار معنى، والفعلُ كذلك، فإنه قد يقع موقع الاسم. ألا ترى أنك تقول: جاء زيدٌ يضرب عمراً، فـ «يضرب عمراً» في موضع نصب على الحال. فقد صار

---

(١) يوم: زيادة من ب، د، س.

(٢) في ب، ب: سألته.

(٣) لم أعثر على هذا الكتاب. إلا أن أحد الزملاء قال لي مؤخراً: إنه موجود في دار الكتب المصرية وهو عبارة عن مخطوط مؤلف من خمس ورقات.

إذن دالاً على ذات باعتبار معنى، ولذلك يقع صفة وخبراً، والحرف ليس كذلك. فهذا قوله: لا حالَ له لجموده ولزومه وتيرةً واحدةً.

[إمـلاء ١٤٥]
[المانع من وصف ضمير الغائب]

وقال مملياً: إنْ قيل: ما المانعُ من وصف ضمير الغائب؟ وذلك أنه إذا قال: جاء زيدٌ وعمرو وخالد وضربته. فالظاهر عودُه على الأقرب، ويُحتمل أن يعود على غيره. فإذا قال: الكريم، وعنى به خالداً، فقد أوضحه، لأن الصفةَ في المعارف إنما هي للتوضيح. ألا ترى أنه إذا قال: زيدٌ، احتمل: زيدٌ الخياطُ، وزيدٌ النجارُ. فإذا جاءت الصفةُ وضح أمرُه عن غيره. وهذا المعنى بعينه موجود فيما ذكرناه.

فالجوابُ: أن المضمر المتكلم لا يستقيم فيه إيضاحٌ لتعيُّنه ونفي احتماله. فلم يُوصف لذلك. والمخاطَبُ والغائب قسمٌ من أقسام المضمرات، فسُلك بالجميع مسلك واحد، كما سلكوا بِـ: نُخرج ويُخرج وتُخرج، مسلك: أُخرج في حذف الهمزة بعد حرف المضارعة لكونها من باب واحد، لأن العلة التي حُذفت لها الهمزةُ في «أخرج» غيرُ موجودة في بقية أخواتها.

[إمـلاء ١٤٦]
[سد «أن» المشددة والمخففة مسد مفعولي «ظن» وأخواتها]

وقال مملياً: إنما سدّت «أنّ» المشددة والمخففة منها مسدَّ المفعولين في باب «ظننت» وأخواتها لاشتمالها على محكوم به ومحكوم عليه، وهو ما

تقتضيه، وتعلقه بهما في المعنى على حسب ما كان، فلم تقتض أمراً آخر[1]. ومن هنا جاز كسرُها عند إدخال اللام كقولك: ظننت إنّ زيداً لقائم[2]. ولولا أن معناها ما ذكرناه لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لا تقول: أعجبني أن زيداً لقائمٌ، لتعذّر تقديرها في معنى الجملة المستقلة، لكونه فاعلاً. ومن ههنا أيضاً عُطف على موضعها بالرفع[3] وإن كانتْ مفتوحة لفظاً، لأنها في معنى المكسورة باعتبار ما ذكرناه فتقول: ظننت أن زيداً قائمٌ وعمرو، كما تقول: إنّ زيداً قائمٌ وعمرو. ولا يجوز ذلك في المفتوحة في غيرها كقولك: أعجبتني أنّ زيداً قائمٌ وعمرو، لكونها[4] ليست في معنى الجملة.

[إمـلاء ١٤٧]

[وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبراً على ضمير يعود على المبتدأ]

وقال: الجملةُ الواقعة خبراً عن المبتدأ لا بدَّ فيها من ضمير[5]. فأما المبتدأُ والخبرُ في باب ضمير الشأن والقصة، مثل: هو زيدٌ قائم، وشبهه،

---

(١) قال الرضي: «إذا دخلت أفعال القلوب على أنّ المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي». وقال: «ولا تقول إن أنّ مع جزئيها ساد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لأن أن المفتوحة مع جزئيها في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف تكون في تقدير اسمين». شرح الكافية ٢/٢٨٦.

(٢) بل يجب كسرها لأن اللام لا تدخل أبداً على أنّ. انظر: سيبويه ٣/١٤٧.

(٣) انظر: الإملاء (٤٦) من الأمالي القرآنية. ص: ١٨٢.

(٤) في الأصل وفي م: لكونه. وهو سهو.

(٥) سبق للمؤلف أن تكلم عن هذه المسألة في الإملاء (١٢٥) من هذا القسم. وهناك روابط أخرى غير الضمير منها: اسم الإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه وإعادة المبتدأ بمعناه، وأل النائبة عن الضمير. انظر: الأشباه والنظائر ٢/٤٨، وأوضح المسالك ١/١٩٧.

وهذه[1] جملةٌ لا ضميرَ فيها. وكذلك قوله: ﴿ القارعةُ . ما القارعة ﴾[2].

فالجوابُ: أمَّا ضميرُ الشأن فالجملةُ هي المبتدأ في المعنى، والضميرُ أُتي به في مثل قولهم: زيدٌ أبوه قائمٌ، ليحصل الربطُ بين الأول والثاني، وإلاَّ كان أجنبياً فلا يحتاج إلى ضمير. وأمَّا: ﴿القارعةُ ما القارعة﴾، وشبهه، فأُوقع الظاهرُ ههنا موقع المضمر لتعظيم الأمر مثل قولهم:

لا أرى المـوتَ يسبقُ المـوتَ شيءٌ نغّص المـوتُ ذا الغنى والفقيـرا[3]

[إمـلاء ١٤٨]

[علة بناء «لدن» مع الإضافة]

وقال مملياً: إنما بُنيت «لدنْ» مع الإضافة ولم تبن قبلُ وبعدُ إلا عند الاقتطاع[4]. لأنَّ من جملة لغات «لدنْ»: لدْ، وهي موضوعةٌ وضعَ الحروف، فبُنيت كما بُنيت «مذ» الاسمية و«عن» الاسمية و«كم» و«من». وليس كذلك قبلُ وبعدُ وعند، وإنْ كانت «لدنْ» بمعنى عند؛ لأن هذه لم تُوضع وضع الحروف[5]. والأحكامُ لا تثبت بالعلل، وإنما التعليلُ للواقع، وهذا تعليلٌ مناسب والحكم ثبت على وفقه فيصحُّ التعليلُ به.

---

(١) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ، والصواب أن تكون: فهذه.

(٢) القارعة: ١، ٢.

(٣) سبق الحديث عنه في الإملاء (٢٨) من الأمالي القرآنية. ص: ١٥٣.

(٤) أي: إذا نوي معنى المضاف إليه دون لفظه.

(٥) قال سيبويه: «وجزمت لدن ولم تجعل كعند لأنها لا تمكّنُ في الكلام تمكن عند، ولا تقع في جميع مواقعه، فجعل بمنزلة قط لأنها غير متمكنة». الكتاب ٣/٢٨٦. وقال الرضي: «فالوجه إذن في بناء لدن أن يقال إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازماً لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها». شرح الكافية ٢/١٢٣.

[إمــلاء ١٤٩]

[الجملة المنفية الواقعة حــالاً]

وقال مملياً: الجملةُ المنفية الواقعة حالاً إمَّا بما وإما بلا، وكلاهما يجوز الإتيانُ فيهـا بالواو، ويجوز أن لا يُؤتى بها، إلا أن الواوَ مع «ما» أكثرُ منه مع «لَا»[1]. وسرُّ ذلك أنَّ «لا» مع المضارع كالمضارع مجرداً، فأُجري مجراه. ألا ترى أنك تقول: إنْ تكرمْني أكرمْك، وإنْ تكرمْني لا أكرمـك، بغير «مـا» فيهما. ولا تقول: إنْ تكرمْني ما أكرمك، ولا بدَّ من الفاء لأنها لم تُجعل مع المضارع لمجرد النفي حتى تُنزّل منزلته، ولذلك قالوا: أريد أن لا تقومَ، ولم يقولوا: أريد أن ما تقوم، ونحوه.

[إمــلاء ١٥٠]

[الأسماء المبنية لا تنون للضرورة]

وقال مملياً: الأسماءُ المبنية لا تنوّن للضرورة، لأن التنوينَ فَرعُ الإعراب وهي لا يـدخلها الإعـرابُ، فلا يـدخلها التنـوينُ. أمَّا غيـرُ تنوين التمكين[2]

---

(١) وقد خالف الرضي ابن الحاجب في جواز الإتيان بـالواو مـع المضارع المنفي بمـا. قال: «وإذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو، لأن المضارع المجرد يصلح للحال، فكيف لا إذا انضم مع ما يدل بظاهره على الحال وهو ما، فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير. وإذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبتَ على ما ذهب إليه النحـاة. والأغلب تجرده عن الواو كالمثبت». شرح الكافية ١/٢١٣. والذي قاله ابن الحاجب قد نص عليه الزمخشري. قال: «فالمثبت بغير واو، وقـد جاء في المنفى الأمـران». المفصل ص ٦٤.

(٢) تنوين التمكين: هو التنوين اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاماً ببقائه عـلى أصله، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنـع الصرف. ويسمى تنـوين الأمكنية وتنـوين الصرف، وذلك كرجلٍ وزيدٍ. انظر: مغني اللبيب ١/٣٧٦ (دمشق).

فواضح، وأما تنوين التمكين فإنْ كان مع الإعراب فيها ففاسد، وليس هو الغرضُ، وإنْ كان مع غير الإعراب فلا يستقيم أن يكون صفة للأكملية فيما عرِيَ عن الكمال. لأن الإعراب من كمال الاسم، والتنوينُ من أكمليته، فكيف يستقيم أن يكون أكملَ وليس بكامل؟ وأيضاً فإنَّ تنوينَ التمكين عبارة عما يتبع حركةَ الإعراب. والغرضُ فرض أنه باقٍ على بنائه، فيخرج تنوينُ التمكين عن حقيقته.

[إمـــلاء ١٥١]

[الوقف على الاستثناء المنقطـــع]

وقال: الوقفُ على الاستثناء المنقطع، منهم من يجوّزه مطلقاً، ومنهم من يمنعه مطلقاً. ولوْ قيل: يجوز إنْ صُرِّح بالخبر، ولا يجوز إنْ لم يُصرّح، لكان قوياً؛ لأنه إذا صُرح بالخبر استقلَّت الجملةُ واستغنت عما قبلها. وإذا لم يُصرّح به كانت مفتقِرة إلى ما قبلها.

ووجهُ من قال: يجوز مطلقاً، أنها في معنى مبتدأ حُذف خبرُه للدلالة عليه، فكان مثلَ قولك: زيدٌ، لمنْ قال: مَنْ أبوك؟ ألا ترى أنَّ تقديرَ المنقطع في قولك: ما في الدار أحدٌ إلا الحمارَ[1]، لكنَّ الحمارَ في الدار. ولو قلت: لكن الحمارَ، مبتدِئاً به بعد الوقوف على ما قبله، لكان حسناً. ألا ترى إلى جواز الوقف بالإجماع على مثل قوله: ﴿ **إنَّ اللَّهَ لا يظلمُ الناسَ شيئاً** ﴾[2]، والابتداء بقوله: ﴿ **ولكنَّ الناسَ أنفُسَهُمْ يَظْلِمون** ﴾[3]، فكذلك هذا.

---

(١) النصب لغة أهل الحجاز. أما بنو تميم فيرفعون ويقولون: ما في الدار أحد إلا الحمارُ. انظر سيبويه ٢/٣١٩.

(٢) يونس: ٤٤.

(٣) يونس: ٤٤.

ووجه من قال بالمنع ما رأى من احتياج الاستثناء المنقطع إلى ما قبله لفظاً ومعنى . أما اللفظُ فلأنه لم يعهد استعمالُ «إلا» وما في معناها إلا متصلة بما قبلها لفظاً . ألا ترى أنك إذا قلت: ما في الدار أحدٌ غير حمار، فوقفت على ما قبل غير، وابتدأت به، لكان قبيحاً، فكذلك هذا. وأما المعنى فلأن ما قبله مشعرٌ بتمام الكلام في المعنى. فإن قولَك: ما في الدار أحدٌ إلا الحمارَ، هو الذي صحَّح قولَك: إلا الحمارَ. ألا ترى أنك لو قلت: إلا الحمارَ، على إنفراده، كان خطأ.

[إمـلاء ١٥٢]

[القياس أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة]

وقال: القياس يقتضي أن يكون المبتدأُ معرفة والخبرُ نكرة، لأن المبتدأ هو المحكومُ عليه، فالأوْلى أن يكون معروفاً عند المخاطب ليستفيد الحكمَ على معروف[1]. إلا أنهم سوَّغوه في النكرة أيضاً لأنهم قد يحتاجون إلى الحكم على النكرة كما يحتاجون إليه في المعرفة. فاشترطوا أن تُخصص بوجه من وجوه التخصيصات ليكونوا قد وفوا بالغرضين[2].

وأمَّا كونُ الخبر نكرة فلأنه حكم لا بد أن يكون للإفادة لمن ليس عنده. فلو عرَّفوه لم يستقم. لأنك إذا حكمتَ علىَ زيد بالقيام فقلت: زيدٌ قائم، فلو

---

(١) قال ابن الأنباري: «لأن المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عما لا يعرف لا فائدة منه». أسرار العربية ص ٦٩.

(٢) المبتدأ على نوعين: معرفة وهو القياس، ونكرة إما موصوفة كقوله تعالى: ﴿ **ولعبد مؤمن خير من مشرك** ﴾ (البقرة: ٢٢١)، وإما غير موصوفة، كالنكرة الداخلة عليها همزة الاستفهام وأم المتصلة، كقولهم: أرجل في الدار أم امرأة؟. والنكرة الواقعة في سياق النفي، كقولهم: ما أحد خير منك. والنكرة التي تكون في كلام مقدر بالفاعل، كقولهم: شر أهر ذا ناب. والنكرة التي تقدم عليها خبرها وهو ظرف أو جار ومجرور، كقولهم: تحت رأسي سرج. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٥.

ذهبتَ تعرّفُه لوجب أن تكون الذاتُ المنسوب إليها القيام معروفةً[1]، فتكون مُخبراً بما لا يفيد المخاطبَ.

وأيضاً فإنه لو صحَّ ذلك لوقع التعريفُ ضائعاً، ومنْ ثَمَّ وجب التقديرُ في مثل: زيدٌ القائم، وزيدٌ أخوك، بأنَّ[2] المعنى زيدٌ محكوم عليه بأنه القائمُ. وإنما يكون ذلك إذا كان المخاطبُ قد فهم مسمّى بزيد، وفهم ذاتاً منسوباً إليها القيامُ وهو لا يعلم بأنهما في الوجود، فإذا أُخبرَ بذلك أفيد ما ليس عنده. أمَّا لو كان الخبرُ بنفس قولك: القائم، لم يستفد ما ليس عنده[3].

ولا يعنون بالقياس العقلي الموجبَ العقلي الذي يستحيل خلافُه، وإنما أرادوا القياسَ العقلي باعتبار الاستحسان.

[إمــلاء ١٥٣]

[وجه حمل النصب على الجر والجر على النصب]

وقال: إنما حُمل النصبُ على الجرّ والجرُّ على النصب، ولم يُحمل واحد منهما على الرفع لأمور: أحدُها: أنهما أخفُّ من الرفع فحُمل أحدُهما على الآخر، ولم يُحمل على الأثقل لئلا يكثر الثّقل. الثاني: أنهما كلاهما في الأصل لِمَا هو فضلة، والرفعُ موضوع لما هو أحدُ جزئي الجملة[4]، فحُمل أحدُهما على الآخر لاشتراكهما في ذلك. الثالث: هو أنهما كلاهما في الأصل من متعلقات الفعل، والرفعُ لمتعلّق الفعل في الأصل إنما هو لِمَنْ قام به، فحُمل أحدُهما على الآخر لاشتراكهما في ذلك[5].

---

(١) في م: معرفة.

(٢) في م: فإن.

(٣) أما لو... ما ليس عنده: سقطت هذه العبارة من د، بسبب انتقال النظر.

(٤) أي: موضوع للمبتدأ أو الخبر أو الفاعل.

(٥) قال السيوطي: «النصب أخو الجر، ولذا حمل عليه في بابي المثنى والجمع دون المرفوع. =

[إمــلاء ١٥٤]

[عدم جواز: جاءَ زيدٌ والعاقل]

وقال: لا يجوز: جاء زيدٌ والعاقلُ. لأنك إمَّا أنْ تعطف العاقلَ باعتبار المعنى أو باعتبار الذات. فإنْ عطفته باعتبار الذات فسد لعدَم التعدد، وإنْ عطفته باعتبار المعنى فسدَ أيضاً. لأنك إنما تعطفه على الذات المنسوب إليها المجيء، فيجب أن يكون المعنى منسوباً إليه المجيءُ لتشريكه معه بالواو، وهو فاسد، بخلاف قولنا: جاء زيدٌ العاقلُ والكريم، فإنك عطفتَ معنى على معنى، والمعنى الأولُ منسوب إلى الذات المتقدمة، فكذلك المعنى الثاني ثبت فيه ما ثبت في المعطوف عليه بخلاف قولك: جاء زيدٌ والعاقلُ، لِمَا تقدم.

[إمــلاء ١٥٥]

[الضمائر لا تعود إلا على الأسماء]

وقال: إنما كانت الضمائرُ لا تعود إلا على الأسماء، لأنها إذا عادت على شيء فإمَّا أنْ تكون بمعنى ذلك أو لا، والقسمةُ حاصرة، وليس إلَّا الأسماءُ والأفعال والحروف.

فإنْ كان الأولُ فهو المرادُ. وإنْ كان الثاني لزم أنْ تكون إمَّا أفعالاً وإما حروفاً، وهو باطلٌ، لأنه قد ثبت اسميتها بالدخول في حدِّ الأسماء والخواص، وذلك غيرُ خاف.

= قال ابن بابشاذ في شرح المحتسب: وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمار، نحو رأيتك ومررت بك، ورأيته ومررت به، وهما جميعاً من حركات الفضلات، أعني النصب والجر، والرفع من حركات العمد». الأشباه والنظائر ٢/٢٧.

[إمــلاء ١٥٦]

[جواز حذف الموصوف وعدم جواز حذف الموصول]

وقال إنْ قيل: لِمَ حُذِفَ الموصوفُ وأقيمتْ الصفةُ مقامه، ولم يُفعل ذلك في الموصول؟ فلأن الصفةَ تدل على الذات التي دلَّ عليها الموصوفُ بنفسها وباعتبار التعريف والتنكير لأنها تابعةٌ للموصوف في ذلك. والموصولُ لا ينفكُّ عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرَّف. فلو حُذف لكانت الجملةُ نكرة، فيختل المعنى[1].

[إمــلاء ١٥٧]

[وجه جعل «أي» وصلة لنداء ما فيه الألف واللام]

وقال إنما جُعلت «أي» متوصَّلاً بها إلى نداء ما فيه الألف واللام لأنها مبهمة يصحُّ تفسيرُها بكل ما فيه الألف واللام[2]. والغرضُ هــهنا أن يأتي ما فيه الألف واللام تفسيراً لها. فلما كانت كذلك صَلُحت لهذا المعنى. والذي يدل على ذلك أن أسماءَ الإشارة لمَّا كانتْ بهذا الوصف وقعت هذا الموقع، فقيل: يا هذا الرجلُ، ويا هؤلاء الرجالُ.

---

(١) قال الرضي: «وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين. قالوا: قوله تعالى: ﴿ **وما منا إلا له مقام معلوم** ﴾ أي: إلا مَنْ له مقام». شرح الكافية ٢/٦١. وقال ابن هشام: «ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر». مغني اللبيب ٢/٦٩٢ (دمشق).

فإذن كلام ابن الحاجب في أن الموصول لا يحذف هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم يجيزون ذلك.

(٢) قال الرضي: «ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسماً مبهماً غير دال =

[إمـــلاء ١٥٨]

[علة بناء كيت على الضم]

وقال: إنما بنيت «كيت وكيت» على الضم[١] لأنها كناية عما أحدُ جزئيه مضموم، وهو إما الجملةُ الاسمية أو الفعلية، وعلةُ بنائها واضح[٢].

[إمـــلاء ١٥٩]

[الإنشاء يدل على الحال ولا يدل على الزمان]

وقال لمَّا وردَ على حد الاسم: نِعْمَ وَبِئْسَ[٣]، وأجاب عنه بأنها في أصل وضعها دالةٌ على الحدث والزمان، وإنما نُقلا إلى معنى الإنشاء، والإنشاءُ لا دلالةَ له على الزمان: ما المانعُ من أن يكون «نعم وبئس» الإنشائيان وما أشبههما من الإنشاءات دالاً على الحال؟ ولا بُعدَ في ذلك، فإن قرينةَ الإنشاء هنا دالةٌ على الحال كما في قولنا: إنْ قام زيد قمت، مستقبلٌ من حيث القرينة الشرطية الداخلة عليه، وكذلك قولهم: لم يقم، فإنه قبل وجود «لم» مستقبلٌ، فلمَّا دخلت «لم» قَلبت معناه إلى المضي. فلا يَردُ إذن على حد الاسم الذي هو: ما دلَّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران.

= على ماهية معينة محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصصه الذي هو ذو اللام». شرح الكافية ١/١٤٢.

(١) قال الزمخشري: «وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم». المفصل ص ١٨٣.

(٢) قال ابن الحاجب: «وأما كيت وذيت فعلة بنائها أنهما كنايتان عن الجمل، والجمل مبنية باعتبار الجملية، فبنيت تشبيهاً لها بما كني بها عنه». الإيضاح ١/٥٢٥. وانظر الإملاء (٤٤) من الأمالي المطلقة. ص: ٧٣٠.

(٣) اختلف النحويون في نعم وبئس، هل هما فعلان، أو اسمان؟ فذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان واستدلوا على ذلك بأن الضمير يتصل بهما وأن تاء التأنيث تتصل بهما وأنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية. وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان، =

والجواب عن هذا: أنه لو كان الإنشاء دالاً على الزمان وضعاً لكان: هل زيدٌ قائم؟ دالا على الزمان وضعا، ولا يدل فلا يدل.

[إمـــلاء ١٦٠]

[وجه إنكار فعل الحال]

وقال: مَنْ أنكر فعلَ الحال فله شُبهة. وهو أنه يقول: فعـلُ الحال هـو الدالُ على حدث وزمان بين الماضي والمستقبل. ومعلومٌ أن ذلك الزمنَ زمن فرد، وكلُّ فعـل يُعبّر عن وقوعه لا يسعه ذلك الزمن، فصار إثبـاتُه يؤدّي إلى التناقض، لأنه يكون معناه أنه وقع فيه وهو لم يقع فيه، وذلك متناقضٌ.

أمَّا كونُه يدل على كونه وقع فهو معنى فعل. وأما كونُه غيرُ واقع فيه فلِمَا عُلم من أنّ كل فعل لا يمكن وقوعُه في زمن الحال، فقد أخبرَ عمَّا لا يمكن وقوعُه بأنه وقع، وهو فاسد.

وهـذا مستقيم لو كـانت العربُ ضـايقت في زمن الحال هـذا التضايق. وإنما العربُ أجرت الزمانَ المتقارب في أول الفعل وآخرِه بمنزلة زمن الحال. فثبت هذا على المسامحة لا على التضايق، ولذلك لو كان الفعلُ مما لا يكون عادة إلا في شهر أو أكثر صحَّ أن يُعبّر عنه بفعل الحال إذا كان الحالُ ملتبساً به. فإذا ثبت ذلك سقطَ ما توهمه من التضايق، وإذن سقط وضـعُ الحال بـاعتبار التوسعة التي ذكرناها.

وأمَّا إنكارُ زمن الحال فلا يُنكره عاقلٌ لأنه معلوم ضرورة.

واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما ، وأنهما يناديان ، وأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، وأنهما لا يتصرفان . انظر أسرار العربية لابن الأنباري ص ٩٦.

[إمـلاء ١٦١]

[تسمة حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحرَوف الاستفتاح]

وقال: تسميةُ حروف التنبيه[١] بهـذا الاسم أوْلى من تسميتها بـاستفتاح الكلام، لأنَّ إضافةَ الحرف في تسميتـه إلى المعنى المختص به في الـدلالة أوْلى من إضافته إلى أمر ليس من دلالته.

والتنبيـهُ من دلالة هـذه الحروف، بخـلاف الاستفتـاح[٢]. ألا تـرى أنَّ حروف الاستفهام وحروفَ التحضيضِ ونظائِرَها لا تكون إلا مستفتحاً بها، ولم تُسمَّ حروفَ استفتاح، لأنـه ليس من دلالتها. وإنمـا سُمّيت حروفَ استفهـام وحروفَ تحضيض لمَّا كان ذلك المعنى مدلولاً بها.

وإذا اعتبـرْتَ تسمياتِ الحـروف باعتبـار إضافتهـا وجدتَهـا كلها كـذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف النفي والاستقبال والجـر وغير ذلـك، فثبت أنَّ تسميتها بحروف التنبيه أوْلى.

---

(١) وهذه الحروف هي : ألا وأمَا وها. فألا: تدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين. وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا ، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق . مغني اللبيب ١/ ٧١ (دمشق). وأما: تكون بمنزلة ألا وتكثر قبل القسم ، وقد تبدل همزتها هاء أو عيناً قبل القسم ، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفهـا ، أو تحذف الألف مـع تـرك الإبـدال . وإذا وقعت (أنّ) بعـد (أمـا) هـذه كسـرت . المغني ١/ ٥٦ (دمشق). وها: تدخل على أربعة : الإشارة غير المختصة بالبعيد ، وضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة، وأي في النداء ، واسم الله في القسم عند حـذف الحرف . المغني ١/ ٣٨٥ (دمشق).

(٢) التنبيه معناها والاستفتاح مكانها.

[إمــلاء ١٦٢]

[تكــرر الخبــر]

وقال: إذا تكرر الخبرُ. فإنْ كـان من الصفات جـاز عطفُ بعضهـا على بعض كما تُعطف الصفاتُ إذا تكررت كقـولك: زيـدٌ عالم وعـاقل[1]، كمـا تقول: مررت برجل عالم وعاقل، كأنك قلت: ذو علم وعقل.

فلمَّا كان الأمرُ المقصود هو المعنى والواو تُشعر بالتعدد جاز الإتيانُ بها لتعدد المعنى. ولمَّا كانت الذاتُ واحدة جاز حذفُ الواو لاتخاذ الذات، كما جاءَ الأمران في الصفات.

فإذا لم يكن الخبرُ من قبيل الصفات فالظاهرُ أنه إذا تعـدد لا يكون فيـه الواو مثل قولك: زيدٌ أخوك أبو عمرو. فلو قلت: زيدٌ أخوك وأبـو عمرو، لم يكن مستقيماً، لأنه لا متعدد تكونُ الواو جاءت باعتباره. ولذلك لا يُفهم عند ذلك إلا العطفُ على المبتدأ، وتقديرُ خبر الثاني كالأول، فلا يُفهم من قولك: زيدٌ أخوك وأبو عمرو، إلا: زيدٌ أخوك وأبو عمرو أخوك، وكذلك ما أشبهه.

[إمــلاء ١٦٣]

[علة كون النَّسَبِ بالياء المشددة]

وقال: إنَّما كان النَّسب بالياء المشددة لأنهم لمَّا قصدوا إلى معنى النَّسب إلى الاسم ولم يكن بد من زيادة تدل عليه، وأكثرُ الزيـادات لحروف المـد واللين، فكانت أوْلى.

واختصتْ الياءُ لأن الواوَ مستقلة، والألفُ لا يمكن تشديدها، فتلبس بما في آخره ألفٌ لا للنَّسب كَـ: فَعْلى وفُعْلى وفِعْلى، وشبهها، فتعينت الياءُ لأنها

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٠٣.

غير مستقلة منها، ويمكن تشديدُها، فيذهب اللَّبْسُ بين قولك: حصيريّ وحصيريْ، بالتشديد والتخفيف. أي: إذا شُدِّدتُ علم أنه منسوب، وإذا خففت عُلم أنه مضاف.

ومَنْ قال اختصت الياءُ لأنه في معنى المضاف[1]، والياءُ للإضافة في مثل قولك: غلامي ودلوي وَحصيري، فقد غلط في قولك: والياءُ للإضافة، فإن قولَك: غلامي، الياءُ للمتكلم سواء كان الأولُ مضافاً إليه أو واقعاً، ألا ترى أنَّك تقول: غلامِي وضربني.

وإنْ أراد أنه قد يكونَ مضافاً إليها، فحينئذٍ يَرِد عليه الكافُ والهاء لأنها تكون مضافاً إليها.

فإنْ قال: أردتُ أن الياءَ لا تُستعمل للمتكلم إلا بمعنى أنه نُسب إليه شيءٌ كقولك: غلامي وضربني، وردَ عليه أنَّ الكافَ كذلك في: غلامك وضربك.

[إمـلاء ١٦٤]

[جواز الإضمار في النسب وعدم جوازه في المفردات]

وقال: إنما جاز الإضمار في الشأن والقصة ولم يتقدَّم ذكرُه لأنه ضميرٌ لنسبة حاصلة من الجزئين المسميين كلاماً، وذلك معهودٌ لكل عاقل، فكأنه إنما أضمره لتقدم أمر يدلُ عليه وهو ذلك العهدُ السابق.

فإنْ قيل: فهذا جارٍ في المفردات، فإنه كما تُتعقَّل النِّسبُ تُتعقَّل المفرداتُ فليجز إضمارُ المفرد بناء على ذلك. فالجواب: أن المفردَ لو أُضمر

(١) قال ابن الأنباري: «إنما كانت ياء تشبيهاً بياء الإضافة، لأن النسب في معنى الإضافة، ولذلك كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بباب الإضافة، وكانت الياء مشددة لأن النسب أبلغ من الإضافة، فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى، وكانت مكسوراً ما قبلها توطئة لها». أسرار الغربية ص ٣٦٩.

مع اختلاف حقائقه لم يكن في الإضمار فائدةٌ للتردد الحاصل فيه بين آلاف، بخلاف النسبة فإنها أمرٌ متميز لا التباسَ فيه بغيره. فلذلك جوَّزوا الإضمارَ في النِّسب ولم يجوزوه في المفردات.

[إمـلاء ١٦٥]

[علَّة بناء الاسم لشبه واحد]

وقال: إنْ قيل: لِمَ بُني الاسمُ لِشَبه واحد[1] وامتنع من الصرف لشبهين، وكلا الأمرين خروج عن أصله؟

فالجوابُ: أن الشَّبهَ الواحد بالحرفُ يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبةٌ إلا في الجنس الأعمّ وهو كونُه كلمة، وشبَهُ الاسم بالفعل وإنْ كان نوعا آخرَ إلا أنه ليس في البُعد عن الاسم كالحرف. ألا ترى أنك إذا قَسَّمت الكلمة خرج الحرفُ أولاً لأنه أحد القسمين، ثم يبقى الاسمُ والفعل مشتركين، فتفرِّق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف.

فوزانُ الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة للآدمي، ووزانُ الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي. فشَبهُ الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان.

فقد علمت بهذا[2] أن المناسبةَ الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعدُ لا تقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه.

[إمـلاء ١٦٦]

[الاقتضاء الوجودي والاقتضاء العقلي]

وقال: قولنا: العاملُ ما به يتقوَّم المعنى المقتضِي. الاقتضاءُ على

(١) هذا الشبه هو الحرف والفعل الماضي والأمر.

(٢) في م: لهذا.

ضربين: اقتضاءٌ وجودي واقتضاءٌ عقلي. فالعقليُّ مثل: ضربتُ زيدا. والوجوديُّ مثل: ضربت يوم الجمعة، ومكانَك، وجاء زيدٌ راكباً. لأنه لا بدَّ له في الوجود من حال وزمان ومكان.

وأما قولُهم: ضربتُ ضربا، فمن القسم الوجوديّ، باعتبار التأكيد وبيان النوع.

[إمـلاء ١٦٧]

[وجه تسمية ما لا ينصرف بهذا الاسم]

وقال: إنما خُصَّ بابُ ما لا ينصرف بهذه التسمية لأن الصريفَ هو الصوتُ الرقيق الذي يُسمع من البكرة[١]. ولمَّا كان التَّنوينُ مُشْبِهاً له سُمّي ما قام به منصرفاً، وسُمِّي ما فُقد منه غيرَ منصرف[٢].

[إمـلاء ١٦٨]

[قول للزجاجي والتعليق عليه]

وقال: قول صاحب الجمل[٣]: «ما كان أحدٌ مثلَك[٤]، ولم يجز ما

---

(١) قال ابن منظور: «وصريف البكرة صوتها عند الاستقاء. وصريف القلم والباب ونحوهما صريرهما». اللسان (صرف).

(٢) وقيل: من الانصراف في جهات الحركات. وقيل: من الانصراف وهو الرجوع، فكأنه انصرف عن شبه الفعل. وقيل: لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره. انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢٢٨.

(٣) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي. وقد سبقت ترجمته. انظر ص: ٧٣٤.

(٤) قال الزجاجي: «ما كان مثلك أحدٌ، بنصب (مثل) فإنه نفى أن يكون على مثل حاله =

كان مثلُك أحداً». لأن الخبرَ هو المقصودُ بالنفي. فإذا قال: ما كان أحدٌ مثلَك، فقد نفى مماثلةَ كل أحد له، لأن الضميرَ المرفوع في «مثل» لأحد، والكافُ في معنى المفعول. والمعنى: ما كان أحدٌ مماثِلاً لك، أي: مُشْبِها لك، فنفى مشابهةَ كل أحد له، فصار المعنى: بلغتَ مبلغاً من الفضل لم يُشابِهْك أحدٌ فيه.

وإذا قال: ما كان مثلُك أحداً، وجب أن يكون المنفيُ معنى الأَحديَّة وهي الإنسانيةُ، فيصير المعنى: ما مثلُك إنساناً، ويكون المماثِلُ له مثبتاً، وإنما نفى الإنسانيَّةَ عنه. والمِثلُ المثبت، إما أن يُراد به نفسُ المضاف إليه كما في قولك: مثلُك لا يقول ذاك، وإمَّا بمعنى المشابِه. وعلى كلا الأمرين لا يستقيم نفيُ الإنسانية، لأنه يصير بمعنى: ما أنت إنساناً أوْ مُشابِهُك إنساناً، وكلاهما غيرُ مستقيم.

وأمَّا إذا قصدتَ معنى المبالغة في الذم أو المدح كان جائزاً. يريد معنى قوله: ﴿ **ما هذا بشراً** ﴾[1]، لأن المعنى إثباتُ أمر أعلى من البشرية في مقصود المحكيّ عنه كقول الشاعر:

فلستَ لإِنْسِيٍّ ولكنْ لمَلأكٍ [2]

= أحد، ولو رفع (مثل) فقال: ما كان مثلك أحداً، لم يجز». انظر: الجمل ص ٦٠. ويلاحظ أن ابن الحاجب لم ينقل عبارة الزجاجي كما هي. وهذا مما يؤخذ عليه في أماليه. ولكن الرجل له عذره، فهو كان يملي من ذاكرته.

(١) يوسف: ٣١.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه: تنزّل من جوِّ السماءِ يَصُوبُ. وهو من شواهد سيبويه ٤/٣٨٠ ولم ينسبه لأحد. وانظر: المفضليات ٢/١٩٤ (تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون)، ونسبه لعلقمة بن عبدة. وكذلك ابن الأنباري في كتاب المذكر والمؤنث ص ٢٦٠. ونقل ابن منظور عن ابن بري أن البيت لرجل من عبد القيس يمدح النعمان. =

فيكون قوله: ما مثلُك أحداً، في مقصود المدح، إمَّا على معنى: ما أنت بشرا، أي: بل أعلى من البشر. وإذا كان مماثلُه أعلى من البشر كان هو كذلك من طريق الأوْلى، لأنَّ المشبَّهَ به أقوى في المعنى المراد من المشبَّه، ويكون معناه في الذم: ما أنت بشراً بل أدنى من البشر، يريد البهيميَّةَ وشبْهها، كما أراد في المدح الملكيَّةَ وشِبْهها.

[إمـلاء ١٦٩]

[الاختلاف في «كم» وأخواتها هل هي معرفة أو نكرة؟]

وقال: اختُلف في كم وكذا وكيت وذيت وأيان ومتى وأين وكيف ونحوها. فقيل: معرفةٌ، لأن المعنى في «مَنْ»: أزيدٌ أم عمروٌ؟ وفي «ما»: الخِياطةُ أم الكتابةُ صناعتُك؟ وفي «أيْنَ»: أفي السوق أم الدار قعودُك؟ وفي «متى»: أيومَ الجمعة أم يوم السبت سفرُك؟ وفي: كمْ درهماً مالك؟ أيُّ الأعدادِ؟ وفي: كم درهمٍ، الكثيرُ من الدراهم، وفي: كيف حالُك؟ أعلى العافية أم المرض؟ وفي: كيت وذيت، لأن معناه: كان من القصة الحديثُ المعهودُ. وقيل: نكرةٌ، لأن معنى: مَنْ أبوك؟ أيُّ رجل؟ ومعنى: ما صناعتك؟ أيُّ فعل؟ ومعنى: أين؟ أيُّ مكان؟ ومعنى: متى؟ أيُّ زمان؟ ومعنى: كم الاستفهامية، أيُّ عدد؟ والخبرية: كثيرٌ. وكيف: أيُّ حال؟ وكيت وذيت: كان من القصة حديثٌ.

والظاهر أنها في: مَنْ وما وأين ومتى، ونحوها مما في المعنى سؤال عن المعرفة، معرفةٌ. ونحو: كم الاستفهامية والخبرية وكيف وكيت وذيت، نكرةٌ.

= وقيل: هو لأبي وجزه يمدح عبد الله بن الزبير. اللسان (ألك، صواب). ويستشهد به النحاة على همز (ملاك).

وأمَّا كذا فأوضحُ في النكرة، لأنك إذا قلت: له كذا وكذا درهماً، فغايةُ أمره أنْ يكون كالتصريح بقولك: أحدٌ وعشرون درهماً، وكذلك جميع الباب فيه.

[إمـــلاء ١٧٠]

[كلم وتمر وبابه ليس جمعاً]

وقال: كَلِمٌ وتَمْرٌ وبابُه ليس بجمع[١] لأوجه ثلاثة[٢]: أحدها: أنه لو كان جمعا لكان جمع كثرة، ولو كان لوجب أن يُصغّر على تُميرات. الثاني: أنه لو كان جمعا لم يُصغّر على تُمير. الثالث هو: أنَّ فَعْلاً ليس من أبنية الجموع. وإذا تردد الوزنُ بين كونه جمعا ومفردا لم يثبت كونُه جمعا إلا بثبت، لأن أصل الأسماء في الافراد. الثالث[٣] هو: أن هذه[٤] الأسماء موضوعة لمعقوليَّة هذه الأشياء كالتمر والعسل، فلا يصحُّ جمعها إلا إذا قُصد آحادُها أو أنواعُها، فكما أنه لا يصحُّ أن يقال: ماءٌ وعسل، جمعٌ، فكذلك هذا.

ويدل عليه امتناعُ جمع تمر إذا قُصد به الجنس، وجوازُ جمعه إذا قُصد به النوعُ. ولذلك نقطع بالفرق بين معنى تمر وتَمَرات. في أن تمرات تدل على قَصْد الوحدان، مثلها في: رجال. وتَمْرٌ إنما يدل على الماهية مثله في: ماء وعسل.

---

(١) وإنما هو اسم جنس جمعي. قال عنه سيبويه: «هذا باب ما كان واحداً يقع للجميع، ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع». الكتاب ٣/٥٨٢.

(٢) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. والصواب: أربعة. لأن الأوجه التي ذكرها أربعة وليست ثلاثة.

(٣) هكذا في جميع النسخ. والصواب: الرابع.

(٤) هذه: سقطت من م.

[إمـلاء ١٧١]

[عطف ذي اللام على المنادى المضمـوم وعلى اسم «لا» النـافية للجنس]

وقال: قولهم: ألا يا زيدُ والضحاك، في جواز الـرفع والنصب[١]. ولم يأت في باب «لا»، إلا وجهٌ واحد وهو الرفعُ لا غير، مثل: لا غلامَ لـكَ ولا العباسُ.

والفرقُ بينهما أن «لا» لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه[٢]. ولا يمكن حملُه على اللفظ، لأن «لا» إنما أُتي بها لنفي المتعدد، ولا تعدد في قولك: لا غلامَ لك ولا العباسُ، ولأن دخولَ النصب فيه فرع دخول الفتح فيه إذا كان منفيا، ولا يدخله الفتحُ فلا يدخله هذا النصبُ الذي هو فرعُه، لأن دخولَ الفتح إنما كان لتضمُّنه معنى الحرف. ألا ترى أن معنى قـولك: لا رجـلَ في الدار، لا مِنْ رجلٍ، ولا يتقدر مثلُ ذلك فيما ذكرناه، ألا ترى أن «لا» إذا وقع بعدها المعرفة[٣] وجب الرفع والتكرير[٤].

ويرجع الاسمُ حينئذٍ إلى أصله، فإذا وجب الرفعُ فيما يلي «لا» ولم يجز فيه غيرُه فلانْ لا يجوز غيرُه في فرعه الذي هو المعطوفُ من باب الأوْلى.

وليس كذلك في باب النداء في قـولنا: يـا زيدُ والضحـاك، فإن حـرفَ

---

(١) فالرفع عطف على اللفظ، والنصب عطف على الموضع. والخليل في مثل هذه المسألة يختار الرفع، وأبو عمرو يختار النصب. انظر سيبويه ٢/١٨٧، والإملاء (٤) من الأمالي عـلى مسائل الخلاف ص: ٤٨٥، وشرح الكافية للرضي ١/١٣٨.

(٢) انظر الإملاء (٨٥) من الأمالي على المفصل ص: ٤١١، وسيبويه ٢/٢٧٤.

(٣) ألا ترى أن (لا) إذا وقع بعدها المعرفة: سقطت من د.

(٤) قال المؤلف: «لأن (لا) تقتضي نفي المتعدد وضعاً. ولما كان المعرفة الواحد لا تعدد فيه اشترط تكريره ليحصل التعدُّدُ. انظر: ص: ٤١١. هذا وقد أجاز المبرد وابن كيسان عدم تكريرها. انظر: أوضح المسالك ٢/٥.

النداء وإنْ كان متعذراً كما تعذر فيما ذكرناه إلا أنه يُتوصل إليه بِـ «أي» وبِـ «هذا» كقولك: يا أيها الضحاكُ، ويا أيهذا الضحاكُ، فصار له دخولٌ وإنْ كان باشتراط فصل، بخلاف «لا» فإنها لا تدخلُ بحال.

[إمـلاء ١٧٢]

[عطف المجرد عن اللام على المنادى المضموم واسم لا النافية للجنس]

وقال: إنْ قيل: ما الفرقُ بين قولهم: يا زيدُ وعمروُ، فإنه ما جاء فيه إلا وجهٌ واحد وهو قولُهم: وعمروُ[١]، وجاء في المعطوف في باب «لا» وجهان: أحدُهما: العطف على اللفظ[٢]، مثل: لا أبَ وابنا[٣]. والثاني: العطفُ على المحل[٤]، مثل:

لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاك ولا أبُ[٥]

والفرقُ من وجهين: أحدهما: أن قولنا: يا زيدُ وعمروُ، حرفُ النداء مرادٌ وهو جائزٌ حذفُه، فجاز الإتيانُ بأثره[٦]، وليس كذلك في باب «لا» في الصورة

---

(١) قال سيبويه: «وتقول: يا زيدُ وعمروُ، ليس إلا، لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله: يا. وكذلك يا زيدُ وعبد الله، ويا زيدُ لا عمروُ، ويا زيد أو عمروُ. لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأول، وليس ما بعدها بصفة، ولكنه على يا». الكتاب ٢/١٨٦.

(٢) انظر: سيبويه ٢/٢٨٥.

(٣) سبق الحديث عنه في الإملاء (٨٥) من الأمالي على المفصل. ص: ٤١٩.

(٤) انظر: سيبويه ٢/٢٩٢.

(٥) سبق الحديث عنه في الإملاء (٧٨) من الأمالي على المقدمة. ص: ٥٩٣.

(٦) قال الرضي: «وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف. فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء، أعني اللام، جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره النداء». شرح الكافية ١/١٣٦.

المذكورة، لأن «لا» لا تُحذف في مثل ذلك، وإنما قُدِّر حرفُ النداء ههنا دون ثَمَّ لكثرة النداء في كلامهم. الوجهُ الثاني: أنّ «لا» بُني اسمها معها إلى أنْ صار الاسم ممتزجاً امتزاج المركبات، ولا يمكن بقاءُ ذلك مع حذفها، ولم يبنوه بناء منهم على امتزاجه بالأولىٰ، لأنه قد فُصل بينهما بكلمتين، ولئلا يؤدي إلى امتزاج أربع كلمات.

[إمـلاء ١٧٣]

[لا يجوز حذف حرف النداء في مثل قولهم: رجل وامرأة]

وقال: إنما لم يُحذف حرف النداء في مثل قولهم: رجل وامرأة وشبهه[١]، لأن الأصل: يا أيها الرجلُ ويا أيها[٢] المرأةُ، فاستغنوا بقولهم عن الألف واللام لدلالتها على التعريف المستفاد من الألف واللام. ولمَّا حُذفت الألفُ واللام استُغني عن «أيها» لأنها إنما وُضعت وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام فبقي: يا رجلُ. فلو حُذف حرفُ النداء لكثُرَ الحذفُ وأخلَّ، فكُرِهَ لذلك[٣].

ويجوز أنْ يقال: إنما لم يُحذف لأنه نابَ مناب حرف التعريف المراد معناه في قولك: الرجل. فكما لا يجوز حذفُ المعوَّض عنه عند انفراده فكذلك لا يجوز حذفُ عِوَضه الذي هو منزَّل منزلته، بخلاف يا زيدُ، فإن تعريفَه لم يكن

---

(١) لا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب. والمقصود بالجنس ما كان نكرة قبل النداء. انظر الرضي ١/١٥٩.

(٢) كذا في جميع النسخ. والظاهر أنه جائز. انظر سيبويه ٢/١٨٨.

(٣) قال أبو البركات الأنباري: «يجوز حذف حرف النداء إلا مع النكرة والمبهم، لأن الأصل فيهما النداء بـ (أي) نحو: يا أيها الرجل، يا أيهذا الرجل، فلما اطرحوا أيا والألف واللام، لم يطرحوا حرف النداء، لئلا يؤدي ذلك إلى الاجحاف بالاسم». أسرار العربية ص ٢٢٨.

بشيء حُذف وقامت «يا» مقامه، بل هو بالعلمية، ونسبتُه إلى مسماه وهو منادى كنسبته وهو غيرُ منادى.

وهذا يمكن إجراؤُه في أسماء الإشارة بوجه، وهو أنْ يقال إن تعريفَ أسماء الإشارة ليس كتعريف الاعلام، فإنها لم تتعرف إلا بقرينة القصد إلى مدلولها، و «يا» فيها ذلك المعنى المذكورُ، فصارت معها كالقرينة المفيدة للتعريف. فإذا حذفْتَها وأنت قاصد إلى التعريف كنت كالحاذف حرفَ التعريف[1].

ويجوز أنْ يقال: إنما لم يُحذف من رجل وامرأة، لأن وضعَ هذا اللفظ للتنكير بخلاف زيد وعمرو، فإن وضعَه للتعريف، فلا يُخلُّ استعمالُه بغير حرف النداء عن معنى التعريف بخلاف رجل وامرأة، فإن حذفَ حرف النداء مخلّ لإيهام بقائه على التنكير، فلم يُحذف عنه حرفُ النداء لذلك.

ولا يتقرر مثلُه في أسماء الإشارة لأنها في أصل وضعها للتعريف، إلا أن يقال: أُجريتْ مجرى النكرة لكون تعريفها مفتقِراً إلى القرينة بخلاف: زيد وعمرو، فإنَّه غيرُ مفتقِر إلى القرينة في التعريف، فأُجْرِيَ المفتقِرُ مجرى النكرة ليكون لِمَا لا يفتقر على ما يفتقر مزيَّة.

وإنما كان: يا أيها الرجل، هو الأصلُ لقولك: يا رجلُ، لأن المقصودَ نداءُ المعرفة. ومعلومٌ كراهتُهم الجمعَ بين حرفي تعريف. وقد عُلم أنَّ تعريفَ الرجل بالألف واللام هو الأصل، وإذا كان تعريفُه بالألف واللام هو الأصل [2]

---

(١) وقد جوز الكوفيون حذف حرف النداء من اسم الإشارة اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء. انظر الرضي ١/ ١٦٠.

(٢) وإذا كان تعريفه بالألف واللام هو الأصل : سقطت هذه العبارة من د بسبب انتقال النظر.

وجب أن يكون: يا أيهذا، هو الأصل لقولك: يا هذا، لأنه لو لم يكن أصلُه لكان زائداً، فيؤدِّي إلى أنْ تُزاد الأسماء، وهو على خلاف قياس كلامهم على أن أصلَ الزيادة على خلاف القياس. وإذا وجب أن لا يكون زائداً وجب أن يكون أصلاً.

[إمـلاء ١٧٤]

[جواب عن إشكال يورد على ظروف المكان]

وقال: الفرسخُ والبريد في قولهم: سرت فرسخا وبريداً، ، مفعولٌ به؛ لأن «سرت» بمعنى: قطعت، كأنه قال: قطعتُ فرسخاً.

وهذا جوابٌ عن إشكال يورد على الظروف وهو أن ظروفَ المكان لا ينتصب بتقدير «في» فيها إلا المبهمُ[1] خاصة دون المختصِّ. فإذا وردَ الفرسخُ والبريد وهما مختصان، فيجاب بما ذُكر أولاً. أو أنه مما استُثْنِيَ لكثرته، فكان كقولنا[2]: «ولفظ مكان لكثرته».

[إمـلاء ١٧٥]

[الفرق بين المصدر واسم المصدر]

وقال: الفرق بين قول النحويين: مصدرٌ واسمُ مصدر، أن المصدر هو الذي له فعلٌ يجري عليه كالانطلاق، في: انطلق[3]. واسمُ المصدر هو اسمٌ

---

(١) قال الرضي: «اختلف في تفسير المبهم من المكان. فقيل: هو النكرة، وليس بشيء، لأن نحو: جلست خلفك وأمامك، منتصب بلا خلاف على الظرفية. وقيل: هو غير المحصور كما قلنا في الزمان، وهو الأولى، فتخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل، ولا خلاف في انتصابها على الظرفية». شرح الكافية ١/١٨٤.

(٢) الكافية ص ٧. وانظر: الإملاء (٣٣) من الأمالي على المقدمة. ص: ٥٣٢.

(٣) انطلق: سقطت من د.

لمعنى، وليس له فعلٌ يجري عليه كالقهقرى، فإنه لنوع من الرجوع، ولا فعلَ له يجري عليه من لفظه.

وقد يقولون: مصدر واسم مصدر في الشيئين المتقاربين لفظا، وأجدُهما للفعل والآخرُ للآلة التي يُستعمل بها الفعلُ كالطَهور والطُهور، والأَكْل والأُكْل، فالطُهور المصدرُ، والطَهور اسم ما يُتطهَّر به. والأَكْلُ المصدرُ، والأُكْلُ ما يُؤكل.

[إملاء ١٧٦]

[عدم جواز التعلق بالأفعال الناقصة]

وقال: لا يصحُّ التعلق بالأفعال الناقصة لأنها لم يُقصد بها في التحقيق نسبةُ حدث محقَّق إلى فاعلها.

ومعنى قولنا: حدث محقق، يعني: أنه لم يُرْد أن زيداً، ثبت، وإنما أُريد أنّ القيامَ المنسوبَ إلى زيد وهو خبرُه، ثبت، وذلك حاصلٌ لو لم تذكر «كان». وإنما قُصد بالإتيان بها على المبتدأ والخبر، وتفيدُ الخبرَ معنى بالنسبة إلى المبتدأ مع بقائه في الحقيقة[1] مُخْبَراً عنه على ما كان عليه في الابتداء. ولذلك توهَّم كثير من النحويين أنه لا دلالةَ لها على الحدث أصلاً، وإنَّما وُضِعَتْ للدلالة على مجرد الزمان، فلذلك لم تأت عاملة في شيء غير الاسم والخبر.

[إملاء ١٧٧]

[الفرع والأصل]

وقال: إنما كان العدلُ فرعا لأنه لا بدَّ من أصل هو معدول عنه.

---

(١) في الحقيقة: سقطت من س.

فالمعدولُ عنه هو الأصلُ تحقيقا أو تقديرا على ما ذكروا[1]، وإذا كان ذلك هو الأصل فالمعدولُ فرع.

وإنَّما كان الوصفُ فرعا لأنه لا يُعقل وصفٌ إلا بتقدم موصوف. فوجودُ الوصفية مرتبةٌ عليه، فهو فرع لذلك.

والتأنيثُ فرعُ التذكير، لأن الذكورية هي الأصلُ من حيث كانت الألفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة. فإذا قُصد إلى التأنيث زيدت العلامةُ لذلك. فـ «قائم» في قولك: قائمة، يدلُّ على ذات قام بها ذلك المعنى كما في قولك: قائم، مجرَّدا. وزيادةُ التاء تدل على الذات مؤنثة، فكان فرعا لذلك.

وإنما كانت المعرفةُ فرعا على النكرة من حيث إن وضعَ الألفاظ القابلةِ للتعريف للنكرة، فإذا قُصد إلى التعريف زيد عليها ما يجعلُها معرفة كقولك: رجلٌ والرجل. أو وُضعتْ وضعاً ثانياً للمعرفة كقولك: جعفر، للنهر، ثم تجعلُه علما، فكان فرعا لذلك.

وإنما كانت العُجمةُ فرعاً لأن كلام العرب في أصله موضوعُهم دون إدخال غيره فيه، فإذا أدخلوا شيئاً من غير كلامهم فهو فرعٌ على كلامهم في التحقيق، فهو أظهرُ الفروع.

وإنما كانت الألفُ والنون فرعا على المزيد عليه إذ لا تُعقل زيادة إلا بمزيد عليه، فكان فرعا لذلك.

ووزنُ الفعل فرعٌ على وزن الاسم لأنه إذا تحقق أن الفعل فرع على الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزنُ الفرع فرعٌ على وزن الأصل، لأن

---

(١) في ب، د: ذكر.

الأصل إذا تقدم فقد تقدم وزنُه لأنه صفته، والفرعُ إذا تأخر وزنُه، فكان فرعاً لذلك.

[إمـلاء ١٧٨]

[إعراب المضاف إلى ياء المتكلم]

وقال: إنما أعرب المضافُ إلى [ياء][1] المتكلم تقديراً في الأحوال الثلاث لأنه تعذَّر عليه حركاتُ الإعراب فوجب أنْ يُعرب تقديراً.

وبيانُ تعذُّرها هو: أنه لو أُعرب بها لضُمَّ في موضع الرفع وهو متعذِّر إذ لا يمكن مجيء الياء بعدها ساكنة، ومن لغتهم الإتيانُ بها ساكنة، فوجب أن يُعدلَ عن الضم إلى الكسر ليناسبها، ثم التزموا كسرة قبلها لأجلها. يدلُك[2] على ذلك مجيءُ كل ياء للمتكلم في الفعل أو الحرف أو غيرهما مكسوراً ما قبلها كقولك: مني وعني وبي ولي وضربني ويضربني وقدي وقطي.

ولمَّا قبح: مِني وعَنِي وضربي ويضربي، زادوا نوناً لتكون الكسرةُ عليها، فقالوا: منّي وضربني، وهذا واضحٌ في التزامهم الكسرةَ قبل ياء المتكلم.

وإذا ثبت ذلك تعذَّرَ الضمُّ والكسر والفتح. أما الضمُّ والفتح فلتعذُّر اجتماع متضادين. وأما الكسرُ فإذا وضح أنهم التزموا كسرة لأجل الياء تعذَّر مجيء كسرة أخرى تجامعها، إذ يستحيل اجتماعُ كسرتين في محلّ[3] كما يستحيل اجتماعُ كسر وضم. ولا يمكن أن يُحكم بكسرة الإعراب وزوال الكسرة لأجل الياء، لأن تلك هي السابقةُ لمعنى، وقد ثبت اعتبارُهم إياه فلا

---

(١) زيادة من س.

(٢) في م: يدل.

(٣) في م: محل واحد.

ينبغي أن تزول مع بقاء ذلك المعنى من غير موجب. ثُمَّ[1] ولو قُدِّر جوازُ ذلك لكانت هذه أوْلى لأنها السابقة. وإنما قلنا: هي السابقةُ، لأن التركيب فرعُ الإفراد، ولا يكون إعرابٌ إلا بعد التركيب، فهو[2] فرعُ الفرع، وهذه الكسرةُ ثابتة للكلمة في حال الإفراد قبل التركيب الموجب للإعراب، فثبت أنها سابقة.

[إمـلاء ١٧٩]

[علة عدم وقوع ظروف الزمان أخباراً عن الجثث]

وقال: إنما لم تقع ظروفُ الزمان أخباراً عن الجثث لعدم الفائدة فيه. لأنها لو أُوقعتْ خبراً لكان التقديرُ أنها حاصلةٌ وثابتة فيه. وقد عُلم اشتراكُ الجثث كلها في ذلك المعنى على جهة، فلا معنى للإخبار بها عنها، بخلاف ظروف المكان فإن كل جزء من الجثث مختصٌ بمكان دون مكان، فكان في الاخبار عنها بالمكان فائدةٌ لم تكن عند المخاطب[3]. ولمَّا كانت معاني المصادر كالجثث بالنسبة إلى المكان في الزمان والمكان، صحَّ الإخبارُ عنها بالمكان والزمان جميعاً كقولك: القتالُ غداً، والقتالُ يومَ الجمعة، والقتالُ أمامَك، والقتالُ خلفَك.

---

(١) ثم : سقطت من ب.

(٢) في م : فهذا.

(٣) قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: فلم إذا كان المبتدأ جثة جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان؟ قيل: إنما جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان لأن في وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة، وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه فائدة. ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان: زيد أمامك، فيكون مفيداً، لأنه يجوز ألا يكون أمامك. ولو قلت في ظرف الزمان: زيد يوم الجمعة، لم يكن مفيداً، لأنه لا يجوز أن يخلو عن يوم الجمعة. وحكم الخبر أن يكون مفيداً». أسرار العربية ص ٧٥.

[إمـــلاء ١٨٠]

[علة وجوب حذف العامل في الحال المؤكِّدة]

وقال: وإنما وجب حذفُ العامل من الحال المؤكِّدة[١] دون غيرها لأنه لا بدَّ أن يتقدمها جملةٌ تتضمَّن في المعنى ثبوتها. فلو أُظهر العاملُ لأُظهر الثبوتُ وهو عين ما دلَّ عليه اللفظُ الأولُ، فكان إظهارُه كإظهار العامل في المصدر بعد أن تقدم ما يُشعر به، كقولك: هذا عبدُ الله حقاً، وكقوله: ﴿ وَعْدَ الله ﴾[٢]، و﴿ كِتابَ اللَّهِ ﴾[٣]، وأمثال ذلك كثير.

[إمـــلاء ١٨١]

[الجواب عن سؤال ورد على تعليل حكـــم]

وقال جواباً عن سؤال ورد على تعليل حكم وهو أنَّ العربَ تجعل صدرَ الكلام كل شيء دلَّ على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وإنَّ وأخواتها، سوى أنَّ، وهو: زيداً ضربتُ، وضربتُ زيداً. فيقال: إنه إذا قيل: زيداً، أُلبس على السامع أنْ يكون المذكورُ بعده: ضربت أو أكرمت أو نحوه. وإذا قيل: ضربتُ، ألبس على السامع أن يكون زيداً وأنْ يكون عمراً ونحوه لأمور: أحدها: أنَّ هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك، لأنه لا بدَّ من تقدُّم مفرد على مفرد، فمهما قدَّمتَ أحدَ المفردين فلا بدَّ من احتمال كل ما يقدَّرُ تجويزُه في الآخر. الثاني: أنَّ هذا إلباسٌ في آحاد المفردات، وذاك إلباس في أصول أقسام الكلام، فكان أهمَّ. الثالث: أنَّ ذاك ألفاظٌ وُضِعَتْ

---

(١) «الحال المؤكدة هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه، وذلك قولك: زيد أبوك عطوفاً». المفصل ص ٦٣.

(٢) النساء: ١٢٢.

(٣) النساء: ٢٤.

للدلالة عليه، فكان تقديمُها مُرشداً إلى ما وُضع له بخلاف هذه ، فإنه ليس لها ألفاظٌ غير لفظها، ولو كان لها ألفاظٌ غير لفظها لأدَّى إلى التسلسل، وهو محال.

[إمـــلاء ١٨٢]

[وجه عمل «ليت ولعل وكأن» في الحال]

وقـال: إنما عملت ليت ولعـلّ وكأنّ في الحـال[١]، ولم تعمـل إنّ وأنّ ولكنّ، من وجوه: منها: أنَّ «ليت ولعلّ وكأنّ» معانيها معاني أفعال محققة غير معاني التأكيد. ومعنى «إنَّ» التأكيدُ المجرد، والتأكيدُ لا يزيد في المعنى على ما كان عليه. ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني من أحد، وجاء زيدٌ زيد، لم يجز أن يكون «من» ولا «زيداً» الثاني عاملاً في شيء لم يكن عاملاً فيه قبل، لأن الأمرَ فيه على ما كان، بخلاف ليت ولعل فإنَّ معناهما: أتمنى وأتوقع . الثاني: هو أنَّ «ليت ولعل وكأن» يتعلَّق بالجزئين كل واحد منهما يصح أن يكون مقيَّداً بحال باعتبار التمني والتوقع والتشبيه. ألا ترى أنك إذا قلت: كأنَّ زيداً راكباً الأسدُ، إنما أردتَ تشبيه زيد في حال ركوبه بالأسد. وكذلك إذا قلت: كأنَّ زيدا الأسدُ مفترسا، إنما أردتَ تشبيهه بـالأسد في حـال[٢] افتراسـه، بخلاف «إن» فـإنها لتـوكيد النسبـة، والنسبةُ لا تقبـل ما ذكـرناه، لأن ذلـك من توابـع المفردات لا من توابـع النسب. الثالث: قـالوا: ليت إنَّ زيـداً قائم، بمعنى: أتمنى أنَّ زيدا قائم، وليت زيدا قائماً[٣]، في معنى: أتمنى زيدا قائماً. فلمـا استعملوها هذا الاستعمال أعملوها في الحال من طريق الأوْلى.

---

(١) انظر المفصّل ص ٦٢.

(٢) ركوبه في الأسد . . . في حال : سقطت من د.

(٣) أجازه الفراء . انظر مغني اللبيب ١/٣١٦ (دمشق)، والرضي ٢/٣٥٩.

[إمــلاء ١٨٣]
[هذا بسراً أطيب منه رطباً]

وقال: هذا بُسْراً أطيبُ منهُ رطَباً. «رُطَباً» حال من الضمير في «منه»، و «بُسْراً» حالٌ من الضمير في «أطيبُ»[١].

[إمــلاء ١٨٤]
[حجة «ورش» في تركه الهمزة إذا كانت فاء الكلمة]

وقال: حجةُ ورش في تركه الهمزةَ إذا كانت فاءَ الكلمة أمران: أحدهما: أن الهمزة إذا كانت فاء كانت مبتدأ بها أو في حكم المبتدأ. لأن ما قبلها حينئذٍ لا يكون إلا زائداً. والهمزةُ إذا ابتدىء بها كانت أثقلَ منها إذا لم يبتدأ بها، وذلك مُدركٌ عند النطق في مثل: قلْ أعوذ، مما وقعت فيه أولاً.

ولم ينقلها في مثل: يسأمون، مما وقعت فيه متوسطة. ولذلك قرأها حمزةُ بالوقف على الساكن قبلها في مثل: قل أعوذُ، ولم يقف على الساكن قبلها في مثل: يسأمون ويجأرون. ومِنْ ثَمَّ قرأ ورش: مُوَّجلا ويْوِيِّد، بقلب الهمزة واواً، وفؤادك، بتحقيق الهمزة لمّا كانت تلك فاء وهذه غير فاء. الوجه الثاني: أنها إذا كانت فاء وسكنت فقد لحقها تغييرٌ محقَّق، إذ الفاءُ لا تكون إلا متحركة في الأصل فكانت لقبول التغيير أقربَ منها عيناً ولاماً لقوة تلك حيث كانت باقية على أصلها، ولذلك نقلَ الهمزةَ على الساكن قَبْلها. ألا ترى أنك

---

(١) تحدث ابن الحاجب عن هذه المسألة بشكل مسهب في الإيضاح ١/٣٣٦. وذكر أن العامل في (بسرا) أطيب، وليس اسم الإشارة (هذا). وقال الفارسي: «فبسرا ورطباً انتصبا على الحال، ومعنى الكلام: هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً». انظر الإيضاح العضدي ص ٢٠١. ومعنى (كان) في قول الفارسي: وجد، فهي التامة. وانظر تفصيل هذه المسألة في الأشباه والنظائر ٤/٢٦٥.

إذا ابتدأت بقولك: أخذَ، وجدتَ النطقَ بالهمزة اثقلَ منه في قولك: سأل. والوجهُ هو الأول.

[إمـلاء ١٨٥]

[إطلاق البقرة والحمامة وأشباه ذلك على الذكر والأنثى]

وقال: البقرة تُطلق على الذكر والأنثى كقولهم: شاة وحمامة ودجاجة وأشباه ذلك. وإذا ثبت هذا الإطلاق فلا يُستدل على الأنثى بجري صفات المؤنث وضمائرها. فإن العربَ إذا أجرتْ اسمَ الجنس المؤنثِ على المذكر وإن كان حقيقياً، أو أجرتْ اسمَ الجنس المذكر على المؤنث وإنْ كان حقيقياً، راعت اللفظ تارة والمعنى أخرى. فيقولون: ثلاثةُ أشخص وإنْ كانت نساء، وثلاثُ أنفس وإن كانوا ذكوراً، وهذا أكثرُ من مراعاتهم مدلوله.

وأوضحُ دليل قوله تعالى: ﴿**خلقكم من نفسٍ واحدةٍ وخلَقَ منها زوجَها**﴾[١]، والمرادُ آدمُ عليه السلام. فأنّث (واحدة) وأتى بالضمير في (منها) و(زوجها) مؤنثاً مراعاة للفظ النفس لمّا كان مؤنثاً. وقد جاء ذلك في مواضعَ في القرآن، وقد جاء مذكراً بعد تأنيثه في مثل قوله: ﴿**هو الذي خَلَقَكُمْ من نفسٍ واحدةٍ وجعَلَ منها زوجَها لِيَسْكُنَ إليها فلمّا تَغَشّاها**﴾[٢]. فقوله: واحدة، ومنها، وزوجها، على التأنيث كما تقدم. وقوله: ليسكن، وتغشاها، على التذكير. وحسن ذلك وإنْ لم يحسُن من نفس واحد، وجعَلَ منه زوجه، حُسْنَه لأن السكون والغِشْيان من صفات المذكر، فلمّا قِويَ أمرُ التذكير بهذا المعنى اقتضى ذلك حسن مراعاته.

نعم يمكن أنْ يقال: إن قولَه: ﴿**عَوانٌ بين ذلك**﴾[٣]، من صفات النساء

---

(١) النساء: ١.

(٢) الأعراف: ١٨٩.

(٣) البقرة: ٦٨.

وهي النَصَفُ، وربما قيل: التي ولدت مرة بعد أخرى. فإذا أُجْرِيَ على البقرة دلَّ على التأنيث فيها.

ويمكن أنْ يقال إن جريه على البقرة وإنْ كانت أنثى مجازٌ لأنه من صفات النساء. وإذا أُجري مجازاً على البقرة الأنثى فلا بُعدَ أن يجري مجازاً على البقرة الذكر. ويقوّي ذلك قولُهم: حربٌ عَوان، وحروبٌ عُون، وإنْ لم يكن[1] ثَمَّ ولادةٌ أصلاً. ولا[2] بُعْدَ في جَرْيه على البقرة الذكر مع مشابهته للأنثى في الولادة.

وأمَّا بابُ: طلحة وحمزة ونحوهما من الأعلام، فالمراعى فيه المدلولُ على المختار عند الائمة، وإنْ كان كثيرٌ من الكوفيين يجوّز: قالتْ طلحة ونحوه، مراعاة للفظ. وإنما غَرَّهُم من ذلك ما تقدّم من أسماء الأجناس، فظنُّوا أنّ البابين واحد. والفرق بينهما من حيث المعنى أن العلمَ موضوعٌ لمعيّن متميز لا يحتمل غيره، واسمُ الجنس مما ذكرناه موضوعٌ لواحد من الأمرين من غير تعيين في أصل وضعه[3]. فلا يلزم من حُسْن جري صفة المؤنث على ما لم يكن وضعُه لمذكر معيّن، فظهر الفرقُ بينهما من حيث الاستعمال ومن حيث المعنى.

وأما البغلةُ فالظاهرُ أنه يقال: البغلةُ للانثى وبغلٌ للذكر[4]، كقولهم: حمارٌ وحمارة، وبِرْذَوْنٌ وبِرْذَوْنة، ونحوه من الأسماء. فإذا أُطلقتْ بغلةٌ كان واضحاً

---

(١) في ب: تكن.

(٢) في م: فلا.

(٣) قال الزمخشري: «ومن أصناف الاسم اسم الجنس وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه. وينقسم إلى اسم عين واسم معنى». المفصل ص ٦.

(٤) في ب، س: للمذكر. والأصوب ما أثبتناه.

في أنها أنثى، وإذا ثبت إطلاقُ بغلة[1] على بغل على بُعْده لم يقدح ذلك في ظهوره، لأن الاتيان بالتاء في هذا الباب للفرق بينه وبين المذكر، بخلاف باب بقرة فإن إلحاقَ التاء ثَمَّ للفرق بين الجنس والواحدة منه.

ولا يُستدل على التأنيث في بغلة رسول الله ﷺ بعد ثبوت أن البغلةَ للذكر مثلُها في الأنثى بالتأنيث في: كانت، وفي: شهباء. لأنه حينئذ استدلالٌ بمثل: صفراء، ولونها[2]، في كون البقرة أنثى.

على أنه قد نُقِلَ عن بعض العلماء أنه قال: سلوني عما شئتم، وكان أبو حنيفة[3] حاضراً لا يشعر به، فقال لإنسان قل له: أذكراً كانت نملةُ سليمانَ أم أنثى؟ فلم يُحر له[4] جواباً. ثم قيل لأبي حنيفة رحمه الله: فما كانت؟ قال: كانت أنثى بدليل التأنيث في ﴿**قالتْ نملةٌ**﴾[5]، ولو كان ذكراً لقال: قال نملةٌ[6].

---

(١) كان واضحاً . . . بغلة : سقطت هذه العبارة من ب، م بسبب انتقال النظر.

(٢) قال تعالى : ﴿ **قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ، قال إنه يقول إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين** ﴾. (البقرة : ٦٩).

(٣) هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت . ولد سنة ٨٠ هـ . كان عالماً زاهداً ورعاً تقياً . وكان الشافعي يقول : الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة . توفي ببغداد سنة ١٥٠ هـ . انظر وفيات الأعيان ٥/٤٠٥.

(٤) له : سقطت من ب، د، س.

(٥) النمل : ١٨.

(٦) قال ابن الحاجب : «فقول من قال : إن قوله تعالى : ﴿ **قالت نملة** ﴾ يدل على أن النملة أنثى غير مستقيم، لجواز أن يكون التأنيث لِما في لفظ نملة من التأنيث». انظر الإيضاح ١/٥٦٢.

[إمـلاء ١٨٦]
[مسألة في الاسم الموصول]

وقال مملياً[1]: لم تختلف الناس أن الاسمَ الموصول موصولٌ قبل تمام الصلة. ولذلك نقول: الاسمُ الموصول، ويكون موصولاً بعد تمام الصلة على سبيل التسمية بما كان عليه فنقول: اسم موصول. وكلُ اسم موصول فقياسُه أن يتعرف به ما بعده قياساً على الضارب. فإنْ قيل: لو كانت كالألف واللام في الضارب والرجل لم يفتقر إلى أن تكون صلتُها معلومة للمخاطب. ولمّا افتقرت إلى ذلك دل على أن التعريفَ حصل بغيرها.

والجوابُ: أن ذلك لا يمنع بل هو واجب فيه أو في مثله، لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن للألف واللام مدلولٌ معيّن، فاشتُرط ذلك لتحصل لها الدلالةُ الموضوعة هي له. ألا ترى أن الألف واللام في الرجل مشروطةٌ بأن يكون رجلاً معهوداً، لأنه لو لم يكن معهوداً لم تحصل الدلالةُ بها على معيّن، وكذلك الضارب. فكان ذلك من مقوّماتها في دلالتها على التعريف لا موانعها. والصلاتُ في أصلها صفاتٌ للنكرات في المعنى، كما أن ضارباً وشبهه قبل التعريف صفةٌ للنكرات، فلما احتيج إلى جَرْيه على المعارف أدْخلوا عليه الألف واللام ليصحّ به وصف المعرفة. ولما كانت الجمل تقع كذلك واحتيج إلى جريها صفات على المعارف أدخلوا عليها ما تتعرف به كما أدخلوا على ضارب ورجل عند قصد التعريف ما تتعرّف به.

[إمـلاء ١٨٧]
[المانع من صرف أُخر]

وقال: أُخَرُ، المانعُ من صرفه العدلُ والصفة. وأكثرُ الناس في تقرير

(١) بعدها في ب، د: عن الاسم الموصول.

العدل، على أنه معدولٌ عن الآخَر[1]، إذ استعمالُه إنما يكون بالألف واللام أو الإضافة أو «مِنْ».

ولا جائزَ أن يكون معدولاً عن المضاف، لأن المعنى واللفظ يأباه. أمّا المعنى فلأن المقصودَ بأخر الغيريّةُ لمِنْ تقدّمه، فلو أُضيف لتغيّر ذلك المعنى. بخلاف أفعل التفضيل فإنه لا يتغير معناه بإضافة باعتبار التفضيل. وأمّا اللفظُ فلأنه لو كان كذلك لوجب بناؤه كما بُني قبلُ وبعدُ.

ولا يجوز أن يكون معدولاً عما فيه (مِنْ) لأنه جمع، والجمع لا يكون معه (مِنْ). واعترض على ذلك أبو علي، فقال ما معناه: لو كان معدولاً عما فيه الألف واللام لوجب أنْ يكون معرفة، ولو كان معرفة لم يجز جريه على النكرة ولجاز جريُه على المعرفة، والأمران ممتنعان، فتعذّر أن يكون معدولاً عما فيه الألف واللام. ألا ترى أن «سحَر» لمّا كان معدولاً عما فيه الألف واللام وجب أن يكون معرفة، وهو اعتراضٌ مشكل[2]. وغايةُ ما يقال: إنه لا يلزم من المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كل وجه، وإنما يلزم أن يكون قد أُخرج عن

---

(١) قال سيبويه: «قلت: فما بال أخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن أخر خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطُّوَل والوُسَط والكُبَر، لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام، فتوصف بهن المعرفة». ثم قال: «فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها». الكتاب ٣/٢٢٤. وقال ابن الحاجب: «ومنها أخر، وهو جمع الأخرى، وأخرى تأنيث آخر. وآخر من باب أفعل التفضيل، وقياس جميع بابه إذا قطع عن الإضافة أن لا يستعمل إلا باللام، فاستعماله بغير لام عدول عما فيه اللام». الإيضاح ١/١٣٤.

(٢) قال الرضي: «وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظاً ومعنى، أي: عدل عن التعريف إلى التنكير، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيراً. ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجباً لوجب بناء سحر كما ذهب إليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف. فتعريف سحر ليس لكونه معدولاً عن ذي اللام بل لكونه علماً». شرح الكافية ١/٤٢.

صيغة كان يستحقُّها في قياس كلامهم إلى صيغة أخرى، وقياسُ هذه أنْ تُستعمل عند عدم (مِنْ) والإضافة بالألف واللام. فلما استُعملت بغيره دل على أنهم أخرجوها عن الصيغة المستحقة هي لها إلى صيغة أخرى.

وإذا اعتُرض أن العدلَ بهذه المثابة لم يثبت في لغتهم فكان إثباتاً لِمَا لم يثبت مثلُه في لغتهم بغير دليل. فالجوابُ: أنّه وإن لم يثبت أُثبت ههنا بدليل، وهو أنه إذا لم يتقرر فيه العدلُ وجب أن يكون غير منصرف بعلة[1] واحدة، وذلك معلومُ البطلان من لغتهم، فكان إثباتُ ذلك واجباً بدليل دلَّ عليه.

وقد يقال: إنه معدولٌ عن آخر من كذا[2]، لأنّ (مِنْ) إذا استعملت وجب إفرادُ (أفعل)، وإنما يثنى ويجمعُ عند عدمها، فعُدِلَ عن: أفعل من كذا، إلى صيغةِ الجمع الدال على مثل ما دل عليه ذلك، إذ لا فرقَ في المعنى بين قولك: مررتُ بنسوةٍ أفضلَ منك، ومررت بنسوة فُضَل، لو قيل ذلك، إلا أنهم لا يقولونه، وإن كان هو قياسُ غير هذا الباب لمعنى قد ذُكر في موضعه[3]. وإذا قيل ذلك اندفع الاعتراضُ عنه وزال القادح.

وما ذُكر فيما سبق من أنّه لا جائزَ أن يكون معدولاً عما فيه (مِنْ) مبنيٌّ على تقدير كونه باقياً على جمعيّته. ونحن لا نقدّرُه معدولاً عن ذلك، وإنما نقدّرُه معدولاً عما فيه «مِنْ» مفرداً إلى لفظ الجمع بغيرها، فيندفعُ ذلك الإبطالُ على تقدير كونه معدولاً عما فيه «مِنْ».

---

(١) في س: لعلة.

(٢) قال ابن الحاجب: «والأولى أن يكون معدولاً عن آخر من كذا، لأنه قياس ما قطع عن اللام والإضافة». الإيضاح ١/١٣٤.

(٣) انظر: الإملاء (٥) من الأمالي القرآنية. ص: ١١٦.

[إمـلاء ١٨٨]

[الواو في الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض للجمع]

وقال: الواو في الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض للجمع بين ما قبلها وما بعدها. فإذا قلت: أكرْمني وأكرمَك، فقد أمرتَ باجتماع الإكرامين كقوله:

فقلتُ ادعِي وأدْعُوَ[1]

فقد طلبت اجتماع الدعائين. ويدل عليه تعليله بعد ذلك بقوله:

إنّ أنْدَى لِصَوت أن ينادِيَ داعيان

يعني: أنّ اجتماع الصوتين أبلغُ في الاسماع. وكذلك إذا قلت: ما تأتينا وتحدّثَنا، فمعناه: ما يجتمع منك هذان الأمران، ولم يتعرض لنفي كل واحد على الانفراد. ولذلك لو كان يأتيه ولا يحدثه أو يحدثه ولا يأتيه صحّ أن يقول[2]: ما يأتينا ويحدثنا. وكذلك إذا قال: لا تأتني وتحدثَني، فمعناه: لا تجمعْ بين هذين الفعلين كقولهم: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ، أي: لا تجمع بينهما. ولذلك لو أكل السمكَ على انفراده ثم بعد ذلك شربَ اللبنَ ولم يجمع بينهما لم يكنْ مخالفاً لنهيه، لأنه إنما نهاه عن الجمع ولم يجمع. وكذلك قوله:

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثلَهُ[3]

---

(١) هذا البيت من البحر الكامل. وقد اختلف في قائله. فسيبويه نسبه للأعشى ٣/٤٥، وليس في ديوانه. وقيل: هو للحطيئة. انظر ديوانه ـ الملحقات ص ٢٧٤ (دار صادر. بيروت). ونسبه الزمخشري لربيعة بن جشم، المفصل ص ٢٤٨. ونسبه ابن منظور لمدثار بن شيبان النمري، اللسان (ندى). والشاهد فيه نصب «أدعو» بإضمار أن.

(٢) في س: يقال.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه: عار عليك إذا فعلت عظيم. وقد اختلف في قائله. فسيبويه نسبه للأخطل ٣/٤٢. وابن منظور نسبه لأبي الأسود الدؤلي. اللسان (عظظ). =

إنما أراد أنْ ينهاه عن الجمع بين خُلق ذميم وارتكابه، ولذلك قال:

ابدأ بنفسك فانهَهَا عن غيّها[1]

يشيرُ أنك إذا جَمعْت بين هـذين الأمرين لم يكن نهيُـك بمسمـوع ولا مقبول، وإنما يكون مقبولاً إذا نهيتَ وأنت على غيره، ولذلك قال:

فَهُنـاكَ يُسمعُ مـا تقـول ويُقْتَـدى بـالـرأي مـنـك ويَنـفَـعُ التـعلّيـمُ

وهذه الواو معناها الجمعُ بين الحكمين المطلوبين أمراً ونهياً واستفهاماً. وحُمل النفيُ في الباب على النهي. وليست كالواو التي يُعطف بها مفـردٌ على مفرد مثله، فإنها لا تدل على معية ولا ترتيب. وإذا قُلنا فيها للجمع المطلق، فمعناه أن المعطوفَ والمعـطوفَ عليه اجتمعـا في نسبة الحكم إليهمـا من غير تعرض لمعية ولا ترتيب.

والمرادُ ههنا في قـولك: لا تـأكل السمـكَ وتشربَ اللبن، الجمـعُ بين الفعلين. فلا ينفك أن يكونا في وقت واحد، فإن الفعلين إمّا أن يكونا مفترقين أو مجتمعين. وإذا كـانا مجتمعين لـزم أن يكـونا في وقت واحـد، وإلا فهمـا مفترقان.

[إمـلاء ١٨٩]

[علة وقوع «أنْ» في خبر «عسى» دون السين وسوف]

وقـال: إنما أُوقعت «أنْ» في خبـر «عسى» دون السين وسوف لأمـرين: أحـدهما: أنها تُـأوّل بالاسم الـذي هو المصـدرُ، والمعنى عليه، فكـانت أوْلى مما

= ونسبه ابن السيرافي لحسان ١٧٨/٢. ونسب في الحماسة البصرية للمتوكل الليثي ١٥/٢، انظر شعره ص ٨١ (تحقيق الـدكتور يحيى الجبـوري). وقال البغـدادي: «والمشهور أنـه من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي». الخزانة ٥٦٧/٨ (هارون).

(١) وعجزه: فإذا انتهت عنه فأنت حكيم.

لا يُأوَّل بذلك وهما السين وسوف. والثاني: أن «عسى» فيها معنى الانشاء، والسين وسوف مع ما بعدهما يستقلان جملة خبرية، بخلاف «أنْ» مع فعلها، فإنها لا تستقل جملة أصلاً، فكان وقوعُ ما لا تكون فيه في الظاهر منافاة بينه وبين ما هو في حيّزه أوْلى من وقوع ما بينهما المنافاة وهما الانشاءُ والخبر[1].

أما امتناعُ «لا» و «لن» فواضح، لأنهما للنفي، وهذه للإثبات، وهما متنافيان.

[إمـلاء ١٩٠]
[حذف الفاء من جواب الشرط]

وقال: قولُه:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها[2]

الفاءُ محذوفة في الشذوذ لضرورة الشعر، وهو مذهبُ سيبويه[3].

---

(١) قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: فلم أدخلت أنْ؟ قيل: لأن (عسى) وضعت لمقارنة الاستقبال، و(أنْ) إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال، فلما كانت (عسى) موضوعة لمقارنة الاستقبال و(أنْ) تخلص الفعل للاستقبال، ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أنْ) التي هي علم الاستقبال». أسرار العربية ص ١٢٧.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه: والشر بالشر عند الله سيان، وقد اختلف في قائله. فقد نسبه سيبويه لحسان وليس في ديوانه، الكتاب ٣/٦٥. ونسبه المبرد لعبد الرحمن بن حسان، المقتضب ٢/٧٢. ونسبه ابن السيرافي لكعب بن مالك، شرح أبيات سيبويه ٢/١١٤، وهو موجود في ديوانه ص ٢٨٨. وانظر: الخصائص ٢/٢٨١، والمقرب ١/٢٧٦، والرضي ٢/٢٥٦، وابن يعيش ٩/٣. والشاهد فيه حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة وتقديره: فالله يشكرها.

(٣) الكتاب ٣/٦٤.

ومذهبُ غيره أن الكلامَ فيه تقديمٌ وتأخيره، تقديرُه: اللهُ يشكُرُهَا مَنْ يفعلِ الحسناتِ.

وقال سيبويه في قولهم:

إنّك إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ[1]

إنّ الكلامَ فيه تقديمٌ وتأخير، تقديره: تُصْرَعُ إنْ يصرعْ أخوك[2].

والفرقُ بينهما استقامةُ التقديم والتأخير ثمَّ وامتناعُه ههنا. ألا ترى أنك لو قَدَّرت التقديمَ لم يَخْل إمّا أن تُقدّره مع الضمير اللازم تقديره في قولك: اللهُ يشكرها، أي: منه. أو تقدّر تقديمَه مجرّداً عن ذلك، وكلا الأمرين فاسد، فكان فاسداً.

بيانُ الأول: أنه لو كان التقديرُ: اللهُ يشكر الحسنات من فاعل الحسنات[3]، لكان ذكرُ «مَنْ» لا معنى له، إذ قد تقدّم ذكرُ الفاعل. ولذلك لو قلت: أنا أكرمُ المكرمَ لي من يكرمني، لم يجز. وإن قدّرته مجرّداً عنه كان أبعدَ لأنك ذكرتَ ما لايدل على الجواب في المعنى لتجرّدها عن الضمير المصحح، بخلاف مجرد الشرط فإنه لا يحتاج إلى ذلك، ولا يمنع من ذكره

---

(١) هذا عجز بيت من الرجز وصدره: يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ.
وهو من شواهد سيبويه ٣/٦٧، ونسبه لجرير بن عبد الله البجلي. والمقتضب ٢/٧٢، والإنصاف ٢/٦٢٣، والمقرب ١/٢٧٥، والرضي ٢/٢٥٦، والخزانة ٣/٣٩٦، ونسبه لعمرو بن خثارم البجلي. وأقرع بن حابس هو من الصحابة. والأرجوزة التي منها البيت المذكور قيلت في الجاهلية قبل إسلامه. وذكر البغدادي المناسبة التي قيلت فيها. والشاهد فيه تقديم (تصرع) في النية مع تضمنها للجواب. وهذا من الضرورة لأن من حق حرف الشرط أن يجزم الآخر لأنه جزم الأول.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٦٧.

(٣) فاعل الحسنات: سقطت من د.

ذكرُ الفاعل متقدماً. ألا ترى أنك لو قلت: اللهُ يشكر الحسنات إنْ فُعِلَتْ أو إنْ فعلها الناسُ، كان صحيحاً.

[إمـــلاء ١٩١]
[الكلام في قولهم: ليس الطيب إلا المسك]

وقال: إنْ قيل في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ[١]: إذا جعلتم في «ليس» اسمَها مضمراً فيها ضمير الشأن والقصة[٢]، والجملةُ بعده مفسِّرةٌ له، فالجملة هي التي تستقل بالإفادة. ولو قلت: الطيبُ إلا المسكُ، لم يجز، فكيف صحَّ أن تقع الجملة مفسِّرة على هذا التقدير؟.

فالجوابُ: أن الجملةَ المذكورة مفسِّرةٌ لما قبلها مُثْبتاً كان أو منفياً، وما نحن فيه كذلك. ألا ترى إلى قوله:

وليسَ مِنْها شفاءُ الداءِ مبذولُ[٣]

---

(١) قال ابن هشام: «فإن بني تميم يرفعونه حملاً لها على ما في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز ما على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر له، فقال له أبو عمرو: نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب. ثم قال لليزيدي، ولخلف الأحمر: اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس». انظر: مغني اللبيب ١/٣٢٦ (دمشق).

(٢) أجازه أبو علي الفارسي. مغني اللبيب ١/٣٢٦ (دمشق).

(٣) هذا عجز بيت من البسيط وصدره: هي الشِّفاءُ لدائي لو ظفِرتُ بها. وقائله هشام أخو ذي الرمة كما قال سيبويه ١/٧١. وهو من شواهد المقتضب ٤/١٠١، والهمع ١/١١١، والمغني ١/٣٢٧ (دمشق)، وابن يعيش ٣/١١٦.

أنّ معناه: ليس الحديثُ، كذلك ما نحن فيه.

والمستثنى منه في هذه وأشباهها محذوفٌ، تقديرُه: ليس الحديثُ الطيبُ شيئاً من الأشياء إلا المسك. وينبغي أن يُقدّر بشيء يصحُّ منه الإخراج.

[إمـلاء ١٩٢]

[العامل في «إذا و «متى»]

وقال: اختلف الناس في العامل في «إذا» و«متى». فقيل[١]: العاملُ فيهما فعلُ الشرط، وقيل: العاملُ في «إذا» جوابُ الشرط، وفي «متى»، الشرط، وهذا قول أكثر المحققين[٢].

فوجه مَنْ قال: إن العامل في «إذا» و«متى» فعلُ الشرط فلأنْ الشرطَ والجزاء جملتان، ولا يستقيم عملُ الجزاء في اسم الشرط لأنه يؤدّي إلى أنْ يصير جملةً واحدة، لأنه إذا كان ظرفاً له كان من تتمته، ولا يكون جملة ثانية.

ووجه مَنْ قال: إن العاملَ جوابُ الشرط، هو: أن هذه الأسماءَ مضافةٌ في المعنى إلى شروطها، وإذا كانت مضافة استحال عمل المضاف إليه في المضاف لئلا يؤدي إلى أن يكون عاملاً معمولاً من جهة واحدة، وإذا بطل أن يكون العامل الشرط تعيّن الجزاء[٣].

---

(١) في الأصل وفي ب: فقال. والصواب ما أثبتناه.

(٢) سبق للمؤلف أن تحدث عن هذه المسألة في الإملاء (١٦) والإملاء (٤٩) من الأمالي القرآنية. ص: ١٣١، ١٨٥.

(٣) وقد ذكر ابن هشام أموراً في الرد على أصحاب هذا القول، منها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله. ومنها: أنه يلزمهم في نحو: إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً، أن يعمل (أكرمتك) في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلاً. ومنها: أن الجواب ورد مقروناً بـ (إذا) الفجائية وبالحرف الناسخ، وكل منهما لا يعمل ما

ووجه مَنْ قال: إن العاملَ في «إذا» جوابُ الشرط وفي «متى» الشرطُ وهو قولُ أكثر الناس قوةُ توهُّم الإضافة في «إذا» وضعفُه في «متى»، لأنه لمّا رأى أن «إذا» لا تكون إلا للوقت المعيّن توهّم وجوبَ الإضافة ليحصل التعيينُ كقولك: إذا طلعتِ الشمسُ آتيك، كأنك قلت: حين تطلع الشمس آتيك. ولمّا رأى أن «متى» للوقت المبهم لم يقوَ عندَه وهمُ الإضافة، فكان العامل الشرط.

والصحيحُ أنّ العاملَ الشرطُ فيهما جميعاً. وما تُوهِّم من الإضافة في «إذا» وانتفائه في «متى» أو فيهما جميعاً غيرُ صحيح.

أما توهُّمهُ في «متى» فبعيد، لأنها ليست لتعيين فيُتوهَّم ذلك، وإنما هي للابهام، ولأنه قد ثبت: أيَّ رجلٍ تكرمْ فإني أكرمُه، بنصب «أي» والعاملُ الشرط باتفاق، فوجب أنْ يكون ذلك كذلك.

وما توهّمه في «إذا» دون «متى» فليس بمستقيم، لأنه لا يلزم من تعيين شرطها إضافتُها إليه، لأنا لسنا نعني بالتعيين إلا أنه لازم أنْ يكون واقعاً، لا أنّ الظرف يقتضي أن يكون مضافاً إليه، فلم يلزم من كونه معيّناً إضافةُ الظرف إليه. وإذا لم يلزم ذلك كان كَـ«متى» في تقدير أن يكون مضافاً وأن لا يكون مضافاً. وإذا كانا سواء في صحة التقدير، ومنعَ من أحد التقديرين مانعٌ وجب الرجوعُ إلى الآخر، وبيانُ المانع من أحد التقديرين وهو الإضافة من وجهين: أحدُهما: أنه لو كان مضافاً لتعيّن الجزاءُ للعمل، ولو تعيّن الجزاءُ للعمل لوجب أنْ يكون جملة واحدة، وقد ثبت أنهما جملتان. وإنما التُزم ذكرُهما لربط الشرطِ بينهما وعلى تقدير أن يكون الجزاءُ عاملاً لا يكون جملتين فلا يكون الربطُ لأجل الشرط، وإنما يكون لأجل عمل الجزاء في ظرفه. والوجهُ الثاني هو: أنه لو كان مضافاً لم يكن للظرف عاملٌ في كثير من المواضع كقولك: إذا

= بعده فيما قبله، نحو: إذا جئتني اليوم فإني أكرمك. انظر مغني اللبيب ١/١٠١ (دمشق).

أكرمتني فإني أكرمُك، أو إذا أكرمتني اليوم أكرْمتُك غداً. ألا ترى أن قولك: فإني أكرمُك، لا يستقيمُ عملُه فيما قبله، لأنّ ما في حيز الفاء لا يعمل فيما قبلها. وفي المسألة الثانية لو كان العاملُ الجزاءَ لأدّى إلى خلاف المعقول، لأن اليوم مبيِّن لِـ «إذا» وغداً ظرف للجزاء، فلو جُعل عاملاً في «إذا» وقد تعيَّن أن يكون اليوم وجب أنْ يكون الغدُ هو اليوم، وذلك باطل.

وإذا تقرر ذلك ثبت أن العملَ في أسماء الشروط كلِّها لفعل الشرط لا الجزاء. فأمّا في «إذا» فلا إشكال، لأنها لا عملَ لها في الشرط لا باعتبار خفض الموضع ولا باعتبار جزم اللفظ، لأنا قد بينا أنها غيرُ مضافة، وقد ثبت أنها في اللغة الفصيحة لا عملَ لها في الفعل. تقول: إذا تكرمُني أكرمُك، والجزمُ ضعيف[1]، وهو على ضعفه الكلامُ فيه كالكلام في «متى» في كونها عاملة في الفعل، والفعلُ عامل فيها.

وأما في الأسماء الجازمة فهي وإن كانت جازمة للشروط فلا يمنع عملُ الشروط فيها، بخلاف تقدير كونها مضافة، لأنها إذا كانت مضافة كانت معمولة عاملة من وجهين. ألا ترى أن غملَها الجزمَ ليس من جهة اسميتها وظرفيتها ولكنْ من جهة تضمُّنها حرفَ الشرط، وكونُها معمولة للفعل ليس من جهة تضمُّنها معنى الشرط، ولكن من جهة اسميتها وظرفيتها. فالوجهُ الذي عملت به في الفعل غيرُ الوجه الذي كانت معمولة به له.

---

(١) مثل ذلك ما ذكره ابن هشام في المغني ١/٩٣ (محيي الدين) وهو قول الشاعر:

استغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبْك خصاصة فتجمل

[إمـــلاء ١٩٣]
[إعراب جملة مشكلة]

وسُئل رحمه الله عن قوله: مَنْ كان مَنْ كان مَنْ كان أبواه فيه راغبان أخواه جاريتاه أبواهما منطلق أخواهما.

فأجاب بخط يده وهي هذه منقولة منها بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة رابع جمادى الأولى: «مَنْ» الأولى مبتدأ موصولة، صلتُها «كان» وما عملت فيه، وهي التي فيها ضميرُ الشأن، وإلا وجب نصبُ «جاريتاه» لأنها خبر في المعنى «لـ «مَنْ» الثانية، وخبرُ «مَنْ» الأولى: أبواهما منطلق أخواهما، وهو مبتدأ وَ «منطلق» خبره[1]، و«أخواهما» فاعلٌ لـ «منطلق»، والعائد على «مَنْ» الأولى الضميرُ المخفوضُ في «جاريتاه» باعتبار الصلة، وهو صاحبُ الجاريتين، وهو لاثنين على المعنى بدليل الضمير العائد عليهما من أبواهما. و«مَنْ» الثانية موصولة مبتدأ عُبِّر بها عن جاريتين. لأن لفظَها صالح للواحد والاثنين والجميع[2] والمذكر والمؤنث، فلذلك أُخبر عنه بقوله: جاريتاه. والضميرُ العائد عليه المخفوضُ في «أخواه» على اللفظ لا على المعنى، فهما أذن أختا اللذين أبواهما فيهما راغبان، لأنه قد أخبر بأنهما للجاريتين بدليل إضافة الأخوين إليهما. وإذا كانا أخواهما كانتا أختيهما. وصلةُ «مَنْ» الثانية مثل ما ذكرناه في «مَنْ» الأولى في أن «كان» التي بعدها وما عملت فيه هو الصلةُ.

و«مَنْ» الثالثةُ موصولة مبتدأ عُبّر بها عن الأخوين، ولذلك أخبر عنه بقوله: أخواه، على اللفظ أيضاً، وهما أخوا الجاريتين لأنهما أضيفا إلى الضمير الذي يعود على «مَنْ» الثانية، وهي أيّهما بدليل الإخبار عنه بهما.

---

(١) في م: خبر.

(٢) في س: والجمع.

فعلى هذا تكون «مَنْ» الأولى مبتدأ، والثانية مبتدأ ثانياً، والثالثة مبتدأ ثالثاً. و«أخواه» خبر الثالثة، و«جاريتاه» خبر الثاني، و«أبواهما منطلق أخواهما» خبر الأولى، وصلة الثالث: كان أبواه فيه راغبان. وصلة الثاني: [كان][1] مَنْ كان أبواه فيه راغبان أخواهما. وصلة الأولى: كان مَنْ كان [مَنْ كان][2] أبواه فيه راغبان أخواه جاريتاه، وهو منتهى كمال هذا المبتدأ. ثم أخبر عنه بقوله: أبواهما منطلق أخواهما.

فالأولُ هو صاحبُ الجاريتين وهما اثنان على ما تقدّم، وهما اللذان انطلق عمهما وخالهما، لأنه أخبر عنهما بأنهما اللذان أنطلق أخوا أبويهما، وأخوا الأبوين العمُ والخال.

والثاني: الجاريتان[3] وهو لاثنين على ما تقدم، وهما اللتان كان الرجلان اللذان أبواهما فيهما راغبان أخواهما، فهما أختا هذين الرجلين.

والثالث: الأخوان[4] اللذان[5] أبواهما فيهما راغبان، وهما أخوا الجاريتين على ما تقدّم.

ولو جيء بالضمائر على المعنى لقيل: مَنْ كان مَنْ كان أبواهما فيهما راغبان أخواهما جاريتاهما أبواهما منطلق أخواهما. وفيما تقدّم بيانُ ذلك.

---

(١) كان: زيادة من د.

(٢) من كان: زيادة من ب، س.

(٣) في الأصل: الجاريتين، وفي س: للجاريتين.

(٤) في الأصل: الأخوين. وفي ب: للأخوين.

(٥) في الأصل: اللذين، وكذلك في ب.

[إمـلاء ١٩٤]
[المسألـة الزنبوريـة]

وقال: قولُهم: كنت أظنُّ أنّ الزُنبورَ أشدُّ لسعةً من العقرب فإذا هـو هي وإذا هو إياها[١].

وجهُ من قال: فإذا هو هي، أنّ «إذا» للمفاجأة ولا يقع بعدها إلا الجملةُ الابتدائية، فـوجب أنْ يرتفـع الاسمان بعـدها لأنهمـا مبتدأٌ وخبـر، كقولـك: خرجت فإذا زيدٌ قائم. فـإنْ قلت: فـ«قائم» يجـوز نصبه على أنْ يكـون خبرُ المبتدأ محذوفاً، وهو حالٌ من الضمير المقدّر في الخبر المحذوف. أمّا كـونُ الخبر يكون محذوفاً بعد «إذا» المفاجأة إذا كان عامّاً فلا إشكالَ، لثبوت قولهم: خرجتُ فإذا السبعُ. وإذا ثبت جوازُ حذفِه وجب تقديرُ: ثـابتٌ وموجـودٌ. وإذا وجب تقديرُ: ثابتٌ وموجودٌ، وجب أنْ يكون فيه ضمير، وإذا وجب أنْ يكـون فيـه ضميـرٌ وجب أن ينتصب عنـه حـالٌ بـاتفـاق، كمـا انتصب عن المضمـر المحذوف في قولك للمسافر: راشداً مهدّياً، ومصاحباً معـافى، وأشباه ذلك.

فـالجوابُ: أن هـذا إنما يصـحُّ فيما يمكن أنْ يُجعـل حالاً. وأمـا إذا كـان الاسمُ الثاني معرفة فلا يصحُّ أنْ يقع حـالاً لاسيما إذا كـان مضمراً. ومسـألتُنا كذلك، ألا ترى أنك لو جعلتَ الثاني حالاً لوجب أنْ تقول: فإذا هـو إياهـا، فيكون المضمرُ[٢] حالاً، وهو ممتنعٌ، فهذا تقديرُ وجه الرفع في الثاني.

---

(١) ويطلق عليها المسألة الزنبوريـة. وقد وقعت هـذه المناظـرة بين الكسـائي وسيبويـه فقال سيبويه: فإذا هو هي، وقال الكسائي فإذا هو إياها. ووجه الكلام ما قاله سيبويه. قال تعالى: ﴿ فإذا هي حيةٌ ﴾، ﴿ فإذا هي بيضاءُ ﴾. انظر الإنصـاف في مسائـل الخلاف ٧٠٢/٢، ومغني اللبيب ٩٣/١ (دمشق).

(٢) في د: الضمير.

وأما وجهُ من قال: فإذا هو إياها، فإنه يقدّر الخبرَ محذوفاً أيضاً، ويجعل «إياها» حالاً على حذف مضاف، فيكونُ المضافُ المحذوف وهو الحال في المعنى مقدّراً بـ «مثل»، و «مثل» إذا أُضِيفَت لفظاً أو تقديراً لا توجِبُ تعريفاً، فكأنه قال: فإذا هو مثلَها، فقدّر الخبرَ مخذوفاً كما قُدِّرَ في قولك: فإذا زيدٌ قائماً، ونصبَ «مثلَها» على الحال كما نصب «قائماً» على الحال من المضمر المقدّم ذكره، ثم حَذف المضافَ الذي هو «مثل»، وأقامَ المضافَ إليه مقامه فوجب إعرابُه بإعرابه، فوجب الاتيانُ بالضمير المنصوب، فصار اللفظُ لفظ الضمير المنصوب، والمرادُ في المعنى المضافُ المحذوفُ الذي هو «مثل»، وهذه تُشْبهُ قولَهم: قضيةٌ ولا أبا حَسن لها[1]، فإن التقديرَ: ولا مثلَ أبي حسن، والمعنى عليه، فحُذِفَ «مثل» وأقيم المضافُ إليه مقامه، فوجب إعرابُه بإعرابه وهو النصبُ، فانتصب لانتصاب المضاف المحذوف لأنه معمولٌ لِـ «لا» مباشرة[2] فيُتوهَّم الامتناعُ من حيث إنّ «لا» دخلت على معرفة منصوبة، فإذا قُدِّر هذا التقديرُ ارتفع هذا الاشكالُ، فكانت[3] «لا» داخلة على نكرة على بابها، ولم يبق إلا حذفُ مضاف، وإقامةُ المضاف إليه مقامه، ولا بأسَ بذلك إذا كان ذلك[4] معلوماً، فكذلك هنا يُتوهَّم أنّ «إياها» هو المرادُ بالحال فيُمنع لامتناع أنْ يقعَ الحالُ مضمراً، فإذا قُدِّر «مثل» مضافاً هو الحالُ في المعنى حُذِف وأُقِيمَ المضاف إليه مقامه ساغ ذلك كما في قولهم: ولا أبا حسن لها، فثبت أنهما سائغان.

---

(١) أي: قضية ولا عالم بها، فدخل علي رضي الله عنه فيمن يطلب لهذه المسألة. انظر سيبويه ٢/٢٩٧. والمقتضب ٤/٣٦٣.

(٢) في ب، د: مباشراً. والصواب ما أثبتناه.

(٣) في ب، د: وكانت.

(٤) ذلك: سقطت من س.

والوجهان جيدان، وأقواهما الأولَ لِمَا في الثاني من كثرة التقديرات والخروج عن الظاهر[1].

[إمـلاء ١٩٥]

[الجواب عن إيراد على تنوين التنكير]

وقال: أورد على قولنا[2]: «إن التنوين في رجل ليس بتنوين تنكير» ، لأنه لو سمّي به فالتنوينُ باق على حاله، أنه سمّي بـ «صهٍ». فقال: لا يخلوا إما أن يسمّى بـ «صه» المعرفة أو النكرة، فإنْ كان الأول صار علماً ولا يرد إذنِ. وإنْ كان الثاني فلا يخلو إمّا أن تحكيَه أو لا تحكيه. فإن حكيته ثبت فيه التنوين محكياً، وهو على كسره. فتقول: هذا صهٍ ورأيت صهٍ، ومررت بصهٍ، كما لو سميت بسيبويه منوناً فإنك تحكيه بهذا التنوين، وهو تنوين تنكير[3]. وإن لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين، وأعربته ودخل عليه تنوين التمكين[4] ما لم يكن علتان، ففيه نظر. فإنْ كانت فيه علّتان احتمل أنْ يقال: يُجرى مُجرى هند ودعد لخفته[5]، واحتمل أنْ يقال: مصروفٌ لا غير، لأنه

---

(١) وهناك توجيهات أخرى في المذهب الثاني، أعني النصب، ذكرها ابن هشام ، منها: أن ضمير النصب استعير مكان ضمير الرفع ، ونسبه لابن مالك .ومنها: أنه مفعول به ، والأصل : فإذا هو يساويها ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، ونسب هذا الوجه لابن مالك أيضاً .ومنها: أنه مفعول مطلق، والأصل : فإذا هو يلسع لسعتها ، ونسبه للشلوبين عن الأعلم . انظر مغني اللبيب ١/٩٦ (دمشق).

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٧٧ .

(٣) وهو التنوين اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها. ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصهٍ ، وفي العلم المختوم بويه بقياس نحو : جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر. انظر مغني اللبيب ١/٣٧٦ (دمشق).

(٤) وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاماً ببقائه على أصله كرجل وزيد.

(٥) أي : يجوز فيه الصرف وعدمه لأنه ثلاثي ساكن الوسط.

أخفُّ من باب هند، وليس لهذا أصلٌ يُرجع إليه حتى يُحمل عليه. فيقال: إنْ كان ساكنَ الأوْسط فهو مثلُ هند ودعد، وإن كان متحركه فهو مثل سقر[1]. وإنّما يمكن أنْ يقال ذلك في مثل دمٍ ويدٍ وأخٍ إذا اتفق فيه علتان. ويمكن أنْ يقال ما قيل أولاً.

[إمـلاء ١٩٦]
[كتابة الجـزء]

وقال: الجزء فيه لغتان: إحداهما: ضمُّ الزاي[2]، والثانيةُ: إسكانها. فإذا ضُمّت وكان مفرداً كُتب في الرفع والجر بالواو من غير زيادة، وفي النصب بالواو والألف.

فإنْ اتّصل به ما تكون به متوسطةً كُتب في الرفع والنصب بالواو، وفي الجر بالياء على الأكثر وبالواو على الأقل، كقولك: هذا جزُؤك ورأيت جُزُؤَك ومررت بجزُئِك.

وإذا سُكنّتْ زايهُ كُتِب في الإفراد في الأحوال كلِّها بغير صورة الهمزة. إلا أنه يكون في النصب بألف عوضاً من التنوين إنْ كان منوناً. فإنْ توسّطَ ففيه وجهان: أحدُهما: أنْ يُكتب للهمزة صورة، وهو مذهب المتقدمين. والثاني: أنْ لا يُكتب، وهو مذهب المتأخرين، وهو القياس. فإذا كتبت صورة كتبتها على حسب حركتها واواً في الضم وألفاً في النصب وياء في الجر. وإذا كتبتها بغير صورة فلا إشكال.

---

(١) أي: يمنع من الصرف. لأن سقر ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، لأن فيه تاء مقدرة، ولقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع.

(٢) في د: الثاني.

[إمـلاء ١٩٧]
[الكلام على قول لابن جني في التنوين]

وقال: قولُ ابن جني في اللمع[١]: «وهو الواحدُ النكرةُ»، لمّا قال: «ودخلَ التنوينُ الكلامَ علامةً للأخفّ عليهم والأمكن عندهم».

ظاهرُ كلامه أنه يفسِّرُ محلَّ هذا التنوين بما هو كالحدّ له، فذكر أمراً لا يطّرِدُ ولا ينعكس. أمّا كونه[٢] لا يطّرِدُ فهو أنّ «أحمرَ» و«آخرَ» نكرةٌ ولا يوجد فيه هذا التنوين، فقد وُجِد الحدُّ ولا محدودَ، ولا معنى لعدم الطرد غير[٣] ذلك. ولا ينعكس لأنّ «زيداً» ليس بواحد نكرةٍ ومع ذلك فيه تنوينُ التمكين، فقد انتفى الحدُّ معْ ثبوتِ المحدود، وهو معنى عدم العكس.

[إمـلاء ١٩٨]
[الكلام على قول لابن جني في الجمع المكسر]

وقال: قول ابن جني: «الجمعُ المكسَّرُ هو ما تغيَّر فيه نظمُ الواحد وبناؤه»[٤].

إنْ أراد بالنظم والبناء معنى واحداً وقعَ أحدُهما مكرراً. وإنْ أراد بأحدهما كونَه على هيئةٍ باعتبار ترتيبِ الحروف فهو غيرُ مستقيم لأن ذلك لا يتغيّرُ في الجمع أبداً، فوجب أنْ لا يكون الجمعُ معرَّفاً بتغيُّره لتعذُّره. ألا ترى أنك إذا قلت: فرسٌ، فلا يتغيَّر ترتيب حروفه باعتبار الجمع. فإنك إذا قلت: أفراس،

---

(١) ص ١٢.
(٢) في س: أنه.
(٣) في س: إلا.
(٤) اللمع ص ٢٢. وعبارة ابن جني: وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه.

فالفاء والراء والسين على ما كانت عليه في المفرد باعتبار الترتيب، فدلَّ على أنّ هذا المعنى لا يستقيمُ إرادتُه.

فإنْ قلت: لِمَ لا يجوز أنْ يكون المرادُ بتغيّر نظم الواحد أنْ تأتيَ حروفٌ في الجمع بين حروف المفرد فيتغيّرُ النظمُ عما كان عليه أو ينقص، فمثالُ الزيادة قولُك: قَدَحٌ وأَقْدح، ومثالُ النُقْصان: كتابٌ وكُتُبٌ، ويكون تغييرُ بنائِه لتغيّر الصيغةِ بالحركة والإسكان خاصة؟ فالجوابُ: أنّ تَغيُّرَ البنية يُغني عنه. ألا ترى أنّ كلَ ما تغيّر نظمُه بالتفسير المذكور فقد تغيَّر بناؤُه. فإن قَدَحاً إذا نُقِل إلى قِداحٍ[1] لا يمكن أنْ يقال تغيّر نظمُه ولم يتغيّرْ بناؤُه، وإذا كان كذلك فذكرُ البناءِ وحدَه كاف.

[إمـلاء ١٩٩]
[الكلام في اسم مصغر]

وقال: قوله ﷺ[2]: «أُبَيْنِيَّ لا ترموا جمرةَ العقبة». الأولى أنْ يقال: إنه تصغيرُ بُنَيّ مجموعاً، وكان أصلهُ بُنَيِّيّ، لأنه بُنَيّون أضفته إلى ياء المتكلم فصار بُنَيّويَ في الرفع وَبُنَيِّي في النصب والجر فوجب أنْ تُقْلب الواوُ ياءً وتدغمَ على ما هو قياسها في مثل قولك: ضاربيّ، وكذلك النصبُ والجر، ولذلك كان لفظ «ضاربِيّ» في الأحوال الثلاث سواء. كرهوا اجتماعَ الياءات والكسرةِ فقلبوا اللامَ إلى موضع الفاء فصار: وبُيْنِيَّ، قلبوا الواو همزة فصار: أُبَيْنِيَّ. وليس في هذا الوجه إلا قلبُ اللام إلى موضع الفاء، وهو قريب لِما ذكرناه من الاستثقال، وقلبُ الواو المضمومة همزة وهو جائزٌ قياساً[3]. وهذا أوْلى من قول من يقول:

---

(١) في س: أقداح.

(٢) رواه النسائي (حج: ٢٢٢)، وأبو داود (مناسك: ٦٦).

(٣) انظر المفصل ص ٣٦١.

إنه تصغيرُ أبْناء، رُدَّ إلى الواحد ورُوعِيَ مشاكَلَةُ الهمزة. لأنه لـو كان تصغيـرَهُ لقيل: أُبَيْنَائي، ولم يردّ إلى الواحد لأنّ أفْعالاً من جمع القِلّة فيصغرُ من غير ردّ كقولك: أُجَيْمال.

وهو أيضاً أولى من قول من قال: إنه جمع أبْنى مقصور على وزن أَفْعَل، اسم جمع للأبناء، صُغّر وجُمِع بالواو والنون لأنـه لا يُعرف ذلـك مفرداً، فـلا ينبغي أنْ يُحمل الجمعُ عليه، ولأنه لا يجمع «أفْعَلُ» اسماً جمعَ التصحيح [1].

[إمــلاء ٢٠٠]

[علة منع «الذي» من الجزم إذا تضمنت معنى الشرط]

وقال: إنْ قيلَ لِمَ جزمتْ «متى» وشبهها ولم تجـزم «الذي» إذا تضمّنتْ معنى الشرط في قولهم: الذي يأتيني فله درهمٌ ؟

فـالجواب: أن «الـذي» وُضِعت وصلة إلى وصف المعارف بـالجمل، فأشبهت لامَ التعريف، فكما أن لامَ التعريف لا تجزم فكذلك الذي. الآخرُ: أنّ الجملةَ التي توصل بها لا بدَّ أن تكون معلومة للمخاطب، والشرطُ لا يكون إلا مبهما. الآخرُ: أنّ «الذي» مع ما يُوصَل به اسمٌ مفرد، والشرطُ مع ما يقتضيه كلمتان مستقلتان.

[إمــلاء ٢٠١]

[العلة في عدم كون المصدر مع فاعله جملة]

وقال: إنما كان الفاعلُ مع فعله جملة ولمْ يكن المصدرُ مع فاعله جملة؛

---

(١) انظر سيبويه ٣/٦٤٤.

لأنك إنْ جعلته جملة باعتبار كونه مبتدأ وخبرا كان فاسدا؛ لأن الغرضَ في كونه رافعا فاعلا. وأيضا فإنه لا يستقيم لأنك إنْ جعلت «ضَرْب» مبتدأً تعذّرَ الخبرُ بزيد، وإنْ جعلتَ زيدا مبتدأ تعذَّر الخبرُ بضرْب، إذْ زيدٌ لا يكون ضَرْبا، ويؤدي إلى أن يكون المبتدأُ نكرة من غير شرط[1]، أو إلى أن يكون «عمراً» منصوباً بمصدر مفصول بينه وبينه بأجنبي وهو زيد الذي قُدِّر مبتدأ. ولا يستقيم أن يكون جملة باعتبار كونه فعلاً وفاعلاً، إذِ المصدرُ ليس بفعل، وقد ثبت أنّه لا يكون جملة إلا من مبتدأ وخبر، أوْ فعلٍ وفاعل، وهذا ليس واحدا منهما.

[إمــلاء ٢٠٢]

[جواز إلغاء العامل الداخل على المبتدأ والخبر إذا زيد معه حرف]

وقال: إذا زيد حرفٌ مع عامل داخلٍ على مبتدأ وخبر جاز إلغاءُ ذلك العامل وجاز اعتبارُه مثل قولهم: إنما زيدٌ قائم. ولم يجرِ[2] ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فَبِما رحمةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[3].

والفرق هو: أن في المسألة الأولى حيثُ جازَ الوجهان لأنه ثَمَّ إذا لم يُعتبر العاملُ رجع الكلام إلى أصله الذي كان عليه، وليس كذلك هـهنا، فإنّه لا جهةَ

---

(١) لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا إن حصلت به فائدة كأن يخبر عنه بمختص مقدم، ظرف أو مجرور كقوله تعالى: ﴿ ولدينا مزيد﴾، أو يتلو نفياً نحو: ما رجل قائم، أو استفهاماً كقوله تعالى: ﴿ أإله مع الله ﴾، أو يكون موصوفاً كقولـه تعالى: ﴿ ولعبـد مؤمن﴾، أو يكـون عاملاً عمل الفعـل كقولـه ﷺ: «أمر بمعروف صدقة». انـظر أوضح المسـالـك ١/٢٠٣، والإملاء (١٥٢) من الأمالي المطلقة. ص: ٨٣٢.

(٢) في م، س: يجز.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

إلا إعمال الجار، فلو لم نحكم على «ما» بالزيادة لبقي المجرورُ ولا جارَّ. والله الموفق للصواب.

[إمـــلاء ٢٠٣]

[العلة في عدم كون الفاعل جملة]

وقال مملیا: إنما لم يكن الفاعـلُ جملة لأنه محكـوم عليه، والمحكـومُ عليه لا يكون إلا مفردا، بخلاف الأحكام فإنه يُعبّر عنها بالمفـرد تارة والجملة أخرى. وإنما كان ذلك لاتساعهم في الأحكام. ألا ترى أنهم وضعوا جملةَ بابِ الأفعال مشروطةً بأن تكون أحكاما لغرض الاتساع فيها والاختصار، ولم يُوضع المحكومُ عليه ذلك الوضعَ. ومِنْ ثَمَّ لم يقع الفاعلُ ولا المبتـدأُ جملة إلا إذا قُصد به نفسُ اللفظ فيكون حينئذ كالمفرد في الحكم كقولك: زيد قائم، جملة اسمية، وما أشبه ذلك. وقولُهم: تَسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه[1]، المراد: أنْ تسمعَ[2]، نصبتَ أوْ رفعتَ.

[إمـــلاء ٢٠٤]

[الوقـــف الحســـن]

وقـال مملیا: الـوقفُ الحسن هو الـوقف على كلام مستقـل بعدَه جملةٌ مستقلة بينها وبين ما قبلها ربطٌ لا يمنع الاستقلالَ[3].

وقد فرّقَ بعضُهم بين الحَسَن والكافي[4]، فجعل ما تقدم هـو الكافي،

---

(١) يضرب هذا المثل لمن خبره خير من مرآه. ويقال: إن أول من قاله المنذر بن مـاء السماء. انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/١٢٩، وسيبويه ٤/٤٤.

(٢) لأجل أن يكون المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ، وخبر خبره.

(٣) مثل الوقف على بسم الله، وعلى الحمد لله.

(٤) يكثر في الفواصل، وما بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً وإن اتصل معنى. انظر النشر في القراءات العشر ١/٢٢٦.

وجعل الحسنَ الوقفُ على كلام[1] مستقلّ وما بعده غيرُ مستقل، مثل قوله: الحمدُ لله، وشبهه. وعلى ذلك فلا يستقيم على قول هؤلاء الوقفُ على الحسَنِ تعمُّدا.

[إمـلاء ٢٠٥]

[شرط القرينة المفسرة للمحذوف]

وقال مملیا: المشتَرطُ في القرينة المفسِّرة للمحذوف في مثل قوله: ﴿**وإنْ أحدٌ من المشركين استجارَكَ**﴾[2]، أنْ تكون في كلام واحد وجملة واحدة حتى لا يردَ قولُه تعالى: ﴿**يُسَبِّحُ لَهُ فيها بِالغُدُوِّ والآصال رجالٌ**﴾[3]. فإنّ قائلا لو قال: إنّ حذفَ الفعل ثَمَّ واجبٌ، لم يكن مستقيما، لأنّ الفعلَ هنا لو ظهر لكان جائزا، والقرينةُ الظاهرةُ والمقدّرة جملتان. فإذا قيّدنا بما ذكرنا انتفى هذا[4] الإشكالُ بالكليّة.

[إمـلاء ٢٠٦]

[اسم «لا» النافية للجنس إذا كان مفردا ليس معربا]

وقال: نقل بعضُ الطلبة عن سيبويه أنه قال: لا رجلَ في الدار، معربٌ[5]. قلتُ: لا يخلو هذا الاسمُ الواقع بعد «لا»، والكلامُ في غير

---

(١) كلام : سقطت من ب.

(٢) التوبة : ٦.

(٣) النور : ٣٦.

(٤) هذا : سقطت من س.

(٥) قال سيبويه : «و(لا) تعملُ فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين . ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر». الكتاب ٢/٢٧٤. وقال الرضي : «والفتحة في : لا رجل ، عند =

المضاف والمشبَّهِ به، إمّا أن يكون مُعربا أوْ لا. فإنّ كان معرباً لم يخلُ إمّا أنْ يكون منصرفا أوْ غيرَ منصرف. لا جائزَ أنْ يكون غيرَ منصرف لأن الاسم الذي لا ينصرف لا بد فيه من علتين، ولا علتين، فلا منعَ صرف، تعيّنَ القسمُ الآخرَ. وإذا كان كذلك وجب دخولُ التنوين ضرورةَ أنّ المنصرفَ السالِمَ الآخِر يدخلُه الحركاتُ الثلاث والتنوين.

وقولُ الناقل: إنّ «لا» لمّا كانتْ فرعَ الفرعِ سُوّغَ لذلك حذفُ التنوين، غيرُ قادحٍ.

[إمـلاء ٢٠٧]

[الجواب عن إيراد على إطلاق «ما» و «مَنْ»]

وقال: (ما) لِمَا لا يعقل كثيراً، وقد جاءتْ لِمنْ يعقل[1] قليلاً. و«مَنْ» لِمنْ يعقل كثيرا ولغيره[2] قليلاً. وأُوردَ عليه أنه قد قيل: سبحانَ ما سخركنّ لنا، وسبحانَ ما سبّحَ الرعدُ بحمده، وهي مطلقة على الباري وليس واحداً من القبيلين.

والجوابُ: أنّا ما أردنا بقولنا: يعقل، إلا يعلم، ولذلك قال بعضُ النحويين بل أكثرهم: وهي تختصُّ بأولي العلم. وأمّا: سبحانَ ما سخركُنَّ لنا،

الزجاج والسيرافي إعرابية خلافاً للمبرد والأخفش وغيرهما» ١/ ٢٣٥. والذي يظهر من كلام سيبويه أن ما بعد «لا» مبني وليس معرباً. فما نقله عنه بعض الطلبة كما ذكر ابن الحاجب غير صحيح.

(١) كقوله تعالى: ﴿ **سبّح لله ما في السموات وما في الأرض** ﴾ وقوله: ﴿ **فانكحوا ما طاب لكم** ﴾.

(٢) كقول امرىء القيس:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العصر الخالي

وسبحانَ ما سبّح الرعدُ بحمده، فإنه لمّا كانت ذاتُ الباري غيرَ معلومةِ الحقيقةِ صارتْ مبهمة بهذا الاعتبار. والعربُ إذا كان الشيء مبهما أو أرادوا أن يُبْهموه أتوا فيه بلفظ «ما». ألا ترى أنك تقول لشبح رُفع لك من بعيد لا تشعرُ به: ما ذاك؟، فإذا شعرتَ أنه إنسانٌ قلت: مَنْ ذاك؟.

وقولُه عزّ وجلّ: ﴿**لا أعبدُ ما تعبدون. ولا أنتم عابدونَ ما أَعْبد**﴾(١). أمّا الأولُ فجاء على ما تقرر(٢). وأمّا الثاني فعنه جوابان: أحدُهما: أنه على سبيل المقابلة. والثاني: على ما تقرر في: سبحانَ ما سخزكنّ لنا(٣). و«مَنْ» لِمَنْ لا يعقل في قوله: ﴿**واللَّهُ خَلَقَ كلَّ دابَّةٍ**﴾(٤)... الآية. فأتى بتفصيل هذه الكليّةِ التي دلّت على العموم.

[إمــلاء ٢٠٨]

[قول لابن الخشاب والجواب عنه]

وقال مملیا: قال ابن الخشاب النحوي(٥): لا يقال ذاتُ اللَّهِ، لأن ذاتَ بمعنى صاحبة، ولا يقال: صاحبةُ الله.

---

(١) الكافرون: ٢، ٣.

(٢) لأن آلهتهم لا تعقل.

(٣) أي: إن ذات الباري غير معلومة الحقيقة فصارت مبهمة بهذا الاعتبار.

(٤) النور: ٥٤. والآية بتمامها: ﴿ **والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيء قدير** ﴾.

(٥) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر أبو محمد بن الخشاب. صنف شرح الجمل للجرجاني، وشرح اللمع لابن جني، والرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل وغيرها. توفي سنة ٥٦٧ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٩، إنباه الرواة ٢/ ٩٩.

والجـواب عن ذلك : بأن العربَ تضيف المسمى إلى اسمـه في قولهم : ذاتُ يوم وذاتُ ليلة وشبهه. فالذاتُ هـهنا المرادُ بها المدلول، والمضافُ إليه المرادُ به اللفظ، فكأنه قيل: مسمى هذا اللفظ. وأما ذاتُ الله فلا شـكَّ، إلا أنها لا تُطلق لفساد المعنى، وإنما الكلامُ في إطلاق لفظِ ذاتٍ مضافةٍ إلى الله، وهو صحيح بالمعنى المذكور. ومثلُه في كلام العرب كثير.

[إمـــلاء ٢٠٩]

[كم رجال عندي: يحتمل الإنشاء والخبر]

وقال مملياً: كم رجال عندي. هذا الكلامُ يحتمل الإنشاءَ والاخبار. أمّا الإنشاء فمِنْ جهة التكثير، لأن المتكلِّم عبَّر عما في باطنـه من التكثير بقـوله: رجال. والتكثيرُ معنى محقَّق ثابت في النفس لا وجودَ له من خارج حتى يقال باعتباره: إنْ طابقَ فصِدْقٌ وإنْ لم يطابق فكذب. والأخبارُ باعتبار العِنْديَّـة، فإنّ كونَهم عنده له وجودٌ من خارج، فالكلام باعتبـاره محتمِلٌ للصـدق والكذب. فهذا كلام مُحتمِل للأمرين بالاعتبارين المذكورين المختلفين.

[إمـــلاء ٢١٠]

[الرد على النحويـين في قولهم: الفاعل حقيقة ومجاز]

وقال مملياً: قـول النحويـين: الفاعـلُ على ضـربين: حقيقـة ومجاز، ليس بمستقيم. فالمجازُ مثل: مات زيدٌ وسقط[1] الحائط. وبيانُ أنه ليس بمستقيم أن المجازَ فرعُ الحقيقة فلا بدَّ في هذا اللفظ أن يكون له حقيقةٌ ثم يُنقل عنها إلى المجاز، ولا حقيقةَ له البتةَ حتى يقال: إنه مجاز. وأيضا فإن الفاعل عبارةٌ

(١) في جميع النسخ : وسقطت.

عما نُسب الفعلُ إليه وقُدِّم عليه على جهة قيامه به. وهذا موجود فيما ذُكر من قولنا: ماتَ زيدٌ، إذ الفعلُ مقدّم عليه ومُسْنَد إليه على جهة قيامه به. فإن الموتَ قام بزيد، والوقوعَ قام بالحائط. هذا لا شك فيه، فلا عبرةَ بقولهم: فاعلٌ حقيقة وفاعلٌ مجازاً.

وقولنا: على جهة قيامه به، احترازٌ من مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، فإنه عند المتأخرين أصحاب هذا الحد ليس فاعلا، فلا بدَّ من زيادة قولهم: على جهة قيامه به، ليخرج، فإنه واقع عليه في قولنا: ضُرب زيد، وما أشبهه.

وأما المتقدمون فإنهم يجعلونه فاعلا ويحدّونه بقولهم: ما قُدِّم الفعلُ عليه وأُسند إليه[1]، وهذا الذي لم يُسمَّ فاعله كذلك.

[إمـلاء ٢١١]

[العامل في نصب «غير» في الاستثناء]

وقال مملياً: انتصب «غير» في قولهم: قامَ القومُ غيرَ زيد، بالفعل وبما تضمنته «غير» من معنى «إلا». وهذا هو عليه المعنى[2].

---

(١) قال أبو علي: «وصفته أن يسند الفعل إليه مقدماً عليه». الإيضاح العضدي ١/٦٣. وقال أبو البركات الأنباري: «اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه». أسرار العربية ص ٧٧.

(٢) اختلف النحويون في العامل في المستثنى من الموجب النصب. فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسط (إلا). وذهب الزجاج إلى أن العامل هو (إلا) بمعنى: استثني. وذهب الفراء إلى أن (إلا) مركبة من (إنّ لا)، ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا)، فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً بـ (إنّ)، وترفع في النفي اعتباراً بـ (لا). والأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه البصريون. انظر أسرار العربية ص ٢٠١.

[إمـلاء ٢١٢]

[«مَنْ» و «ما» الموصولتان لا يوصفان ولا يوصف بهما]

وقال مملياً: «مَنْ» و «ما» اللتان بمعنى الذي لا يوصفان ولا يوصَفُ بهما. وإنما كان كذلك، أمّا كونُهما لا يوصَفُ بهما فإنهما[1] وُضِعا للموصوف والصفة جميعا، وما وُضع اسما لا يوصَفُ به. وأمّا كونهما لا يوصفان فلأنهما لو وُصِفا بمفرد كان على خلاف وضعهما لبيانهما بالنِسَبِ لا بالمفردات كجميع الموصولات. ولو وُصِفا بجملة لكان على خلاف قياس الصفات في وَصْف المعارف بالنكرات. فإنْ قُصِد إلى بيانهما بنسبةٍ أخرى عُطِفت تلك الجملةُ على الجملة التي جَرتْ صلة، فيحصلُ الغرض المطلوب كقولك: جاءني مَنْ أكرمَك وكاتَبَ أباك، ونحو ذلك.

[إمـلاء ٢١٣]

[وجه جعل الفاعل في «حبذا» اسم الإشارة دون غيره]

وقال مملياً: إنما كان فاعلُ «حبذا» اسمَ الإشارة دون غيره[2]، لأن الغرضَ إبهامُ الفاعل لِيفسَّرَ بالمخصوص على سبيل التأكيد والتعظيم على وجه لا يحتاج إلى تمييز. فلم يجدوا أشْبَهَ من «ذا» لإبهامها، ولِمَا فيها من الاختصار.

---

(١) في ب، د: فلأنهما.

(٢) وعند المبرد أن تركيب (حب) مع (ذا) أزال فعلية (حب) فصارت حب مع (ذا) اسماً واحداً، وهو مبتدأ. انظر المقتضب ٢/١٤٥. والذي ذكره ابن الحاجب من أن (ذا) فاعل هو مذهب سيبويه.

[إمـــلاء ٢١٤]

[وجه جواز الإضمار في باب «نعم» و «بئس» دون حبذا]

وقال مملیا: وإنما أضمروا في بـاب: نعم وبئس، دون حبذا، لأن نعم وبئس كثرتا فاستُعمل فيهما ما هو أخصرُ لوجوب الاستتـار، ولأجل الاختصـار التزموا الافرادَ حتى لا يؤدّي إلى زيادة لفظ عند الإبراز[1]، بخلاف حبذا فإنه لم يكثُـر، فاغتفـروا فيها التلفُّظَ بهـذا مع كـونهم وفّوا بـأصل المعنى في الإبهـام والتفسير.

[إمـــلاء ٢١٥]

[وجه طرح المثنى المؤنث في باب الإضمار]

وقال مملیا: إنما كان المثنى المؤنث في باب الإضمار مطّرحا في قوله: أنتما وهما وشبههما لأمرين: أحدهما: أنه كثُر في: ضربتا ورمتا، كضربا ورميا لكون التاء دالة عليه، ثم حُمل البواقي عليـه إجراء لبـاب المضمرات مجـرى واحـدا. والثاني: إرادةُ الاختصـار فيما لم يكثُـر بخلاف المفـرد والمجموع، فاغتُفر اللَّبْس في القليل للاختصار ولم يُغتفر في الكثير. والله أعلم بالصـواب

---

(١) قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: فلم جاز الإضمار فيهما قبل الذكر؟ قيل: إنما جاز الإضمار فيهما قبل الذكر، لأن المضمر قبل الذكر يشبه النكرة، لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر، ونعم وبئس لا يكون فاعِلهما معرفة محضة، فلما ضارع المضمر فاعلهما جاز الإضمار فيهما. فإن قيل: فلِم فعلوا ذلك؟ قيل: إنما فعلوا ذلـك طلباً للتخفيف والإيجاز، لأنهم أبداً يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم. فإن قيـل: فكيف يحصل التخفيف، والإضمار على شريطة التفسير؟ قيل: لأن التفسير إنما يكون بنكرة منصـوبة نحو: نعم رجلاً زيد، والنكرة أخف من المعرفة». أسرار العربية ص ١٠٤.

وإليه المرجع والمآب[1].

(١) بعدها في نسخة الأصل : فرغ المرتجي رحمة ربه ومغفرته عبد الرحمن بن يحيى بن عمر بن يوسف بن أبي الحسن التبريزي المذهبي عفا الله عنه وستر عيوبه من الأمالي المفرقة نسخاً صبيحة يوم السبت الرابع والعشرين من المحرم المبارك لسنة اثنتين وثمانين وستمائة هجرية في جامع مدينة دمشق المحروسة محاذياً لقبر هود النبي عليه السلام وذلك من نسخة مقروءة على المملي رحمه الله ، مصححة، عليها خط يده رحمه الله . ولله الحمد على توفيق الإتمام.

الفهارس العامـــة

فهرس الآيات القرآنية.
فهرس الأحاديث الشريفة.
فهرس الأمثـــال
فهرس الأشعار والأرجاز.
فهرس الأعلام
فهرس المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات.

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
الفاتحة	﴿الحمد لله﴾	١	٢٢٠
	﴿رب العالمين﴾	١	٢٢٠
	﴿مالك يوم الدين﴾	٣	٣٨٧
	﴿أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾	٧	٢٤٥
البقرة	﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾	٦	٨٢١
	﴿ وتركهم في ظلمات لا يبصرون﴾	١٧	٢٦٩
	﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾	٢٦	٦٦٤
	﴿ إلا إبليس أبى﴾	٣٤	٧٠٨
	﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل﴾	٤٢	٣١٤
	﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾	٦٠	٤٠٥
	﴿وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور﴾	٦٣	١٦٢
	﴿كونوا قردة خاسئين﴾	٦٥	٢٦٧
	﴿لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك﴾	٦٨	٤٣٨، ٨٥٨
	﴿وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون﴾	٨٣	١٦٤، ١٩٩
	﴿وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم﴾	٨٤	١٦٢
	﴿فقليلاً ما يؤمنون﴾	٨٨	٢١٣
	﴿وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر﴾	٩٦	٢٣٧
	﴿وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله﴾	١١٨	١٧٦
	﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه﴾	١٢٤	٥٣٤
	﴿ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله﴾	١٤٠	١٦١

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
	﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إنْ ترك خيراً﴾	١٨٠	١١١
	﴿فعدة من أيام أخر﴾	١٨٥	١١٦
	﴿فلا رفث ولا فسوق﴾	١٩٧	٤٢٠
	﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم﴾	١٩٨	٢٤١
	﴿فإذا أفضتم من عرفات﴾	١٩٨	١٤٣
	﴿واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين﴾	١٩٨	٢١١
	﴿فاذكروا الله كذكركم آباءكم﴾	٢٠٠	١٣٧، ٢٢٩
	﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾	٢٢١	٥٨٣
	﴿ثلاثة قروء﴾	٢٢٨	٦٠٨
	﴿فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا﴾	٢٣٠	٧٩٧
	﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن﴾	٢٣١	١١١
	﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن﴾	٢٣٢	١١١
	﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن﴾	٢٣٦	٢٦٢
	﴿لا بيع فيه ولا خلة﴾	٢٥٤	٤٢٠
	﴿إن تبدوا الصدقات فنعما هي﴾	٢٧١	١٢٦، ٦١٠
	﴿وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء﴾	٢٧١	١٢٧
	﴿أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى﴾	٢٨٢	١٢٧، ٧٣٢
	﴿فإنه آثم قلبه﴾	٢٨٣	١٢٢
	﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾	٢٨٦	٦٢٨
آل عمران	﴿الم . الله﴾	١، ٢	٧١٧
	﴿إن الذين يكفرون بآيات الله﴾	٢١	٥٨٠
	﴿وليس الذكر كالأنثى﴾	٣٦	٢١٦
	﴿وإذ أخذنا ميثاق النبيين لما آتيتكم﴾	٨١	١٦١
	﴿ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾	١٠٢	١٧٨
	﴿ليسوا سواء﴾	١١٣	٢١٦
	﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾	١٥٩	٨٨١
النساء	﴿خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها﴾	١	٨٥٨
	﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾	٣	٧٢٤
	﴿فكلوه هنيئاً مريئاً﴾	٤	٤٣٦
	﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾	١١	١١٨، ١٤٠

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
	﴿فإن كن نساء﴾	١١	١٤٠
	﴿ وإنْ كانت واحدة﴾	١١	١٤٠
	﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾	١١	١٧٩
	﴿وإن كان رجل يورث كلامة﴾	١٢	١٥٠
	﴿أتأخذونه﴾	٢٠	١٩٦، ٢٤٢
	﴿كتاب الله ﴾	٢٤	٨٥٥
	﴿ليا بألسنتهم﴾	٤٦	٢٤٢
	﴿أو أشد خشية﴾	٧٧	١٣٦
	﴿ومن أصدق من الله حديثاً﴾	٨٧	٢٩٤
	﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر﴾	٩٥	٢٤٥
	﴿وكلا وعد الله﴾	٩٥	٧٩٧
	﴿ولا تهنوا في ابتغاء القوم﴾	١٠٤	١٨٤
	﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم﴾	١٤٠	٢٨٥
	﴿ وعد الله﴾	١٢٢	٨٥٥
	﴿فإن كانتا اثنتين﴾	١٧٦	١٣٨
المائدة	﴿وأرجلكم﴾	٦	٢٧٩
	﴿ ولا يجرمنكم شنئان قوم﴾	٨	٢٣٣
	﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾	٨	٢٣٨، ٤٣٧، ٥٢١
	﴿وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقاً﴾	٤٦	٢٨٦
	﴿وليحكم أهل الإنجيل﴾	٤٧	٢٥٨
	﴿وإنْ لم تفعل فما بلغت رسالته﴾	٦٧	١٨٠
	﴿فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون﴾	٧٠	٢٦٩
	﴿أو عدل ذلك صياماً﴾	٩٥	٤٦١
	﴿يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجبتم﴾	١٠٩	٢١٩
	﴿إن كنت قلته فقد علمته﴾	١١٦	٢١٨
	﴿هذا يوم ينفع الصادقين﴾	١١٩	٨٢٥
الأنعام	﴿ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾	٥٩	٢٣٢
	﴿وإذ قال إبراهيم لأبيه آزر أتتخذ أصناماً﴾	٧٤	١٢١
	﴿وكذلك نري إبراهيم ملكوت السماوات والأرض﴾	٧٥	١٢١
	﴿هذا ربي﴾	٧٦	٧٥٧
	﴿والملائكة باسطو أيديهم أخرجوا أنفسكم﴾	٩٣	١٤٨

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
	﴿وجعلوا لله شركاء﴾	١٠٠	٢٠٢
	﴿أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾	١٠٩	٥٧٢
	﴿إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله﴾	١١٧	٦٤٣
	﴿أكابر مجرميها﴾	١٢٣	٣١٥
	﴿قل لا أجد فيما أوحي إلى محرما﴾	١٤٥	٣٨٠
	﴿يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً﴾	١٥٨	٢٥٦
الأعراف	﴿إلا إبليس لم يكن من الساجدين﴾	١١	٧٠٨
	﴿وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين﴾	٢١	٢٨٣
	﴿لا يفتننكم الشيطان﴾	٢٧	١٢٤، ٢٢٦
	﴿كما بدأكم تعودون﴾	٢٩	٥٢٢
	﴿ثم استوى على العرش﴾	٥٤	٢٥٦
	﴿أتأتون الرجال شهوة من دون النساء﴾	٨١	٢٥٩
	﴿أفأمنوا مكر الله﴾	٩٩	٦٢٨
	﴿فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾	١٤٢	٢٣٠
	﴿واختار موسى قومه﴾	١٥٥	٧١٣، ٨٠٧
	﴿أنا لا نضيع أجر المصلحين﴾	١٧٠	١٥٣
	﴿وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾	١٨٥	٢١١
	﴿ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير﴾	١٨٨	٢٠٩
	﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة﴾	١٨٩	٨٥٨
الأنفال	﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا﴾	٢٥	١٢٤
	﴿وما كان الله ليعذبهم﴾	٣٣	٥٤٣
	﴿ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم﴾	٤٧	٢٦٨
التوبة	﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾	٣	١٥٩، ١٨٢، ٥٥١
	﴿وإنْ أحد من المشركين استجارك﴾	٦	٨٨٣
	﴿إنْ تصبك حسنة تسؤهم﴾	٥٠	٧٢١
	﴿فإن رجعك الله﴾	٨٣	٣٦٠
	﴿رضوا بأن يكونوا مع الخوالف﴾	٨٧	٣١٩
	﴿وليجدوا فيكم غلظة﴾	١٢٣	٢٢٥، ٢٢٦
يونس	﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾	١٠	٥٠٨، ٧٥٩
	﴿ للذين أحسنوا الحسنى﴾	٢٦	٢٩٩

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
	﴿والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها﴾	٢٧	٢٩٩
	﴿فما بعد الحق إلا الضلال﴾	٣٢	١٩٨
	﴿أمّن لا يهدّي إلا أن يهدى فما لكم﴾	٣٥	٢٠٥
	﴿وإن كذبوك فقل لي عملي ولكم عملكم﴾	٤١	١٩٠
	﴿إن الله لا يظلم الناس شيئاً﴾	٤٤	٨٣١
	﴿ولكن الناس أنفسهم يظلمون﴾	٤٤	٨٣١
	﴿وإذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة﴾	٤٩	٢٣٨
	﴿قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتاً أو نهاراً﴾	٥٠	١٧٥
	﴿ألا إن وعد الله حق﴾	٥٥	٤١٣
	﴿وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة﴾	٦١	١٩٤
	﴿أتقولون للحق لما جاءكم﴾	٧٧	٢٧٩
	﴿فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون﴾	٨٩	١٩٩
هود	﴿فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك﴾	١٢	٢٠٩
	﴿لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملك﴾	١٢	٢٠٩
	﴿قلنا احمل فيها﴾	٤٠	٢٥٥
	﴿اركبوا فيها﴾	٤١	٢٥٦
	﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾	٤٣	٧٠٨
	﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾	٧٨	٢٣٤
	﴿قالوا سلاماً قال سلام﴾	٦٩	٥٧٧
	﴿لا يجرمنكم شقاقي﴾	٨٩	٢٣٣
	﴿فمنهم شقي وسعيد﴾	١٠٥	١٦٦
	﴿الذين شقوا﴾	١٠٦	٢٢٧
	﴿ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك﴾	١٠٧	٢٢٦
	﴿وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾	١١١	١٦٤، ٧٥٨، ٧٨١
يوسف	﴿وأسروه بضاعة﴾	١٩	٢٨٢
	﴿إنْ كان قميصه قد من قبل فصدقت﴾	٢٦	١١٤، ٢١٨
	﴿وإنْ كان قميصه قد من دبر فكذبت﴾	٢٧	١١٤
	﴿ما هذا بشراً﴾	٣١	٨٤٣
	﴿إني أرى سبع بقرات سمان﴾	٤٣	٧٦٤
	﴿ثم استخرجها من وعاء أخيه﴾	٧٦	٢١٠

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
	﴿حتى إذا استيأس الرسل﴾	١١٠	١٣١
الرعد	﴿إن الله لا يخلف الميعاد﴾	٣١	٢٤٦
إبراهيم	﴿إني كفرت بما أشركتموني من قبل﴾	٢٢	٢٠٢
	﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾	٣١	٢٣٥
	﴿وإنْ كان مكرهم لتزول منه الجبال﴾	٤٦	٢٦٠
الحجر	﴿وقالوا يا أيها الذي نزل عليه﴾	٦	٤٤٦
	﴿قال فإنك من المنظرين﴾	٣٧	١٦٨
	﴿إلى يوم الوقت المعلوم﴾	٣٨	١٦٨
	﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً﴾	٤٧	١٣٠، ٢٠٤
	﴿فبم تبشرون﴾	٥٤	٥٤٠
النحل	﴿والنجوم مسخرات﴾	١٢	٢٠١
	﴿تشاقون فيهم﴾	٢٧	٥٤٠
	﴿وما أرسلنا﴾	٤٣	٥٣١
	﴿بالبينات والزبر﴾	٤٤	٥٣١
	﴿وأن لهم الحسنى﴾	٦٢	٢٣٣
	﴿لا جرم أن لهم النار﴾	٦٢	٢٣٣
	﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة﴾	٦٦	٣٦٠
	﴿نسقيكم مما في بطونه﴾	٦٦	٣٥٠، ٣٦٠، ٤٣٨
	﴿ومن ثمرات النخيل والأعناب﴾	٦٧	٤٣٨
	﴿وإن ربك ليحكم﴾	١٢٤	٢٧٨
الإسراء	﴿أمرنا مترفيها ففسقوا فيها﴾	١٦	٢٥٩
	﴿إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال﴾	٣٧	٢٧٤
	﴿كونوا حجارة﴾	٥٠	٢٦٧
	﴿وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾	٥٣	٢٣٥
	﴿ إلا إبليس قال أأسجد لمن خلقت طيناً﴾	٦١	٧٠٨
	﴿وأخرجني مخرج صدق﴾	٨٠	٣٧٥
	﴿وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم﴾	٩٤	٢٨١
	﴿قل لو أنتم تملكون﴾	١٠٠	٤١٠
	﴿أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾	١١٠	١٨٧
الكهف	﴿فلعلك باخع نفسك﴾	٦	٤٧٤

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
	﴿أحصى لما لبثوا أمداً﴾	١٢	٢٧٧
	﴿وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله﴾	١٦	٢٥٢
	﴿سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم﴾	٢٢	٢٤٨
	﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً﴾	٢٣	١٩٦
	﴿إلا أن يشاء الله﴾	٢٤	١٩٦
	﴿إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً﴾	٣٠	١٥٣
	﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾	٣٣	٧٧٩
	﴿لكنا هو الله ربي ولا أشرك بربي أحداً﴾	٣٨	٢٥٠
	﴿وركبا في السفينة﴾	٧١	٢٥٦
	﴿حتى إذا لقيا غلاماً فقتله﴾	٧٤	٢١٧
	﴿حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها﴾	٧٧	٢١٧
مريم	﴿فإما ترين﴾	٢٦	٥٦٠
	﴿ويقول الإنسان إذا ما مت لسوف أخرج حياً﴾	٦٦	٢٧٧
	﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن﴾	٦٩	١٤٧
	﴿وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً﴾	٩٢	٢٦٤
	﴿وكل آتيه يوم القيامة فرداً﴾	٩٥	٧٨١
طه	﴿لعله يتذكر﴾	٤٤	٢٠٩
	﴿لا نخلفه﴾	٥٨	٢٤٦
	﴿قال موعدكم يوم الزينة وأن يحشر الناس﴾	٥٩	٢٤٦
	﴿إن هذان لساحران﴾	٦٣	١٥٦
	﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾	٧١	٢٥٦
	﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن﴾	١١٢	٧٣٢
	﴿ زهرة الحياة الدنيا﴾	١٣١	٢٣١
الأنبياء	﴿اقترب للناس حسابهم﴾	١	٢٤٤
	﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾	٢٢	٣٠٩
	﴿فسبحان الله﴾	٢٢	٦٢٢
	﴿فاستجبنا له فنجيناه من الغم﴾	٨٨	٢٠٣
	﴿فمن يعمل من الصالحات﴾	٩٤	١٤٦
	﴿وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون﴾	٩٥	١٤٦
	﴿حتى إذا﴾	٩٦	١٤٧

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
	﴿ يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا﴾	٩٧	٢٥٢
	﴿ كما بدأنا أول خلق نعيده﴾	١٠٤	١١٨
الحج	﴿يدعو لمن ضره أقرب من نفعه﴾	١٣	١١٩
	﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا من غم﴾	٢٢	١٦٠
	﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾	٣٠	٧٧٥
	﴿أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾	٦٣	١٢٣
المؤمنون	﴿ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة﴾	١٤	١٢٤
	﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾	٢٢	٢٥٤
	﴿ما هذا إلا بشر﴾	٢٤	٤٢٢، ٤٢٣
	﴿فاسلك فيها﴾	٢٧	٢٥٥
	﴿فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك﴾	٢٨	٢٥٦
	﴿وقلوبهم وجلة﴾	٦٠	١٢٢
النور	﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾	٢	٥٠٧
	﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا﴾	٤	٢٧١
	﴿وقل للمؤمنين يغضوا﴾	٣٠	٢٣٥
	﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾	٣٦	٨٨٣
	﴿والله خلق كل دابة﴾	٤٥	٨٨٥
	﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن﴾	٦٣	٢٦٧
الفرقان	﴿يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذٍ للمجرمين﴾	٢٢	١١٦
	﴿وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً﴾	٦٣	١٩٠
	﴿ومن تاب وعمل صالحاً فإنه يتوب إلى الله﴾	٧١	١٨٠
الشعراء	﴿وإن ربك لهو العزيز الرحيم﴾	٩	٨١٨
	﴿هل يسمعونكم إذ تدعون﴾	٧٢	١٨٨
	﴿وما علمي بما كانوا يعملون﴾	١١٢	٢٨٤
	﴿كذلك سلكناه في قلوب المجرمين﴾	٢٠٠	١١٠
	﴿لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم﴾	٢٠١	١١٠
	﴿فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون﴾	٢٠٢	١١٠
	﴿فيقولوا هل نحن منظرون﴾	٢٠٣	١١٠
	﴿وما تنزلت به الشياطين﴾	٢١٠	٢٦٤
	﴿وما ينبغي لهم وما يستطيعون﴾	٢١١	٢٦٤

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
النمل	﴿قالت نملة﴾	١٨	٨٦٠
	﴿لا يحطمنكم سليمان﴾	١٨	١٢٤
	﴿ولقد أرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحاً﴾	٤٥	٢٧٦
	﴿وكل أتوه﴾	٨٧	٧٨١
القصص	﴿فسقى لهما﴾	٢٤	٢٧٥
	﴿ليجزيك أجر ما سقيت لنا﴾	٢٥	٢٧٥
	﴿وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه﴾	٥٥	١٨٥
	﴿وأحسن كما أحسنَ الله إليك﴾	٧٧	٢١١
	﴿تلك الدار الآخرة﴾	٨٣	٧٠٤
العنكبوت	﴿أو لم يروا كيف يبدىء الله الخلق﴾	١٩	٥٢٢
	﴿كيف بدأ الخلق﴾	٢٠	٥٢٢
	﴿فما كان جواب قومه إلا أن قالوا﴾	٢٤	٢٠٠
	﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب﴾	٤٨	٢٦٥
	﴿فإذا ركبوا في الفلك﴾	٦٥	٢٥٦
الروم	﴿فيومئذ لا ينفع الذين ظلموا معذرتهم﴾	٥٧	٧٥٥
لقمان	﴿وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك﴾	١٥	٢٠٢
	﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر﴾	٢٧	١٥٨
السجدة	﴿وأما الذين فسقوا فمأواهم النار﴾	٢٠	١٥٢
	﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها﴾	٢٠	٢٢٣
	﴿قل يوم الفتح لا ينفع﴾	٢٩	١١٢
الأحزاب	﴿وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض﴾	١٢	١٨١
	﴿إن بيوتنا عورة﴾	١٣	٥٨١
	﴿من المؤمنين رجال صدقوا﴾	٢٣	١٨١
	﴿ليجزي الله الصادقين بصدقهم﴾	٢٤	١٨١
	﴿زوجناكها﴾	٣٧	٧٩٦
	﴿إذا نكحتم المؤمنات﴾	٤٩	٧٩٦
سبأ	﴿أفلم يروا إلى ما بين أيديهم﴾	٩	١٩٢
	﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾	١٠	٤٦٦، ٧٨٤
	﴿غدوها شهر ورواحها شهر﴾	١٢	٢٧٢
	﴿اعملوا آل داود شكرا﴾	١٣	٢٧٣

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
	﴿فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون﴾	١٤	٢٧٣
	﴿بل مكر الليل﴾	٣٣	٣٩٧
فاطر	﴿أولي أجنحة مثنى﴾	١	٧٢٤
	﴿ما يتذكر فيه من تذكر﴾	٣٧	٢٠٧
يس	﴿ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم﴾	٣١	٢٤٣
	﴿إنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون﴾	٤١	٢٥٥
	﴿ولهم ما يدعون سلام قولاً﴾	٥٨،٥٧	١٣٢
	﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له﴾	٦٩	٢٦٤
	﴿ويحق القول على الكافرين﴾	٧٠	٢٦٥
الصافات	﴿إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب﴾	٧،٦	٢٥٨، ٢٧٠
	﴿وإن جندنا لهم الغالبون﴾	١٧٣	٨١٧
ص	﴿ولات حين مناص﴾	٣	٣٢٦
	﴿حتى توارت بالحجاب﴾	٣٢	٢٥٠
	﴿جنات عدن مفتحة لهم الأبواب﴾	٥٠	٢٢٢
الزمر	﴿إن الله يغفر الذنوب جميعاً﴾	٥٣	١٥١
	﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم﴾	٣	١٤٨
غافر	﴿من الله العزيز العليم﴾	٢	١٥١
	﴿غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب﴾	٣	١٥١
	﴿إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر﴾	١٠	١٤١
	﴿كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار﴾	٣٥	١٢١، ٧٨٠
	﴿وأن المسرفين هم أصحاب النار﴾	٤٣	٨١٨
	﴿وكفرنا بما كنا به مشركين﴾	٨٤	٢٠٢
فصلت	﴿وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين﴾	٢٤	١١٥
	﴿ومن أحسن قولاً﴾	٣٣	٢٩٤
	﴿قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء﴾	٤٤	١٥٤
الشورى	﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده﴾	٢٥	١٥١
	﴿ويعف عن كثير ويعلم﴾	٣٤، ٣٥	٤٥٢
	﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾	٣٩	١١٥
	﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً﴾	٥١	٢٢٧، ٣٠٤
الزخرف	﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم﴾	٥	١٩٢

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
	﴿ولن ينفعكم اليوم إذْ ظلمتم﴾	٣٩	١٤١، ١٤٢، ٦٢٩
	﴿وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها﴾	٤٨	٢٠٨
	﴿ولكن كانوا هم الظالمين﴾	٧٦	٨١٨
الجاثية	﴿وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات﴾	٤	٢٩٨
	﴿واختلاف الليل والنهار﴾	٥	٢٩٨
	﴿وتصريف الرياح آيات﴾	٥	١٣٣
	﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات﴾	٢١	١٧٣
	﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم﴾	٢٥	١١٥
الأحقاف	﴿وإذْ لم يهتدوا به فسيقولون﴾	١١	٢١٥
	﴿وأصلح لي في ذريتي﴾	١٥	٢٥١
	﴿فلما رأوه عارضاً﴾	٢٤	٦٥٣، ٦٦٤
	﴿فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم﴾	٢٦	١٨٤
محمد	﴿فإما منا بعد وإما فداء﴾	٤	٤٣١
	﴿فأولى لهم. طاعة﴾	٢٠، ٢١	٥٨٧
	﴿ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم﴾	٣١	١٨٣
الفتح	﴿تقاتلونهم أو يسلمون﴾	١٦	١٠٩، ١٧٩
الحجرات	﴿أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً﴾	١٢	١٩٥
ق	﴿هل من مزيد﴾	٣٠	٧٥٠
	﴿وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد﴾	٣١	٢٤٤
الذاريات	﴿كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون﴾	١٧	١١٦
	﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾	٢٣	٨٢٤
	﴿ففروا إلى الله﴾	٥٠	٦٢٢
الطور	﴿وإن يروا كسفاً من السماء يقولوا﴾	٤٤	١١١
النجم	﴿وإن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾	٣٩	٢١١
القمر	﴿اقتربت الساعة﴾	١	٢٤٤
	﴿خشعاً أبصارهم﴾	٧	٥٧٠
	﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾	١٢	٤٠٥
	﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾	٤٩	٥٠٥
	﴿كل شيء فعلوه في الزبر﴾	٥٢	٥٠٦
الرحمن	﴿الرحمن﴾	١	٢٢٠

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
	﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾	١٣	٣٤٩
	﴿ربكما﴾	١٣	٢٢٠
	﴿رب المشرقين﴾	١٧	٢٢٠
	﴿كل من عليها فإن﴾	٢٦	٢١٩
	﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾	٢٧	٢١٩
	﴿سنفرغ لكم﴾	٣١	٣٤٩
	﴿فيومئذٍ لا يسأل﴾	٣٩	١١٢، ٧٥٥
الواقعة	﴿لو نشاء جعلناه أجاجاً﴾	٧٠	٦١٨
الحديد	﴿وكلا وعد الله الحسنى﴾	١٠	٦٥٦
المجادلة	﴿إنما النجوى من الشيطان ليحزن الذين﴾	١٠	٢٣٩
	﴿فإذْ لم تفعلوا وتاب الله عليكم﴾	١٣	٢١٦
الحشر	﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى﴾	٧	٧٥٤
	﴿لئلا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾	٧	٧٥٤
	﴿لئن أخرجوا لا يخرجون معهم﴾	١٢	١٦٢
الصف	﴿تؤمنون بالله ورسوله﴾	١١	١٩٩
الجمعة	﴿قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم﴾	٨	٤٨٠، ٥٨٠
المنافقون	﴿كأنهم خشب مسندة﴾	٤	٢٦١
	﴿ولن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها﴾	١١	٢٣٩
التغابن	﴿إنّ من أزواجكم وأولادكم عدواً لكم﴾	١٤	٢٥٩
	﴿إنما أموالكم وأولادكم فتنة﴾	١٥	٢٥٩
التحريم	﴿من أنبأك هذا﴾	٣	٧٨٧
	﴿إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما﴾	٤	٢٢٤
القلم	﴿ما أنت بنعمة ربك بمجنون﴾	٣	٢٤١
الحاقة	الحاقة	١	٦٥٨
	﴿ما الحاقة﴾	٢	٦٥٨
	﴿وما أدراك ما الحاقة﴾	٣	٦٥٨
	﴿كذبت ثمود﴾	٤	٦٥٨
	﴿هلك عني سلطانيه﴾	٢٩	٦٥٨
نوح	﴿ثم إني دعوتهم جهاراً﴾	٨	٢٤٢

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
الجن	﴿قل أوحي إلي أنه استمع نفر من الجن﴾	١	٢٥٣
	﴿فقالوا إنا سمعنا﴾	١	٢٥٣
	﴿فآمنا به﴾	٢	٢٥٤
	﴿وأنه تعالى جدّ بنـــا ﴾	٣	٢٥٤
	﴿وأنا لمسنا ﴾	٨	٢٥٤
	﴿وأنا كنا﴾	٩	٢٥٤
	﴿وأنه لما قام عبد الله﴾	١٩	٢٥٣
	﴿كادوا يكونون عليه لبدا﴾	١٩	٢٥٣
المزمل	﴿يا أيها المزمل﴾	١	١٧٠
	﴿قم الليل إلا قليلاً﴾	٢	١٧٠
	﴿يوم ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال﴾	١٤	٢٢٣
	﴿وآخرون يضربون﴾	٢٠	١١٧
الإنسان	﴿سلاسل وأغلالاً ﴾	٤	٥٢١
	﴿متكئين فيها على الأرائك لا يرون فيها﴾	١٣	٢٦٦
	﴿قواريرا﴾	١٥	٢٦٦
	﴿قوارير﴾	١٦	٥٢٢
	﴿عينا فيها تسمى سلسبيلا﴾	١٨	٢٦٥
	﴿ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً﴾	٢٤	٢٥٧
النبأ	﴿لابثين فيها أحقابا﴾	٢٣	١٦٩
الانفطار	﴿يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً﴾	١٩	٨٢٥
المطففين	﴿ويل للمطففين﴾	١	٥٧٧
	﴿ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون﴾	١٧	٢٣٦
الانشقاق	﴿إذا السماء انشقت﴾	١	٢٩٦، ٥٠٤
البروج	﴿إنّ الذين فتنوا المؤمنين﴾	١٠	٤٨٠، ٥٨٠
الطارق	﴿إنْ كل نفس لما عليها حافظ﴾	٤	١٦٧
الفجر	﴿أكلا لما﴾	١٩	١٦٦
	﴿فيومئذ لا يعذب عذابه أحد﴾	٢٦	١١٢
الليل	﴿والليل إذا يغشى﴾	١	١١٥، ١٨٥، ٢٩٧
	﴿والنهار إذا تجلى﴾	٢	١٨٥
الضحى	﴿والليل إذا سجى﴾	٢	٢٩٧

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
	﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾	٥	٢٧٨
العلق	﴿إن الإنسان ليطغى أنْ رآه استغنى﴾	٦	٢٥٩
	﴿لنسفعنْ بالناصية ناصية كاذبة﴾	١٦	٢٨٠
الزلزلة	﴿يومئذٍ تحدث أخبارها﴾	٤	٧٨٦
	﴿بأن ربك أوحى لها﴾	٥	٧٨٧
العاديات	﴿ أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور﴾	٩	٧٥٦
القارعة	﴿القارعة . ما القارعة﴾	١	٢٢١، ٦٥٨، ٨٢٩
	﴿وما أدراك ما القارعة﴾	٣	٢٢١
	﴿يوم يكون الناس﴾	٤	٦٥٨
التكاثر	﴿لترونّ﴾	٦	٥٦٠
الكافرون	﴿لا أعبد ما تعبدون﴾	٢	٨٨٥،
	﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾	٣	٨٨٥

* * *

ثانياً : فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث	الصفحة
أبينيّ لا ترموا جمرة العقبة	٨٧٩
استحللتم فروجهن بكلمة الله	٧٩٦
ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني	٣١٥
الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة	٧٦٠
أو مخرجيّ هم	٤٩٥
تُهراق الدماء	٧٨٩
صلاة الليل مثنى مثنى	٦٧٧
	٧٢٤
كان رسول الله ﷺ أجود الناس	٧٩٠
كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران	٧٩٥
لا صلاة إلا بطهور	٧٧٣
لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم	٧٧٧
لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده	٧٩٤
واجعله الوارث منا	٤٣٧

* * *

ثالثاً : فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	٨٨٢
تمرة خير من جرادة	٥٨٢، ٥٩١، ٥٩٢
سبق السيف العذل	٦٣٣
شر أهرَّ ذا ناب	٥٧٥، ٧٧٥
فَرَقٌ خير من حُبّ	٥٨٧
قضية ولا أبا حسن لها	٤١٤
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة	١٣٤

* * *

رابعاً : فهرس الأشعار والأرجاز

البيت		الصفحة
(أ)		
إنّ مَنْ يدخل الكنيسة يوماً	يلق فيها جآذرا وظباء	١٥٨
أمِنَ ازديارك في الدجى الرقباء	إذ حيث كنت من الظلام ضياء	٦٢٧
إنْ منعتم ما تسألون فمن	حدثتموه له علينا العلاء	٦٥٥
(ب)		
أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا	وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب	٣٧٥
وقد جعلت نفسي تطيب لضغمه	لضغمهماها يقرع العظم نابها	٣٨١
لم تتلفع بفضل مئزرها دعد	ولم تسق دعد في العلب	٣٩٥
حتى إذا الكلاب قال لها	كاليوم مطلوباً ولا طلبا	٤٤٠
دعني فأذهب جانباً	يوماً وأكفك جانبا	٤٤٠
وكمتا مدماة كأن متونها	جرى فوقها واستشعرت لون مذهب	٤٤٣
هذا لعمركم الصغار بعينه	لا أمّ لي إنْ كان ذاك ولا أب	٥٩٣، ٨٤٧
ولو قلما ألقيت في شق رأسه	من السقم ما غيرت من خط كاتب	٦١٥
الخد كالطرس والنونات	دائرة مثل الحواجب	٦٤١
أحبُّ بلاد الله ما بين منعج	إليّ وسعدى أن يصوب سحابها	٦٤٢
أتوب إليك يا رحمن مما جنيت	فقد تكاثرت الذنوب	
وأمّا من هوى ليلى وتركي	زيارتها فإني لا أتوب	٦٤٥
خلقنا بأطراف القنا في ظهورهم	عيوناً لها وقع السيوف حواجب	٦٤٩
ومرّ معرضاً بحديث نجد	فهيّج ساكن القلب الطروب	٦٥١

البيت		الصفحة
يبسط للفتية وجهاً جابا	بسط ذراعيه لعظم كلبا	٦٥٣
فيا حصيات كنّ في لمس كفها	رزقتن ريا من نشا المسك أطيبا	٦٥٤
وكائن بالأباطح من صديق	يراني لو أصيب هو المصابا	٦٦٢
لابارك الرحمن فيها عقربا	دبّابة دبّت إلى دبّاب	٦٦٤
ولو ولدت فقيرة جرو كلب	لسبّ بذلك الجرو الكلابا	٦٧٨
إياك إياك المراء فإنه	إلى الشر دعّاء وللشر جالب	٦٨٦
أمرتك الخير فافعل ما أمِرت به	فقد تركتك ذا مال وذا نشب	٧١٣
كذبتم وبيت الله لا تنكحونها	بني شاب قرناها تصرّ وتحلب	٧١٧
وأثني عليه بآلائه	وأقرب منه نأى أو قرب	٧٤٨
فلست، لانسي ولكن لملأك	تنزل من جو السماء يصوب	٨٤٣

(ت)

ألا رجلاً جزاه الله خيرا	يدلّ على محصلة تبيت	١٦٧، ٤١٢
ولست أبالي بعد موت مطرف	حتوف المنايا أكثرت أو أقلت	٧٤٧

(ح)

من صدّ عن نيرانها	فأنا ابن قيس لابراح	٣٢٦
يا بؤس للحرب التي	حطت أراهط فاستراحوا	٣٢٦
ليبك يزيد ضارع لخصومه	ومختبط مما تطيح الطوائح	٤٤٧، ٧٨٩
جللا كما بي فليك التبريح	أغذاء ذا الرشأ الأغن الشيح	٦٢٠
عجز بحر فاقة ووراءه	رزق الإله وبابك المفتوح	٦٣٠
فقل للحواريات يبكين غيرنا	ولا يبكنا إلا الكلاب النوابح	٦٥٠

(د)

معاوي إننا بشر فأسجح	فلسنا بالجبال ولا الحديدا	١٦٠
ومن فعلاتي أنني حسن القرى	إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها	٢٩٥
أشلى سلوقية باتت وبات بها	بوحش اصمت في أصلابها أود	٣٠٦، ٣٤١
إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم	إلى الغدر أدنى من شبابهم المرد	٣٣٦
نبئت أخوالي بني يزيد	ظلماً علينا لهم فديد	٣٣٨
أبني لبيني لستم بيد	إلا يداً ليست لها عضد	٤٤١

البيت		الصفحة
وقد زعموا أنّ المحبّ إذا دنا	يملّ وأنّ النأي يشفي من الوجد	
بكل تداوينا فلم يشف ما بنا	على أنّ قرب الدار خير من البعد	
على أنّ قرب الدار ليس بنافع	إذا كان من تهواه ليس بذي ود	٤٥٤
أزِف الترحل غير أن ركابنا	لما تزل برحالنا وكأن قد	٤٥٥
فتركن جرماً عيلا أبناؤها	وبنى كنانة كاللصوت المرّد	٤٦٤
يا عقرب الصدغ على خدّه	خافي من الآس على ورده	
ويا قضيب البان خف خشية	من دقة الخصر على قده	٦٦٥
أهلاً بدار سباك أغيدها	أبعد ما بان عنك خردها	٦٧١
أحاد في سداس أم أحاد	لييلتنا المنوطة بالتناد	٦٧٦

(ر)

أكل امرىء تحسبين أمرأ	ونار توقد بالليل نارا	١٣٤، ٢٩٧
لا أرى الموت يسبق الموتَ شيء	نغص الموتُ ذا الغنى والفقيرا	١٥٣، ٢٨٦
		٨٢٩
إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته	فقام بفأس بين وصليك جازر	٢٩٦
أقسم بالله أبو حفص عمر	ما مسّها من نقب ولا دبر	٣٠٧
ودع ذا الهوى قبل القلا ترك ذي الهوى	متين القوي خير من الصرم مزدرا	٣١٢
فقلت له لا تبك عينك إنما	نحاول ملكا أوْ نموتَ فنعذرا	٣١٣
باعد أم العمرو من أسيرها	حراس أبواب على قصورها	٣٢١
إذا قال غاوٍ من تنوخ قصيدة	بها جرب عدت عليّ بزوبرا	٣٣٧
ثم زادوا أنهم في قومهم	غفر ذنبهم غير فخر	٣٥٧
وتساقى القوم كأسا مرة	وعلى الخيل دماء كالشقر	٣٥٨
ومرّ دهر على وبار	فهلكت جهرة وبار	٣٦٤
تقول ابنتي حين جدّ الرحيل	أبرحت ربّاً وأبرحت جاراً	٣٦٧، ٤٠٤
بانت لتحزننا عفارة	يا جارتا ما أنتِ جارة	٣٦٨
وما نبالي إذا ما كنت جارتنا	ألا يجاورنا إلاكِ ديّار.	٣٨٥
إذا تخازرت وما بي من خزر	ثم كسرت العين من غير عور	٣٩٤
إما أقمت وأما أنت مرتحلا	فالله يكلأ ما تأتي به وما تذر	٤١٠، ٤١١

البيت		الصفحة
لا أب وابنا مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا	٤١٩، ٥٩٣، ٨٤٧
يا لعنة الله والأقوام كلّهم	والصالحين على سمعان من جار	٤٤٨
متى ما تلقني فردين ترجف	روانف أليتيك وتستطارا	٤٥١
ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه	لشيء نحته عن يديه المقادر	٤٧٤
قدر أحلّك ذا المجاز وقد أرى	وأبيّ مالك ذو المجاز بدار	٦٠٢
إلا علالة أو بداهة	سابح نهد الجزارة	٦٢٦
ألف الصفون فما يزال كأنه	مما يقوم على الثلاث كسيرا	٦٣٥
وإني لتعروني لذكراك فترة	كما انتفض العصفور بلله القطر	٦٤٦، ٦٤٨
وليل رجونا أنْ يدبّ عذاره	فما نمّ إلا وهو بالصبح مسفرا	٦٥٠
قلت اسمعي وذرينا من تفقهكم	فلست أفقه منا أم عمارا	٦٥٢
من رأيت المنون عرين أم مَنْ	ذا عليه من أنْ يضام خفير	٦٥٤
هوّن عليك فإن الأمور	بكف الإله مقاديرها	
فليس بآتيك منهيّها	ولا قاصر عنك مأمورها	٦٧٩
يا تيم تيم عديّ لا أبالكم	لا يلقينكم في سوأة عمر	٧٢٥
إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده	أطال فأبلى أو تناهى فأقصرا	٧٤٧
فيوم علينا ويوم لنا	ويوم نساء ويوم نسر	٧٤٩
	(س)	
أكرّ وأحمي للحقيقة منهم	وأضرب منا بالسيوف القوانسا	٤٦٠
فلم أر مثل الحيّ حياً مصبحاً	ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا	٤٦٠
ما القول في امرأة قالت وقد ورثت	إني سأحكم حكماً ما به باس	
سهامنا ستة لستة قسمت	ونحن ستة وراث وأكياس	
فلابنتيّ وأختي ثم والدتي	ولي ولابني هذا المال أسداس	
هذا أخوها لأم كان وارثه	أماً وأختين منها إذ أتى الكاس	
ومعتقين وهم أولادها اشتركوا	على السواء فللميراث لم ياسوا	
فكلهم وارث منها كما ذكرت	سدساً ولا ريبة فيها ولا باس	٦٦١
وبلدةٍ ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس	٧١٣

البيت		الصفحة
	(ص)	
لدنْ غدوة حتى ألاذ بخفها	بقية منقوص من الظل قالص	٤٨٩
	(ض)	
على أنها تعفو الكلوم وإنما	نوكل بالأدنى وإن جلّ ما يمضي	٤٥٣
فوالله لا أنسى قتيلاً رزئته	بجانب قوسي ما مشيت على الأرض	٤٥٣
	(ط)	
	ما زلت أسعى معهم واختبط	٤٦٥
	حتى إذا جنّ الظلام المختلط	٤٦٥
	جاءوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئب قط	٤٦٥
	(ع)	
فبينا نحن نرقبه أتانا	معلق وفضة وزناد راع	٣٤٢
وخيل قد دلفت لها بخيل	تحية بينهم ضرب وجيع	٣٤٥
وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى	ثلاث الأثافي والديار البلاقع	٣٥٨
أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر	فإن قومي لم تأكلهم الضبع	٤١١، ٤٤٢
لا نسب اليوم ولا خلّة	اتسع الخرق على الراقع	٤١٢
أقول لها وقد طارت شعاعا	من الأبطال ويحك لن تراعي	٤٥٢
وكنت إذا منيت بخصم سوء	دلفت به فأكويه وقاع	
فتبدي عن فقار الصلب طورا	وطوراً قد تجوب عن النخاع	٤٦٣
يا أقرع بن حابس يا أقرع	إنك إنْ يصرعْ أخوك تصرع	٨٦٧
	(ف)	
بحيّهلا يزجون كل مطية	أمام المطايا سيرها المتقاذف	٣٦٣، ٤٤٦
نحن بما عندنا وأنت بما	عندك راضٍ والرأيُ مختلف	٧٢٦
	(ق)	
قد استوى بشر على العراق	من غير سيف ودم مهراق	٢٥٦
فيها خطوط من سواد وبلقْ	كأنه في الجلد توليع البهقْ	٣٤٩

البيت		الصفحة
عدسْ ما لعبّاد عليك إمارة	أمنتِ وهذا تحملين طليق	٣٦٣، ٤٤٧
يا قرّ إنّ أباك حيّ خويلد	قد كنت خائفه على الإحماق	٤٤٣
	(ك)	
وقد كان فيهم حاجبٌ وابن أمه	أبو جندل والزيد زيد المعارك	٣٢٣
	(ل)	
مالك من شيخك إلا عملهْ	إلاّ رسيمه وإلا رملهْ	٢٣٢
وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها	إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي	٢٥١
وما أنا للشيء الذي ليس نافعي	ويغضب منه صاحبي بقؤول	٣٠٤
ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته	فإنك إن تفعل تسفه وتجهل	٣١٤
أخا الحرب لبّاسا إليها جلالها	وليس بولّاج الخوالف أعقلا	٣١٩
رأيت الوليدَ بن اليزيد مباركا	شديدا بأحناء الخلافة كاهله	٣٢٢
وقبلي مات الخالدان كلاهما	عميد بني جحوان وابن المضلل	٣٢٨
ويأوي إلى نسوة عطل	وشعثا مراضيع مثل السعالي	٣٣٢
إنّ محلا وإنّ مرتحلا	وإنّ في السفر إذ مضوا مهلا	٣٤٥، ٧٥٠
استأثر الله بالبقاء وبالعدل	وولى الملامة الرجلا	٣٤٥
ومية أحسن الثقلين جيدا	وسالفة وأحسنه قذالا	٣٤٩
فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها	٣٥٢
كم نالني منهم فضلاً على عدم	إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل	٣٨٣
إذا هي لم تستك بعود أراكة	تنخل فاستاكت به عود إسحل	٤٤٤
بسقون من ورد البريصَ عليهم	بردى يصفق بالرحيق السلسل	٤٥١
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها	وحب بها مقتولة حين تقتل	٤٥٥
أمطْ عنك تشبيهي بما وكأنما	فما أحد فوقي ولا أحد مثلي	٦٢٤
أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا	والبين جار على ضعفي وما عدلا	٦٢٥
ترابُه في كلاب كُحل أعينها	وسيفُه في جناب يسبق العذلا	٦٣٢
حتى خرجن بنا من تحت كوكبهم	حمرا من الطعن أعناقاً وأكفالا	٦٤٩
أبين جفنيك رام من بني ثعل	أم ليس تخطي المنايا أسهم المقل	٦٥٧
لو أن عصم عمايتين ويذبل	سَمِعا حديثك أنزلا الأوعالا	٦٦٠

البيت		الصفحة
الحرب أول ما تكون فتية	تسعى بزينتها لكل جهول	٦٦٦
يعلمن ذاك وما علمت وإنما	أولاكما بنبكى عليه العاقل	٦٧٣
وخفف نونا قبل في الله من له	بخلف أتى والحذف لم يك أولا	٧٠١
قتلنا بقتلانا من القوم عصبة	كراماً ولم نأكل بهم حشف النخل	٧٩٥
لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت	حمامة في غصون ذات أوقال	٨٢٤
هي الشفاءُ لدائي لو ظفرت بها	وليس منها شفاء الدارِ مبذول	٨٦٨

(م)

أتغضبُ إنْ أذنا قتيبة حزتا	جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم	٢١٨
أوالفا مكة	من ورق الحمي	٣٠٠
لعزةَ موحشا طلل قديمُ	عفاه كل أسحم يستديمُ	٣٠٠
فأما تميم تميم بن مر	فألفاهم القوم روبى نياما	٣٣٤
عيرات الفعال والسؤدد	العد إليهم محطوطة الأعكام	٣٤٦
وما هي إلا في إزار وعلقة	مغار ابن همام علي حيّ خثعما	٣٥١
هم الآمرون الخير والفاعلونه	إذا ما خشوا من حادث الدهر معظما	٣٩١
شم مهاوين أبدان الجزور مخا	ميص العشيات لاخور ولا قزم	٣٩٦
عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا	هل كنت جارتنا أيام ذي سلم	٤٣٤
أيها الشاتمي ليحسب مثلي	إنما أنت في الضلال تهيم	٤٤٤
لا تسبَّنّي فلست بسبّي	إن سبّي من الرجال الكريم	٤٤٥
لا أبالي أنبّ بالحزن تيس	أم لحاني بظهر غيب لئيم	٤٤٥، ٧٤٦
فقمت للطيف مرتاعاً وأرقني	فقلت: أهي سرت أم عاقني حلم	٤٥٦
فيا ظبية الوعساء بين جلاجل	وبين النقا آأنت أمْ أمّ سالم	٤٥٧، ٦٧٧
ونأخذ بعده بذناب عيش	أجب الظهر ليس له سنام	٤٥٨
فإن يهلك أبو قابوس يهلك	ربيع الناس والنعم الركام	٤٥٨
أتوا ناري فقلت منون أنتم	فقالوا الجن قلت عموا ظلاما	٤٦٢
ونار قد حضأت لها بليل	بدار لا أريد بها مقاما	
سوى تحليل راحلة وعين	أكالؤه مخافة أن تناما	٤٦٢
فقلت إلى الطعام فقال منهم	زعيم نحسد الإنس الطعاما	٤٦٢
وكنت أرى زيداً كما قيل سيدا	إذا أنه عبد القفا واللهازم	٥٧٢

البيت		الصفحة
وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه	بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمهْ	٦١٨
منافعها ما ضر في نفع غيرها	تغذى وتروى أن تجوع وأن تظما	٦٢٣
وعلمت أني لا أخاف مهندا	ما لم يرعني من سوار معصما	٦٥١
ما بال هذا الريم أن لا يريم	لو كان يرثى لسليم سليم	٦٦٢
فلا تأخذوا منهم إفالا وأبكرا	وأترك في بيت بصعدة مظلم	٧٩٤
لا تنهَ عن خلق وتأتيَ مثله	عار عليك إذا فعلت عظيم	٨٦٤
ابدأ بنفسك فانهها عن غيِّها	فإذا انتهت عنه فأنت حكيم	٨٦٥
فهناك يسمع ما تقول ويقتدى	بالرأي منك وينفع التعليم	٨٦٥

(ن)

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم	بأبيض ماضي الشفرتين يماني	٣٢٠
أنا ابن سعد أكرم السعدينا	إن تميماً لم يكن عنينا	٣٢٩
ويقلن شيب قد علاك	وقد كبرت فقلت إنهْ	٣٥٤
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفوني	٤٥٦
ومهمهين قذفين مرتين	ظهراهما مثل ظهور الترسين	٤٦٦
ولقد أمر على اللئيم يسبني	فمضيت ثمت قلت لا يعنيني	٦٣١
غير مأسوف على زمن	ينقضي بالهم والحزن	٦٣٧
أبلى الهوى أسفا يوم النوى بدني	وفرق الهجر ما بين الجفن والوسن	٦٤٨
فأصبحوا والنوى عالي معرسهم	وليس كل النوى يلقي المساكين	٦٥٦
في فتى علق الطلاق بشهر	قبل ما بعد قبله رمضان	٦٦٨
مغاني الشعب طيباً في المغاني	بمنزلة الربيع من الزمان	٦٧٠
فقلت أدعى وأدعوَ إنّ أندى	لصوت أن ينادي داعيان	٨٦٤
من يفعل الحسنات لله يشكرها	والشر بالشر عند الله سيان	٨٦٦

(هـ)

لها أشاريرٌ من لحم تتمره	من الثعالي ووخز من أرانيها	٣٢٧

(و)

صبحنا الخزرجية مرهفات	أبار ذوي أرومتها ذووها	٣٤٤
فليت كفافا كان خيرك كله	وشرك عني ما ارتوى الماء مرتو	٦٣٤

البيت		الصفحة
	(ي)	
دعاهن ردفي فارعوين لصوته	كما رُعت بالجوتِ الظماءَ الصواديا	٣١٧
وقد علمت عرسي مليكة أنني	أنا الليث معديّا عليه وعاديا	٣٣١
على أطرقا باليات الخيام	إلا الثمام وإلا العصيّ	٣٣٣
لا هيثمَ	الليلة للمطيّ	٤١٣
فيا راكباً إمّا عرضت فبلغن	ندامايَ من نجران أنْ لا تلاقيا	٤٤١
مُحْرَنْجم النجامِل والنئيّ	وصاليات للصلى صليّ	٤٥٩
أأنْ شجاك طلل عاميّ	قدما يرى من عهده الكرسيّ	٤٥٩
مهما الليلة مهما ليهْ	أودى بنعليّ وسربالیهْ	٦٥٨
	(ي)	
بادٍ هواك صبرت أو لم تصبرا	وبكاك إنْ لم يجر دمعك أو جرى	٧٤٨

أجزاء الأبيات

هي البدر من فوق الأزرة طالعا	٦٤٣
يا حاز إن الركب قد جازوا	٥٢٢

* * *

خامساً: فهرس الأعــلام

أبو خراشة ٤٤٢.
ابن إسحاق (عبد الله) ٦٨٧.
ابن الأعرابي ٤٤٥
ابن بابشاذ ٦٨٧، ٦٩٢.
ابن برهان ٣٨٤.
ابن بري ٦٤٥.
ابن جني ٥٨٨، ٦١٩، ٧٧٤، ٨٧٨.
ابن خازم (عبد الله) ٢١٨.
ابن الخشاب ٨٨٥.
ابن ذكوان ١٢١، ١٩٩.
ابن السكيت ٣١٩.
ابن عامر (عبد الله) ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٩٣، ٢٠٣، ٢٠٥.
ابن قلاقس ٦٦٢.
ابن قيس ٣٢٦.
ابن كثير (عبد الله) ١٥٦، ١٦٤، ١٦٥، ١٩٣، ٢٠٥.
ابن كيسان ٨٠١.
أبو بكر (بن دريد) ٤٦٤.
أبو بكر (شعبة بن عياش) ١٦٤، ١٦٧، ٢٠٦، ٢٧٠، ٢٧١.

أبو حفص (عمر بن الخطاب) ٣٠٧.
أبو حنيفة ٨٦٠.
أبو عبيدة (معمر بن المثنى) ٤٣٨.
أبو عمرو بن العلاء ١٢١، ١٦٥، ١٩٣، ٢٠٦، ٤٨٦، ٥٠٩، ٥١٠، ٧٢١.
أبو دؤاد ١٣٤.
الأخفش (سعيد بن مسعدة) ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٥٧٩، ٥٨٠، ٧٢٩، ٨٠١.
آسيا ابنة مزاحم ٧٩٥.
الأشج (عمر بن عبد العزيز) ٣١٥.
الأصمعي ٣٤٣، ٣٤٤، ٦٤٨.

(ب)

بلال بن أبي بردة ٢٩٦.

(ت)

التبريزي (الخطيب) ٤٦٣.

(ج)

الجرجاني (عبد القاهر) ٢٨١، ٧٨٤، ٧٨٥.
الجوهري (إسماعيل بن حماد) ٤٦٤.
الجويني (إمام الحرمين) ٢٨٠، ٥٢٢، ٦٩٠، ٦٩٨

(ح)

الحاسب (أبو علي) ٧٠٤.
الحريري (القاسم بن علي) ٨١٧.
الحسن البصري ٢٤٨.
حفص ١٥٦، ١٦٦، ١٩٣، ٢٠٦، ٢٧٠.
حمزة بن حبيب ١٣٨، ١٦٤، ١٦٦، ٢٠٦، ٢٥٨، ٢٧٠.

(خ)
الخليل بن أحمد ١٤٧، ١٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٤١٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٥٠٩، ٥١٠، ٦٤٣، ٧١٢، ٧١٣.

(ر)
رؤبة ٣٢٨، ٤٣٨.
الرماني (علي بن عيسى) ٦٤٨.

(ز)
الزجاج ٢٤٣، ٦٧٨، ٧٦٨.
الزجاجي ٧٣٤، ٨٤٢.
الزمخشري ١٢٥، ١٨٠، ٢٧٨، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٧، ٣٥١، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٥٦٢، ٧١٦.
السكري (الحسن بن الحسين) ٦٤٨

(س)
سيبويه ١٤٧، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣١٩، ٣٥١، ٣٧٠، ٣٧١، ٤٠٧، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥٢٠، ٥٦٢، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٩٤، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٢٨، ٦٤٢، ٦٥٢، ٦٦٦، ٦٧٩، ٦٨٦، ٦٨٧، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧٢٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٨٣.

(ش)
الشاطبي (القاسم بن فيرة) ٧٠١.

(ع)
عاصم بن أبي النجود ١٩٣، ٢٠٣.
عائشة (رضي الله عنها) ٧٩٥.
عبَّاد ٣٦٣.

عدي بن زيد ٦٥٤.
عدي بن عبد مناة ٧٢٥.
عمرو بن ملقط ٦٥٧.
عوف بن الأحوص ٤٦٣.

(ف)

الفارسي (أبو علي) ١٣٩، ٢٢٢، ٢٤٤، ٣٧١، ٣٧٧، ٧١٥، ٨٠٣، ٨٦٢.
الفراء ٣٨٩، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٦٤، ٧٤٢.

(ق)

قالون ٢٠٦.
القالي (أبو علي) ٦٤٦.
قتيبة (الباهلي) ٢١٨.

(ك)

الكامل (أبو المعالي محمد) ٦٤٣.
الكسائي ١٦٥، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٦٠، ٢٦١.
كعب الغنوي ٣٠٤.

(م)

المازني ٣٧١، ٣٧٢.
مالك بن أنس ٢٦٣.
المبرد ٣٢٤، ٤٢٢، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٠، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠١، ٦٥٢، ٦٩٣.
المتنبي ٦١٥، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٧، ٦٣٠، ٦٣٢، ٦٤٨، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٣، ٦٧٦.
مروان بن الحكم ٤١٩.
مريم بنت عمران ٧٩٥.
مسكين الدارمي ٤٤٥.

(ن)
نافع بن عبد الرحمن ١٦٤، ١٦٥، ١٩٣.
الناقص (يزيد بن الوليد) ٣١٥.
النحاس (أبو جعفر) ٦٧٨.

(و)
ورش(عثمان بن سعيد) ٢٠٥، ٨٥٧.
الوليد بن اليزيد ٣٢٢.

(ى)
يونس بن حبيب ١٦٧، ٤١٣، ٤٨٧.

* * *

سادساً:

فهرس المصادر والمراجـــع

- ابن الحـاجب في كتـابـه الأمـالي النحـويـة ـ رسـالـة دكتـوراه. محمـد هاشم عبد الدايم. جامعة القاهرة ـ ١٩٦٩ م.
- ابن الحاجب النحوي ـ طارق عبد عون الجنابي. مـطبعة أسعـد. بغداد، ١٩٧٣ م ـ ١٩٧٤ م.
- ابن الحاجب وأثره في الدراسات الصرفية ـ رسالة ماجستير. عبد القادر أبو سليم. جامعة القاهرة ، ١٩٦٦ م.
- الإتقان في علوم القرآن للسيـوطي. تحقيق محمد أبـو الفضل إبـراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥ م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة. تحقيق محمد محيـي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية بمصر. الطبعة الرابعة، ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م.
- أسرار العربية لأبي البركـات بن الأنباري. تحقيق محمـد بهجت البيطار. دمشق، ١٩٥٧ م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥ م.
- الإصـابة في تمييـز الصحابـة لابن حجر العسقـلاني. تحقيق علي محمد البجاوي. دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة.

- إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. الطبعة الثالثة. دار المعارف.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد. مطبعة العاني. بغداد.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج. تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. القاهرة، ١٩٦٣ م، ١٩٦٤ م، ١٩٦٥ م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي. الطبعة الثانية، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م.
- إملاء ما منَّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري. تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوه عوض. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الثانية، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- أمالي السهيلي لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي. تحقيق إبراهيم البنا. مطبعة السعادة، ١٩٧٠ م.
- الأمالي الشجرية لهبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت.
- أمالي القالي لأبي علي البغدادي. دار الفكر. بيروت.
- أمالي اليزيدي لأبي عبد الله محمد العباس اليزيدي. عالم الكتب - بيروت. مكتبة المثنى - القاهرة.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لعلي بن يوسف القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. دار الفكر - بيروت.
- أوضح المسالك لابن هشام. دار الجيل. بيروت.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور حسن شاذلي

فرهود. الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي. مطبعة العاني. بغداد، ١٩٨٢ م.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي. تحقيق مازن المبارك. مصر، ١٩٥٩ م.
- البداية والنهاية لابن كثير. مكتبة المعارف - بيروت. مكتبة النصر - الرياض. الطبعة الأولى، ١٩٦٦ م.
- البحر المحيط لأبي حيان. مطبعة السعادة بمصر. الطبعة الأولى، ١٣٢٨ هـ.
- البرهان للإمام الجويني إمام الحرمين. تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب. قطر. الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. دار المعرفة. بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- البيان والتبيين للجاحظ. دار الفكر للجميع، ١٩٦٨ م.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب. راجع الترجمة الدكتور السيد يعقوب بكر. الطبعة الثانية. دار المعارف.
- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي. تحقيق الدكتور مجاهد محمد محمود الصواف والدكتور محسن عجيل. دار المأمون - دمشق، بيروت.

- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة. تحقيق السيد أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٧٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي. مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.
- الجمل للجرجاني. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٨٣٣ .
- الجمل للزجاجي. اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ ابن أبي شنب. مطبعة جول كربونل الجزائر، ١٩٢٦ م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني القاهرة.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني. دار إحياء الكتب العربية.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم. الطبعة الثانية، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م. دار الشروق. بيروت، القاهرة.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية. الطبعة الأولى، ١٩٦٧ م - ١٣٨٧ هـ.
- الحماسة البصرية. تصحيح وتعليق الدكتور مختار بن أبي الفرج. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن. الهند. الطبعة الأولى، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.
- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية لأحمد بدوي. دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

- الحيوان للجاحظ. المطبعة الحميدية المصرية، ١٣٢٣ هـ.
- خزانة الأدب للبغدادي. بولاق ١٢٩٩ هـ. وعبد السلام هارون.
- الخصائص لابن جني. حققه محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر. الطبعة الثانية. بيروت.
- خطط الشام لمحمد كرد علي. بيروت، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- الخطط المقريزية للمقريزي. دار صادر بيروت.
- الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعيمي. تحقيق جعفر الحسني. دمشق، ١٩٤٨ م.
- الدراسات اللغوية والنحوية في مصر للدكتور أحمد نصيف الجنابي. مكتبة دار التراث القاهرة، ١٩٧٧ م.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني. حققه وقدم له ووضع فهارسه محمد سيد جاد الحق. دار الكتب الحديثة. القاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- الديباج المذهب لابن فرحون. تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور. مكتبة دار التراث. القاهرة.
- ديوان ابن الدمينة. صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب. تحقيق أحمد راتب النفاخ. مكتبة دار العروبة. القاهرة، ١٣٧٩ هـ.
- ديوان ابن قلاقس - رسالة دكتوراه. إعداد سهام الفريح. جامعة القاهرة، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي. شرح أبي البقاء العكبري. ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأخيرة، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

- ديوان أبي نواس. تحقيق وضبط وشرح أحمد عبد المجيد الغزالي. مطبعة مصر. القاهرة، ١٩٥٣ م.
- ديوان الأحوص. جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي. النجف، ١٣٨٨ هـ.
- ديوان الأعشى الكبير. شرح وتعليق الدكتور محمد حسين. مكتبة الآداب. القاهرة، ١٩٥٠ م.
- ديوان امرىء القيس. دار بيروت للطباعة والنشر. دار صادر للطباعة والنشر. بيروت، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
- ديوان أوس بن حجر. تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار صادر. بيروت. الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- ديوان بشر بن أبي خازم. تحقيق الدكتور عزت حسن. دمشق، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
- ديوان جرير، تحقيق نعمان طه. دار المعارف. القاهرة، ١٩٧١ م. ودار صادر، بيروت، ١٣٨٤ هـ.
- ديوان الحارث بن حلزة. إعداد وتحقيق هاشم الطعان. مطبعة الإرشاد. بغداد، ١٩٦٩ م.
- ديوان حسان بن ثابت. دار صادر. دار بيروت، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.
- ديوان الحطيئة. دار صادر. بيروت، ١٩٦٧ م.
- ديوان الحماسة لأبي تمام. مطبعة السعادة بمصر. الطبعة الثانية. ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م.
- ديوان حميد بن ثور. صنعة عبد العزيز الميمني. الدار القومية للطباعة. القاهرة.
- ديوان ذي الرمة. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. دمشق، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ديوان طرفة بن العبد. شرح الأعلم الشنتمري. تحقيق درية الخطيب

ولطفي الصقال. مطبعة دار الكتب. دمشق ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ديوان الطرماح. حققه الدكتور عزت حسن. دمشق، ١٩٦٨ م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم. دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
- ديوان العجاج. تحقيق عبد الحافظ السطلي. مكتبة أطلس. دمشق، ١٩٧١ م.
- ديوان عدي بن زيد. حققه وجمعه محمد جبار المعيبد. شركة دار الجمهورية للنشر والطبع. بغداد، ١٩٦٥ م.
- ديوان عمرو بن معد يكرب. صنعة هاشم الطعان. وزارة الثقافة والاعلام. بغداد.
- ديوان عنترة. دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر. بيروت، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر. بيروت، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- ديوان القطامي وهو عمير بن شييم. تحقيق ياكوب بارث. ليدن، ١٩٠٢ م.
- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد. مكتبة دار العروبة بالقاهرة. الطبعة الأولى، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م. ودار صادر. بيروت، ١٩٦٧ م.
- ديوان كعب بن مالك. تحقيق سامي مكي العاني. منشورات مكتبة النهضة. بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٦ م - ١٣٨٦ هـ.
- ديوان الكميت. تحقيق داود سلوم. بغداد، ١٩٦٩ م.
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق وشرح كرم البستاني. دار صادر. بيروت.
- ديوان النابغة الجعدي. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. دمشق.

الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ديوان يزيد بن مفرغ. جمعه وحققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح. مؤسسة الرسالة. بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ديوان الهذليين. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي. دار الفكر. بيروت.
- ذيل تاريخ الأدب العربي لبروكلمان. بالألمانية.
- ذيل الروضتين لأبي شامة. تصحيح محمد زاهد الكوثري. القاهرة، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م.
- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار للزمخشري. تحقيق الدكتور سليم النعيمي. مطبعة العاني. بغداد.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الأصبهاني. تصحيح محمد علي الروضاني الأصبهاني. الطبعة الثانية. المطبعة الحجرية. طهران، ١٣٤٧ هـ.
- زهر الآداب للحصري. تحقيق علي محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية. الطبعة الثانية.
- سنن ابن ماجه. حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي.
- سنن أبي داود. إعداد وتعليق عزت الدعاس. نشر وتوزيع محمد شاكر. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأولى، ١٣٥٢ هـ.
- سنن الدارمي. مطبعة الاعتدال. دمشق، ١٣٤٩ هـ.
- سنن النسائي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده

بمصر. الطبعة الأولى، ١٣٨٣ هـ .ـ ١٩٦٤ .
ـ الشاطبية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٧ م.
ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي. المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان.
ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي. حققه محمد علي الريح هاشم. القاهرة، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.
ـ شرح أشعار الهذليين. صنعة أبي سعيد السكري. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. مراجعة محمود محمد شاكر. القاهرة. مكتبة دار العروبة .
ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
ـ شرح ديوان جرير. محمد إسماعيل عبد الله الصاوي. المكتبة التجارية الكبرى بمصر. الطبعة الأولى.
ـ شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة. محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. الطبعة الثانية، ١٩٦٠ م.
ـ شرح ديوان الفرزدق. تعليق عبد الله الصاوي. المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة.
ـ شرح ديوان كعب بن زهير. صنعة الإمام أبي سعيد السكري. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة، ١٩٥٠ م.
ـ شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي. تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة حجازي. القاهرة
ـ شرح شذور الذهب لابن هشام . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- شرح الكافية لابن الحاجب. دار الطباعة العامرة. استنبول، ١٣١١ هـ.
- شرح الكافية للرضى. دار الكتب العلمية. بيروت.
- شرح اللمع لابن برهان - رسالة ماجستير. تحقيق فائز فارس. جامعة القاهرة، ١٩٧٤ م.
- شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب. بيروت. مكتبة المتنبي. القاهرة.
- شرح المقدمة الجزرية للشيخ خالد الأزهري. صححه ورتبه وجعل له خاتمة في آخره محمد أحمد دهمان. مطبعة التوفيق. دمشق، ١٣٤٥ هـ.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ. تحقيق خالد عبد الكريم. الطبعة الأولى. الكويت، ١٩٧٦ م.
- شعر الأخطل. صنعة السكري. رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. الطبعة الثانية، ١٩٧٩ م - ١٣٩٩ م.
- شعر الراعي النميري وأخباره. جمعه وقدم له وعلق عليه ناصر الحاني. دمشق، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.
- شعر عمرو بن معد يكرب. جمعه وحققه مطاع الطرابيشي. دمشق، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- شعر المتوكل الليثي. تحقيق الدكتور يحيى الجبوري. مكتبة الأندلس. بغداد.
- شعر النابغة الجعدي. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. دمشق. الطبعة الأولى، ١٩٦٤ م - ١٣٨٤ هـ.
- شعر النمر بن تولب. صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي. مطبعة المعارف. بغداد.

- الشعر والشعراء لابن قتيبة. طبعة ليدن، ١٩٠٢ م.
- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق السيد أحمد صقر. عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
- الصحاح للجوهري. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- صحيح البخاري. عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيرية. القاهرة.
- صحيح مسلم. تحقيق وتصحيح وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الطالع السعيد لجعفر بن ثعلب الأدفوي. تحقيق سعد محمد حسن. مراجعة الدكتور طه الحاجري. الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦ م.
- طبقات الشافعية للسبكي. تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود الطناحي. عيسى البابي الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى.
- طبقات الفقهاء لأبي إسحق الشيرازي. حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس. دار الرائد العربي. بيروت.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. عني بنشره. ج برجستراسر مكتبة الخانجي. مصر، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- فوات الوفيات والذيل عليها لمحمد بن شاكر الكتبي. تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر. بيروت.
- فهرس المخطوطات المصورة. جامعة الدول العربية. الإدارة الثقافية. معهد إحياء المخطوطات العربية. إعداد فؤاد لطفي.

- القران وأثره في الدراسات النحوية. عبد العال سالم مكرم. دار المعارف، ١٩٦٨ م.
- الكافية لابن الحاجب. استنبول، ١٣١٥ هـ.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير. دار صادر. بيروت، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد. مكتبة المعارف. بيروت.
- الكتاب لسيبويه. تحقيق عبد السلام هارون.
- الكشاف للزمخشري. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
- كشف الظنون لحاجي خليفة. المطبعة الإسلامية بطهران. الطبعة الثالثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق الدكتور مازن المبارك. المطبعة الهاشمية. دمشق، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- لسان العرب لابن منظور. الؤمسسة العامة للتأليف والنشر. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- اللمع لابن جني. تحقيق فائز فارس. دار الكتب الثقافية. الكويت.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج. تحقيق هدى محمود قراعه. القاهرة، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- مجالس ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام هارون. الطبعة الثالثة. دار المعارف.
- مجلة المجمع العلمي العربي. دمشق، ١٩٣٢ م.
- مجمع الأمثال للميداني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

- مجموع أشعار العرب. تصحيح وترتيب وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة. بيروت. الطبعة الأولى، ١٩٧٩ م.
- مجموعة الشافية بشرح العلامة الجاربردي. عالم الكتب. بيروت.
- المحتسب لابن جني. الجزء الأول. تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح الشلبي. القاهرة، ١٣٨٦ هـ. والجزء الثاني. تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية. تحقيق وتعليق الاستاذ أحمد صادق الملاح. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة، ١٩٧٤م، ١٩٧٩ م، جزء ١، ٢.
- المحكم لابن سيده. تحقيق الدكتور مراد كامل. شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- مختارات أشعار العرب لابن الشجري. تحقيق علي محمد البجاوي. دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء. دار الكتاب اللبناني. بيروت.
- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف. دار المعارف. الطبعة الثانية، ١٩٦٨ م.

- المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي. مطبعة العاني. بغداد. الطبعة الأولى، ١٩٧٨ م.
- مرآة الجنان لليافعي. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. الطبعة الثانية. بيروت، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر.

ـ مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري. حققه وقدم له الدكتور محمد خير الحلواني. دار المأمون للتراث. دمشق. الطبعة الثانية.
ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الثانية، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.
ـ مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب. تحقيق حاتم الضامن. منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، ١٩٧٥ م.
ـ المشكل من شعر المتنبي لابن سيده. تحقيق الاستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، ١٩٧٦ م.
ـ المصباح المنير للفيومي. تصحيح مصطفى السقا. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م.
ـ معاني القرآن للاخفش الأوسط. تحقيق الدكتور فائز فارس. المطبعة العصرية. الكويت. الطبعة الثانية، ١٩٨١ م.
ـ معاني القرآن للفراء. الجزء الأول، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار. مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م. الجزء الثاني والثالث، تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
ـ معجم الأدباء لياقوت. مطبوعات دار المأمون.
ـ معجم البلدان لياقوت. دار صادر. بيروت، ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م.
ـ معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. بمصر. الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.
ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله. مكتبة المثنى. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

- معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس. مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي. مطبعة بريل في مدينة ليدن، ١٩٥٥ م.
- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم. محمد فؤاد عبد الباقي. مطابع الشعب. القاهرة، ١٣٧٨ هـ.
- معرفة القراء الكبار للذهبي. تحقيق محمد سيد جاد الحق. الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- مغنى اللبيب. تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م. وتحقيق محمد محيي الدين. عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده. مراجعة وتحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور. دار الكتب الحديثة. القاهرة، ١٩٦٨ م.
- مفرج الكروب في أخبار بني أيوب لمحمد بن واصل. تحقيق الدكتور جمال الدين الشباك. المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٥٧ م.
- المفصل في علم العربية للزمخشري. دار الجيل. بيروت. الطبعة الثانية.
- المفضليات. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر، ١٣٦١ هـ.
- المقتضب للمبرد. تحقيق عبد الخالق عضيمه. القاهرة، ١٣٨٦ هـ.
- المقدمة المحسبة لابن بابشاذ. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٥٤٠
- المقرب لابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله

الجبوري. بغداد. مطبعة العاني. الطبعة الثاني، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ملحة الإعراب للحريري. مطبعة أسعد محمد سعيد الحبال وأولاده. جدة. السعودية.
- الموطأ للإمام مالك. صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي. كتاب الشعب.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردى. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري. أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع. المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين الصفدي. المطبعة الجمالية بمصر، ١٣٢٩هـ.
- النوادر في اللغة لأبي زيد. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- نوادر المخطوطات العربية في تركيا. رمضان ششن. دار الكتاب الجديد. بيروت. الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م.
- نهاية الأرب للنويري. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٣٤٢ هـ.
- وفيات الأعيان لابن خلكان. تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر. بيروت، ١٩٧٧ م - ١٣٩٧ هـ.
- هدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي. مكتبة الإسلامية والجعفري تبريزي. طهران. اطبعة الثالثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- همع الهوامع للسيوطي. عني بتحصيحه السيد محمد بدر الدين النعساني دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت.